محاضرات في ...

تاريخ مصر الحديث

الفرقة الرابعة – تاريخ

أستاذ المقرر

أ.د. فرغلي على تسن هريدي

أ.د. عبد الرحيم عبد الهادي

محمد سيد إسماعيل

العام الجامعي

٢٠٢٤/ ٢٠٢٥م

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وكما يليق بكماله. وعلى كل من سبقه من النبيين؛ من سيدنا آدم – عليه السلام- إلى سيدنا عيسى- عليه وعيهم أفضل صلاة وأزكى سلام . صم أما بعد،،،

يسرنا أن نقدم لأبنائنا هذا الكتاب عن "تاريخ مصر الحديث "، حيث تأتي أهمية دراسة تاريخنا القومي في تعريف أبنائنا بالحقائق التاريخية وبالشخصيات التاريخية المهمة وما قامت به من أجل مصرنا الغالية. وما يجب علينا تجاه مصر وتاريخها وشخصياتها .قبل الحديث عن تاريخنا الوطني والقومي لمصرنا الغالية لذلك جاء (الفصل الأول) من تلك الدراسة بعنوان (مصر تحت الحكم العثماني) والذي تحدثنا فيه عن ملامح الوجود العثماني في مصر، مع مناقشة هل هذا الوجود كان فتحاً أم احتلالاً؟، ثم نقوم بدراسة أوضاع مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . وهل كان هذا الوضع امتداداً للتواجد المملوكي، أم كان فعلاً بداية لتاريخنا الحديث؟

"مصر تحت حكم الحملة الفرنسية" يأتي (الفصل الثاني) بعنوان وجاء الحديث عن قيام الثورة في فرنسا وحاول قادة الثورة ابعاد نابليون عن فرنسا لذلك فكروا في ارساله بحمله إلى مصر لقطع طريق انجلترا لوصولها إلى الهند. ذكرنا أولاً أسباب قيام تلك الحملة الفرنسية؟ ولماذا تم تحديد مصر وجهة لتك الحملة؟ وماذا فعل نابليون مع المصريين لكي

يتقبلوا فكرة الآخر ؟ ثم تحدثتنا عن مقاومة المصريين لتلك الحملة حيث ثورتي القاهرة الأولى والثانية.

"مصر تحت حكم محمد على" يأتي بعد ذلك (الفصل الثالث) والموسوم بـ حيث ظهور شخصية محمد على بجندي قادم مع الحملة العثمانية لاخراج الفرنسيين من مصر. ثم يبقي فيها ويتقرب إلى مشايخها. حتى أنهم نادوا به حاكما ووالياً عليهم وأرسلوا إلى السلطان العثماني بذلك. ثم تحدثنا بعد ذلك إلى المخاطر الداخلية والخارجية التي واجهها محمد على في مصر، حيث؛ تخلصه من المماليك والزعامة الشعبية(عمر مكرم) وحملة فريزر، ثم موقفه من الدولة العثمانية والحركة الوهابية وانجلترا وفرنسا. في الفصل الرابع وهو بعنوان (مصر والثورة العرابية) عن أسبابها وأحداثها ونتائجها. بالحديث عن "مصر وثورة عام ١٩١٩م" جاء (الفصل الخامس). ثم نختم دراستنا بأهم الشخصيات التاريخية في محافظتنا الموقرة (محافظة قنا) لنختم بالفصل العاشر دراسة تاريخ مصرنا الغالية.

وأخيراً تأتي قائمة بأهم المصادر والمراجع التي يمكن للباحث في تاريخ تلك الفترة الإطلاع عليها؛ ويأتي على رأسها العديد من الوثائق المنشورة وغير المنشورة.

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحب وسلم.

الفهرس

مقدمة.....

الفهرس.....

الفصل الأول: مصر تحت الحكم العثماني.....

الفصل الثاني: مصر تحت حكم الحملة الفرنسية.....

الفصل الثالث: مصر تحت حكم محمد علي.....

الفصل الرابع: مصر والثورة العرابية.....

الفصل الخامس: قناة السويس.....

الفصل الخامس: مصر وثورة عام ١٩١٩م.....

الفصل السادس: شخصيات من محافظتي

قائمة المصادر والمراجع.....

الفصل الأول

" الاحتلال العثماني لمصر "

كانت مصر والشام والحجاز تحت حكم سلاطين المماليك منذانتهاءالدولة الايوبية ، ووقوف المماليك ضد الخطر الصليبىفى الشاموالخطر المغولى الذى دمر بغداد عام ١٢٥٨م – ٦٥٦هـ ولكن وحدة الشام ومصر تحت حكم المماليك ، استمرت بعد هذيمة المغول عام ١٢٦٠م – ٦٥٨هـ فى عين جالوت حتى الزحف العثمانى ، واحتلال بلاد الشام ومصر.

أصل العثمانيين

دخل الأتراك العثمانيين فى آسيا الصغرى فى النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادى كقبيلة من القبائل التركية تنزح منمناطق الإستبسفى آسيا متجهة غرباً نحو الأناضول وفي أثناءترحالها أسدت خدمة لعلاء الدين الأول سلطان دولة الروم السلاجقةالتى كانت تحارب فرقة مغولية ، فمنحها علاء الدين الأول منطقة تابعة له فى الأناضول، كما ظفر رئيس القبيلة واسمه " أرطغول "بلقب " أوج بكى " أي محافظ الحدود ، وأخذ يهاجم بأسم السلطانعلاء الدين الأول ممتلكات الدولة البيزنطية فى الأناضول ، وضمإلى المنطقة التى يحكمها مدينه " اسكى شهر " وفي عام ١٢٨٨م توفيأرطغول وخلفه فى حكم الإمارة ابنه عثمان التى سميت بأسمهالدولةالعثمانية . وسرعان ما نمت هذه الإمارة حتى أصبحت امبراطورية مترامية الأطراف امتدت أقاليمها في آسيا وأوروباوافريقيا وغدت من أكبر الدول الإسلامية التى شهدها التاريخ.

خصائص الدولة العثمانية

اتسمت الدولة العثمانية بالطابع الإقطاعي والعسكري والديني .أما كونها دولة عسكرية فلأن الشعب العثماني كان مدربـا للحربمطواعا للسلاطين . نظرا إلى الحرب علـى أنـها واجبـه الأول،واستأثر الجيش . بالمكانة الأولى من عناية السلاطين، وكان للجيش وظيفتين الحرب والاشتراك فالحكم .فهى تعتمد على الجيش وقت السلم كما هو عدتها زمن الحرب. أما من حيث كونها دولة إقطاعية ، فقد تمثل هذا الطابع فىنظامين : نظام الإقطاع العسكرى من ناحية ، ونظام الالـتزام مـنناحية أخرى ، وطبقا للنظام الإقطاعىالعسكرى كان رجال الجيش يمنحون أرضا زراعية مساحتها صغيرة لزراعتها والاستقرار فيها .وهى عبارة عن إقطاع صغير يسمى (تيمار) ، وعلى الفلاح الذيكان يملك هذه الأراضي أن يستمر فى زراعتها بصفته أحد رعاياالسلطان وأما من حيث أنها دولة دينية فذلك نظرا لأنـه كـان للبيئـةالإسلامية وضع معترف به فالدولة ، وكان السلاطين مرضييـنعلى تدعيم سلطة شيخ الأسلام ، كما تركت الدولة مشايخ الطـرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع .

(اللاندسكيب السياسي)

<u>النزاع بين العثمانيين والمماليك :</u>

لقد توفرت أسباب النزاع بين الدولة العثمانيـة وبين دولـة المماليك التى كانت تحكم مصر والشام لها سـيادة علـى إقليـم الحجاز، وكان أول أسباب النزاع الخلاف على تخطيط الحدود بين الدولتين فى طرسوس فى المنطقة الواقعة بين الطـرف الجنوبى الشرقى لآسيا الصغرى وبين شمالي الشام فقد تناثرت

فى هذه المنطقة إمارات وقبائل تأرجحت فى ولائها بين الدولة العثمانية ودولة المماليك، وكان هذا مبعث اضطراب فى العلاقات بين الدولتين، ومصدر نزاع مستمر وأراد السلطان سليم الأول أولا لأمر أن يحسم مسألة الحدود، بالسيطرة تماما على منطقتهاومكانها. وهناك سبب ثان هو أن السلطان قانصوه الغورى(١٥٠١ –١٥١٦) سلطان دولة المماليك إداة إليه بعض الأمراءالعثمانيين الفارين من وجه السلطان سليم وأراد أن يتخذ وجودهم لديه آواه لإثارة مزيد من المتاعب فى وجه السلطان سليم. وكان السبب الثالث والأهم هو السياسة الصبيانية التى اتبعها السلطان الغورى أثناء الحرب التى قامت بين السلطان سليم وبين الشاه إسماعيل الصغرى، فقد وقف الغورى موقفا غير ودى من العثمانيين دون أن يفيد هذا الموقف الشاه اسماعيل، فهو لم يلتزم بالحيدة بين العثمانيين والصفويين، وهو لم يتخذ موقفا عدائياً صريحاً من السلطان سليم، فكان فى استطاعته لو اتخذ الموقف العدائي أن يقدم المساعدة للصفويين وقت توغل الجيش العثمانىفى اتجاه فارس وأن يحصره بين قوتين الجيش الصفوي من الأمام، والجيش المملوكى من الخلف، مما يعرض الجيش العثمانى لخطر الإبادة، وكان في استطاعة الجيش المملوكى أن يقطع عليهخط الرجعة إلى بلاده وكان فى استطاعته أكثر من ذلك ان يتقدم عليه أراضى الدولة العثمانية، وتكون النتيجة أن هذا الجيش يعجز عنالدفاع عن بلاده، وعن الإغارة على فارس، ولكن لم يحدث شيء من هذه الخطط العسكرية، واكتفى السلطان الغورى بتأييد شكلى، وأصدر الآوامر إلى الأمير علاء الدولة حاكم إمارة "دلفادر" المشمولة بحماية دولة المماليك منع تقديم المؤن والاغذية اللازمة للجيش العثمانى فى أثناء توغله فى فارس، فأعاق هذا المنع تقدم الجيش

العثمانى بعض الوقت واشتد ضيق السلطان سليم على هذا التصرف، وعزم على الانتقام، وفى طريق عودته إلى بلاده أمـر السلطان سليم بقتل الأمير علاء الدين، واستولى على جميع أراضيه بما فى ذلك عاصمته "ابلستين"، وبات العثمانيون على مقربة من الأطراف المملوكية، وأصبحت دولة المماليك معرضة لهجوم العثمانيين، وأحس السلطان الغورى بالخطر واندلعت الحربين الدولتين واستطاع العثمانيون إنزال هزيمة ساحقة بالجيش المملوكى فى موقعة "مرج دابق" شمال حلب فى أغسطس ١٥١٦، وقتل السلطان الغورى .

غزو مصر والشام

ولما رأى السلطان سليم عمق الهزيمة التى أنزلها بالمماليك وسع نطاق الحرب وتساقطت تباعا المدن الكبرى فى الشام وحلب وحماه وحمص ودمشق التى أقام بها قرابة شهرين تسابق خلالها الأمراء والأعيان إلى السلطان يعلنون ولائهم للحكم الجديد ،وتشجع السلطان سليم على غزو مصر بعد غزو الشام، وواصل زحفه جنوبا حتى بلغ مصر، وكان الأمراء فى مصر قد اختاروا "طومان باى" سلطانا للدولة المملوكية، وفى موقعة الريدانية فى ضواحى القاهرة التحم الجيشان العثمانى والمملوكى فى ٢٣ يناير ١٥١٧ واشترك فيها السلطان سليم وطومان باى، وقد تمكن الأخير من ذبح سنان باشا الصدر الأعظم معتقدا أنه السلطان سليم، وكانت الخسائر من الجانبين فادحة، ودخل العثمانيون القاهرة يوم الجمعة ٢٣يناير ١٥١٧ م، وقبضوا على السلطان طومان باى وتم شنقه فى١٣ أبريل

١٥١٧ عند باب زويلة وطويت دولة المماليك ،ودخلت مصر والشام فى نطاق الممتلكات العثمانية .

نظام الحكم العثمانى

فقدت مصر بالدخول التركى عظمتها الماضية إذ أصبحت واحدة منالولايات العثمانية، وصارت مزرعة ينتظر منها صاحبها أقصى ما يمكن من الدخل بمختلف أنواعه، غير أنه كان يولى إدارتها فئة من الناس قليلة الكفاية والأمانة فى معظم الاحيان. أما الشعبالمصرى فقد بقي كما كان دائما قليل الاكتراث بالفاتحين: يعمل ويزرع ويدفع ويعيش، على نحو ما، فى هدوء وسكون .بقى السلطان سليم فى مصر حتى سبتمبر ١٥١٧ ثم غادرها الى مقر السلطنة، وكان عليه قبل أن يغادر البلاد أن يفكر فى نظام للحكومة يضمن به قادمية مصر لتركيا، أذ انه كان قد عقد العزمعلى ان يستقل الشعب المصربالهادىء العامل، ولكن بعد مصر عن عاصمة الدولة العثمانية وقلة ثقة السلطان فى اتباعه الذين قد يوليهم حكومتها، وكان من نتيجة هذا فكر فى تقسيم السلطةبين الوالى، وديوان مكون من ضباط الحماية التركية التىراى ان يتركها فى مصر، وكانت كلتا السلطتين تعتمد على الاخرى. وكان الوالى(الباشا) يعتبر من الوجهة النظرية الحاكم الوحيد وصاحبالسلطة العليا فى البلاد، يعينه السلطان فى المدة لم تكن تتجاوز فى المتوسط ثلاثة سنوات ، ويشرف على جمع الجزيه، ولكن أوامره كانت تحتاج قبل تنفيذها لموافقة اعضاء الديوان الذين كان لهم الحق فى رفضهم، كما كان لهم الحق فى عزل الوالى اذا اشتبهوفى انه يفكر فى خيانة السلطان .

وقد تركت السلطة التنفيذية فايدى امراء المماليك الذين كانت للديوان حق تعينهم وعزلهم، ولكنهم كان ومسؤلين مام الوالى عن القيام وبالواجبات التى فرضت عليهم .وقد خلف السلطان ابنهسليمان القانونى الذى عدل نظام حكومتها، بان حول الحامية إلى شبه جيش احتياطى، وضمإليه فرقة من المماليك ، كذلك استبدل بالديوان ديوانين أحدهما يسمى الديوان الكبير، ويؤلف من رؤساء فرق الحامية وبعض كبار الموظفين، ومهمته النظر فى الأمور الرئيسية للحكومة، والثانى يسمى الديوان الصغير وينعقد يوميا فى القلعة مقر الباشا وينظر فى الأمور العادية، ويتألف من رؤساء الفرق ونائب الوالى ، وكان يحضر جلسات الديوانين من وراء ستار ، كما كان العرف المتبع .

التقسيمات الإدارية

كانت مصر مقسمة من الواجهة الإدارية إلى ستة عشر إقليما(مديرية) منها تسعة فى الوجه البحرى هي الجيزة ورشيد والغربية والمنوفية والمنصورة ودمياط والشرقية والقليوبية والبحيرة، والباقى فى الوجه القبلى وهى أطفيح وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا. وكانت الأقاليم الكبيرة (الغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة وجرجا) يحكم كلا منها مدير يسمى (السنجق) يساعده وكلاء يسمى كل منهم (الكاشف) أما باقي الأقاليم كان يحكم كل واحد منها كاشف وكان السناجقوالكاشف من أمراء المماليك ويعينهم الباشا بموافقة الديوان .

وكانت أهم واجبات السناجق والكشاف تتعلق بشئون الزراعة وجباية الضرائب واستتباب الأمن. فكان عليهم ان يتعهدوا جسورالنيل، ويعملوا على

تقويتها قبيل الفيضان وحراستها أثنائه ، علىأن يسخروا فى ذلك الفلاحين، الذين يجمعهم مشايخ البلاد لهذا الغرض، كما كان عليهم أن يشرفوا على جمع الضرائب فى اقليمهم طبقا للفئات المفروضة على الأراضى الزراعية، وأن يساعدوا على إيداعها فى خزانة الدولة فى القاهرة. وعليهم أخيرا المحافظة على الأمن وعلى الأخص حماية القرى ضد هجمات البدو الذين كثيرا ما كانوا يسطون عليها ويسلبون أهلها ما عندهم. هذا فيما يتعلق بإدارة الأقاليم. أما الإدارة المركزية فكان من رجالها الكخيا وهو نائب الوالى. والدفتردار ومهمته ضبط الإيرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضى والرزنامجى ووظيفته إدارة الضرائب وضبط حساباتها. وأمير الحج وهو يرافق الحجاج ويوزع الصدقات والهدايا التى ترسل سنويا إلى الحجاز. والخازندار الذى يحمل الجزية سنويا إلى الأستانة، وامين العنابر وهو مدير مخازن الحكومة التى تخزن فيها المحاصيل التى تؤخذ من الاهالى كضرائب. وقاضى القضاه وهو المشرف على الأنظمة القضائية وكان فى الغالب تركيا يعينه السلطان لمدة سنة أو سنتين ويعاونه قضاه آخرون يتم تعيينهم لمن يدفع أكثر.

تطور نظام الحكم

كانت الهيئات الثلاث، الوالى وأهل الديوان والمماليك تتنازع فيما بينها مما أدى إلى إضعاف الحكومة ، وهذا هو ما قصده السلطان سليم الذى كان غرضه الأول من هذا النظام هو ضمان تبعية مصر لتركيا والحصول على الجزية بغض النظر فى مصلحة البلد وسعادة أهلها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية، ومع مضى الزمن قويت سلطة المماليك على

حساب ضعف هاتين الهيئتين الأخريين فسيطروا على البلاد. وقد كان الوالى يقضى مدة قصيرة لا تسمح له بأن يختط سياسية اصلاحيته فصار همه أن يجمع أقصى ما يمكن جمعه من الاموال للسلطان والسلطات الحاكمفى تركيا ولنفسه كذلك اضعف الولاه نزاعهم الدائم مع الديوان والمماليك . أما الديوان فقد بدأ يضعف على ممر الايام نتيجة لنزاعه الدائم مع الوالى، واندماج أعضائه بالمصاهرة مع المماليك حتى صار الديوان أخيرا مكونا من زعماء المماليك، كما أفقدت قلة اشتباك الحامية فى الحروب ضباطها كثيرا من صفاتهم الحربية. هكذا أضعفت هيئتان من هيئات الحكم، بينما الهيئة الأخيرة، المكونة من امراء المماليك قد طغت طغيانا كبيرا عليهما، فأصبح المماليك أصحاب الكلمة العليا فى البلاد وزادت قوتهم. ولم يكنلأمراء المماليك نظام متبع للرئاسة فكانت الغلبة للأقوي، وكان رئيس المماليك المسمى "شيخ البلد" يصل إلى مركزه بالقوة، واصبحت سلطته لا تدانيها سلطة اذ كان زعيم حكام الأقاليم واعضاء الديوان. وكان هم المماليك جمع المال لا من المصرييننفحسب بل من المماليك الاقل قوة وسلطانا ،حتى شبهها احد العلماء بالسلطة التى يكتسبها الفاتح من اهلى البلاد المفتوحة، ولهذا ترى ان هؤلاء المماليك لم يراعوا قواعد الحكم السليم فى الشئون المالية العامة. فقد خلطوا بين انواع الضرائب المختلفة حتى بين الغنيمة والفئ. فالغنيمة والفئ مختلفان وان كانا يؤديان الى معنى واحد: وهو المقدار من الاموال التى تستولى عليها جيوش الدولة فى حروبها. والغنيمة هى ما اغلب عليه المسلمين حتى ياخذوهعنوة،والفئ هو ما صولحوا عليه ، وبينما كان المسلمون يخمسون الغنائم والفئ فيحصل الذين حضروا المعركة اربعة اخماس ويرسل الخمس

الى بيت المال، اخذت المماليك فى وضع يدها على كل انواع الضرائب باختلاف أصولها ومواردها .

على بك الكبير

لم يكتف المماليك بما فى ايديهم من السلطة بل عملوا على التحرير نهائيا من السيادة العثمانية فى عهد زعيمهم " على بك الكبير" الى صار شيخا للبلد سنة ١٧٦٣، ثم انتهز فرصة ضعف تركيا فأعلن استقلال مصر عام ١٧٦٩ وطرد الوالى، وامتنع عن فع الجزية التى كانت الصلة الباقية بين مصر وتركيا ، وضرب النقود باسمه، واراد توسيع حدود بلاده ففتح الحجاز واليمن وأرسل جيشا بقيادة محمد بك ابى الدهب زوج ابنته لفتح الشام ،فلما فتحها حرضته تركيا على خيانة قائده وسيده ، ووعدته بمشيخة البلد، فعاد الى مصر وحارب على بك الكبير وهزمه ومات على بك متاثرا بجراحه اتناء القتال فى ٨ مايو ١٧٧٣ م. وعين السلطان ابا الدهب شيخا للبلد وارسل واليا عثمانيا الى مصر، فعادت البلاد الى الفوض وبعد موت ابا الدهب استتب الامر من بعده لاثنين من المماليك؛ ابراهيم بك شيخا للبلد، ومراد بك قائدا للجند، وقد تلاشى بجانب نفوذهما نفوذ الوالى التركى. واستمر هذا النظام الثنائى فى الحكم حتى مجئ الحملة الفرنسية الى مصر سنة ١٧٩٨م. ومما يدل على هذا النفوذ ان بريطانيا عقدت اتفاقا تجاريا فى سنة ١٧٧٩م مع ابو الدهب مضمونه السماح للسفن الانجليزية بالمرسى فى ميناء السويس وتفريغ البضائع بها نظير رسوم جمركية وكذلك حاول الفرنسيون ان ينالوا فى سنة ١٧٨٥ بعض امتيازات تجارية من المماليك ، وفعلا عقدو اتفاقية مع بعضهم فى سنة ١٧٨٥ بان ترسوا

مراكبهم فى السويس وان تعامل معاملة المراكب المصرية تماما على ان تتقاضى مصر رسوما بواقع٣% من ثمن البضائع وان تضمن مصر عدم تعدى العرب عليها.

الحالة الاجتماعية

كان عدد السكان يبلغ نحو ثلاثة ملايين ينقسمون إلى طبقات تختلف طرق معيشتها اختلافا بينا ويمكن تقيسيمهم الى العثمانيين والمماليك والمصريين .

١-**اولا العثمانيون :**

كان من العثمانيين الوالى وأعضاء الديوان وبعض كبارالموظفين، وكان هم الوالى ينحصر فى جمع ما يمكن جمعه منالاموال فى المدة القصيرة التيبقاهافىالحكم ، وقد كان بقاءالوالىفى منصبه يتوقف على رضاء السلطان وكبار رجال حكومته . فكان عليه إذن أن يغمرهم بالهدايا، وهذا كله كان على حساب مالية البلاد العامة ومالية أهلها الخاصة. ومن الولاه من كان يتغالى فى استنزاف أموال الارامل واليتامى، ويرهق الفلاحين والصناع والتجار بالضرائب المختلفة. وكان الوالى كثير العناية بمظاهر الحكم. فقد وصل الى القاهرة بعد تعيينه تضرب له الدافع ويسير ممتطيا جواده فى موكب يحيط بع عدد كبير من الفرسان والمشاه وزعماء المماليك.أما اعضاء الديوان فبعد ان فقدوا ثقتهم الحربية لقلة اشتغال الحماية بالحروب اخذوا يستهزئون بالمماليك واختلطوا بهم بالمصاهرة، وعاشوا عيشة الترف والكسل والخمول ، وابتدأوا يقتنون الاراضى ويعيشون على دخلها.

٢- ثانيا : المماليك :

كان عدد المماليك لا يزيد على عشرة الاف عاشوا عيشة البذخ والترف يسكنون القصور الفخمة ويلبسون الحرير والجوخويقتنون الجوارى والغلمان ليدربوهم على الحرب والفروسيةويعلموهم مبادئ القآن ، حتى إذا كبر المملوك حرره سيده ورقاهإلى رتبة بك وجعله من أتباعه وانصاره ويدين له بالولاء طولحياته ، وينحاز الى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماليك من المشاحنات والمنازعات التى كانت من المظاهر السائدة فى هذا العصر ، وكان الدافع اليها ارغبةفى السيادة والوصول الى سلطة الحكم الت اصبحت حين ضعفت تركيا فى ايدى اقوى المماليك واكثرهم انصارا وقد بسط امراء المماليك ايديهم على معظم الأراضي،ففى بعض الاحيان كانت مئات القرى تستغل لحساب امير واحد. وهم مع ذلك قد أهملوا الزراعة فساءت حالتها فقلت المحصولات، وارتفعت الاسعار، وكانت المجاعات تجتاح كثيرين من افراد الشعب فتقتل الأيدي العاملة. وكان لابد للمماليك من الحصول على الاموال ، فأرهقوا الزراع والصناع بالضرائب ، كذلك فرضوا الضرائب الباهظة على البضائع المارة عن طريق مصر ، وكذلك على التجار المقيمين بالديار المصرية . ومع هذا كله فقد كان امراء المماليك اكثر الحكام اتصالا بافراد الشعب مما جعل الأهالي يشعرون نحوهم بحب المسود لسادته.

٣- ثالثا : المصريون :

كان المصريون هم الطبقة المنتجة فى الزراعة والصناعة والتجارة الاهلية ، ومع انهم اغلبية السكان فقد كان كل ما يحصلون عليه نتيجة لعملهم هو

الضرورى من الماكل والملبس والمسكن . ويرجع سوء حالة المصريين الى قلة ثروة البلاد ، وقلةانتاجها نظير الإهمال فى الاعمال العامة الزراعية والصناعية والتجارية ، نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية فى مصالح الشعب فى مجموعه ، كما ان ثروة البلد على قلتها كانت توزع توزيعا غير عادل إذ كان المماليك والعثمانيون يستعملونعلى النسبة العظمى من داخل اللاد مع قلة عددهمبالنسبة لعدد المصريين ، والنتيجة العامة لهذا هى انحطاط مستوى المعيشة .

الظواهر الاقتصادية ونتائجها

كان الفلاحون والعمال يلبسون اردية من القماش الرخيص ويسكنون فاكواخ ، ولم تكن معيشة الكفاف ميسورة إذا كانت المجاعات والاوبئة تنتشر بين آن وآخر فتحصر الآلاف من السكان ولم يكن من الممكن مقاومتها إذ لم يكن فى البلاد طب ولا اطباء، وانما كان الناس متروكين لمدعى الطب من المنجمين والحلاقين وغيرهم . وكان الجهل متفشيا بحكم فلم يكن فى البلد معاهد للتعليم اذ اهملت واستولى على دخل او قافها الحكام ، فتخربت مبانيها وتشرد معلموها ، وكان من الممكن ان تفقد مصر كل صلة عملية بين حاضرها وماضيها لولا بقاء الازهرالذى قاوم كل عوامل الفناء .وقد كان الحكام من العثمانيين والمماليك ، يعتبرون ان حالالمصربهى حالة طبيعية وانه مسخر للعمل من اجلهم ، وقد ادى ارهاق المصريين وعد العناية بشئونهم الى نتائج سيئة عديدة. منها :١ – عدم مقدرتهم على دفع الضرائب وادى ذلك الى تحملهم صفوف الاذى والذل التى كان الحكام يستعملونها معهم. ٢ – قلة مقدرتهم على اللانتاج ، إذ فترت همتهم على

العمل ، كما ان انخفاض مستوى المعيشة ادى الى تفشى الضعف والمرضوانحطاط قوى العمال الجسمانية التى لها نصيب كبير فى القدرة على العمل المنتج المجدى. ٣ – تفشى الامراض الاجتماعية بينهم ، فقد اصابهم ضعف الارادة والافتقار الى الشجاعة الادبية وعدم الشعور بالمسئولية وغير ذلك من الصفات المرذولة كالجبن والكذب والتخلق والغش والنفاق مما هو اشد فتكا من الامراض البدنية ، مما هة نتيجة طبيعية الانتشار فى مجتمع تضيع فيه الحقوق وتنقض ابسط قواعد العدل .

وبالرغم من ذلك فقد كان هناك بعض المصريين يتمتعون بالغنى والترفه، ومن هؤلاؤ التجار والعلماء وطبقة العلماء ،بالرغم من ثقافتها واجتهادها فى التقرب من الحكام ورجال الادارة خوفا من الظلم الذى كان يحتمل ان يلحقهم فيما لو خالفوهم ، كان اكبر الاثر فى تلبية المصريين وقيادتهم الى الحرية فى المدة التى تلت دخول الحملة الفرنسية.

الحالة الاقتصادية

أدى نظام الحكم العثمانى الى ضعف الحكومة المصرية وإهمال الاعمال العامة وتاخر الحالة الاقتصادية ونعنى بالحالة الاقتصادية طريقة حياة الناس فيما يحترفون ، أي فى أحوالهم المعيشية من حيث إنتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستملاكها .

الزراعة :أدى ضعف الحكومة أيام الأتراك إلى إهمال مشروعات الريوالصرف فتأخرت الزراعة واستحالت أخصب البقاع إلى ما يشبهالصحارى الجرداء .

١ – **ملكية الاراضى :**

كانت النظرة السائدة فى مصر منذ القدم ان الحاكم هو المالك لجميع الاراضى . يتصرف فيها على احد وجهين : فأما ان يقسمها على اتباعه واعوانه ورجال حاشيته نظير ما يقومون به له من خدمات ، واما ان يقسمها بين الزراعيين الذين يستثمرونها نظيردفع الضرائب المفروضة عليها نقدا كانت او محاصيل زراعية .كان أتباع الحاكم ورجال حاشيته يقسمون ما اعطى لهم من الاراضى على اتباعهم ، وهؤلاء يقسمونها مرة اخرى على آخرين ويستمر التقسيم حتى تقسم الارض نهائيا على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها . وهذا يشبه ما كان يسمى فاوروبا " نظام القطاع " . وقد أبقى السلطان سليم _ حين فتح مصر _ هذا النظام وبذلك أصبح المماليك لجميع الاراضى وقد استخدمته فى هذا من عقائد هذا العهد الدينية والسياسية . غير ان السلطان كان يعطى الاراضى للناس لاستثمارها لان يستردها منهم ، وكان مستثمرو الاراضى يورثون حقهم فى الاستثمار لورثتهم .

ويمكن تلخيص نظام الملكية الزراعية فيما يلى :

١ – هناك بعض الاراضى معفاة من الضرائب كاراضىالوقف .

٢ – توزيع الحكومة الاراضى على ملتزمى جمع الضرائب ،اى الذين يتعهدون بتحصيلها وذلك نظير ما يسمى " ثمن الالتزام " .

٣ – يوزع الملتزمون الاراضى على الفلاحين سيتثمرونها نظيردفع الضرائب التى يحصلها الملتزمون ، فالملتزم يعتبر مالكا لحينجمع الضرائب ،ويمكنه

بيع هذا الحق او توريثه لورثته والفلاح يعتبر مالكا لحين الانتفاع بالارض ويمكنه توريث هذا الحق لورثته غير انه اذا لم يكن للملتزم ورثه ، او توقف عن جمع الضرائب عادت اراضيه للملتزم ، وبهذا كان حق ملكية الارض نفسها محفوظا للحاكم. وقد امر السلطان سليم بمسح الاراضى ، كما امر بتسجيلها ،وتسجيل اسماء مستثمريها ، وكانت الضرائب تحصلها عمال الحكومة تحت اشراف حاكم الاقليم ، غير انه فى اواخر الحكم التركى اضطرت الحكومة الى اتباع نظام جديد فى تحصيلها هو نظام الالتزام .

٢ –**<u>اراض الوقف :</u>**

نظام الوقف نظام متبع لادارة الاراضى الموقوفة، وفى كل من نوعى الوقف _ الخير والاهلى_ يعين الناظر الذى يدير الاراضى، من بين المستحقين فاذا انقرضوا كان للقاضى ان يعين ناظرا ، وكان النظار عادة يعينون من بين طائفة العلماء.وقد كان النظار من العلماء يستغلون الاراضى الموقوفة وينتفعون بداخلها كما لو كانت املاكهم الخاصة وذلك نتيجة لتهاونالحكومة فى مراقبة الحالة. كانت بعض الاراضى المصرية موقوفة، والوقف هو تخصيص ريع الارض لغرض معين تبعا لادارة من يمتلك هذا الريع . وقد يخصص الواقف ريع الارض للصرف على عمل او اعمالل خبرته وهذا ما يسمى " الوقف الخيرى " . وقد يخصص الريعلافراد عائلة الواقف بشرط ان يصرف عند انقراض المستحقين الى وجه من وجوه الخير ، وهذا ما يسمى " الوقف الاهلى " وميزة الوقف ان الوارث لايستطيع التصرف فى الارض ،وانما له الحق فى الانتفاع بريعها فقط .وقد قام المماليك فى اول عهدهم بالحكومة المصرية بوقف بعض اراضيهم على المساجد وغيرها من وجود

الخير ، كما ان الاتراك انفسهم اقبلوا على وقف بعض ما فى حيازتهم من الاراضى يدفعهم فى ذلك اعتقادهم انهم يعملون بذلك عملا صالحا يتقربون بهالى الله ، ويمكننا تفسير هذا الاتجاه اذا علمنا ما كان للعقيدة الدينية من تاثير على افكار الحكام والاهالى من سكان البلاد الاسلامية ،غير انه فى اواخر ايام الحكم العثمانى حيث عمت الفوضى ، خلف كثير من الناس على اراضيهم من الضياع ، نتيجة لطمع الحكام ، فاقبلوا على وقفها ، خصوصا وان اراضى الوقف كانت معفاة من الضرائب

٣ – **نظام الالتزام :**

فى بداية الحكم العثماني، كان يجمع الضرائب عمال الحكومةتحت اشراف حكام الاقاليم من السناجق والكشاف، ولكن لما ضعفت تركيا اصبحت الحكومة عاجزة عن تحصيل الضرائب ، فقلت حصيلتها مما الجا الحكومة الى اتباع نظام الالتزام.

والالتزام هو ان يتعهد من يشاء من عظماء البلد بتحصيل الضرائب للحكومة فى منطقة معينة تسمى "دائرة الالتزام " وكان الالتزام يتم إما بطريقة الاتفاق بين الحكومة والملتزم ،واما بطريقة المزايدة بين راغبى الحصول على حق الالتزام ، وفى كلتا الحالتين يدفع الملتزم ضرائب سنه واحدة مقدما ثم يترك له مطلق الحرية فى تحصيل ما شاء من الضرائب فى دائرة التزامه ،وكان الالتزام يعطى فى البداية لسنة واحدة ، ولكن أصبح فيما بعد يعطى لمدى الحياة . وكان الملتزم يتسلم " عقد الالتزام " من شيخ البلد ، وبهذا العقد يصبح الملتزم اشبه بالحاكم المطلق فى دائرة التزامه ، له الامر ، وعلى الاهالى طاعته وتادية ما يطلبه من الضرائب .وكان الملتزم

ان يبيع حق التزامه اذا شاء على شرط ان يخطر بيت المال وشيخ البلد واذا مات الملتزم ورثه فى الالتزام ورثته او من يوصى لهم بشرط ان يطلبوا تجديد عقد الالتزام. وبهذا اصبح النظام المالى العام اساسا للنظام الادارى ، كما كان له ان يستولىعلى غلات قسم من اراضى دائرة الالتزام _ يعرف بارض الوسية_ يسخر الفلاحين لزراعتها ولا يدفع عنها ضريبة للحكومة . وكان الملتزم الى جانب هذا يتصرف فى جباية ما يشاء من الاهالى بدلا من "ثمن الالتزام " الذى كان يطرح للمزايدة بثمن اساسى يقدر بخمسة اضعاف الضريبة المقدرة على الارض التى ستعطى "وسية " للملتزم.واصبح الملتزم الموظف المكلف بتوطيد الامن، وادارة قرى دائرة الالتزام، وكان يعين من يشاء من الموظفين لمعاونته. ويمكننا ان نحدد من بين الموظفين :

شيخ البلد :ويقوم بالاشراف على الاراضى ، ويراقب اهل القرية ، ويبلغ اوامر الملتزم للفلاحين ويعرض طلباتهم عليه ، ويقوم مقامه حين غيابه ،واذا عين الملتزم اكثر من شيخ كان اكبرهم سنا يسمى " شيخ المشايخ " .

الشاهد :ويختص بحفظ سجل الاراضى الذى تدون فيها مساحتها واسماء مستمريها من الفلاحين وفئات الضرائب المفروضة عليها .

الصراف : ومهمته جباية الضرائب طبقا للتوزيع المدونبسجل الشاهد وتسليمه ما يجنيه من الاموال عينا كانت او نقدا للملتزم .

الخولى : ويلزم بمعرفة حدود القرية وحدود كل تكليف (اى ملكيته)،وهو الحكم فيما يقوم من المنازهاتفى هذا الشان ،وعليه فوق هذا ان يقوم بادارةاراضى الوسيه .

٥ –المشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب او يحجبون عن اداء ما يطلب منهم من عمل فاراضىالوسية او يهملون فى هذا العمل ،وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التى يتعرض لها الفلاحون .

٦ –الكلاف : ويعنى بمواشى وقطعان غنم الوسية ويقوم بتطيبها ، كما يقوم بعلاج مواشى الفلاحين التابعين لدائر الالتزام .

والى جانب هؤلاء كان يوجد خفراء واما ونجار وحداد وحلاق ، يتناولون مرتبا من القرية ويلزمون بالقيام بما يحتاجه الاهلى ،كل بقدر ما تسمح به مهنته .

الصناعة :

قبل الفتح العثمانى كانت الصناعات فى مصر بدووية ، ومن اهم عوامل نجاحها قرب السوق اذ كانت المنصوعات توزع فى الاسواق المحلية. والذى ساعد على تقدمها خضوعها لنظام الطوائف اذ كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ينظر فى شئون افرادها ويفصل فى منازعاتهم ويدافع عن مصالحهم . وكانت الحرف فى مصر وراثية تنتقل من الاب الى ابنه، فكان التعليم الصناعى بهذه الطريقة يلازم الصبى فى دائرة اسرته، وقد ادى تدخل الاتراك فى نظام الطوائف الى تحولها من الغرض الذى انشئت من اجله _ وهوالتخصص والرقى للحرفة _ الى غرض آخر وهو التحكم فى الصناع وادارتهم طبقا لرغبات الحكومة التى كان ما يهمها الحصول على الاموال باى سبيل. ويمكننا تلخيص عوامل اضمحلالهذا النظام وانحلاله فيما يأتى :

١ – وضعت الطوائف تحت إشراف الحكومة فتسربت سلطتها الى قوانينها الداخلية، واصبح عمل شيخ الطائفة ينحصر فى جمع الضرائب، فاصبح فى امكانه ان يرهق مرءوسيه ان اراد بهم ظلما. وقد ادى هذا الارهاق الى خروج جماعة من مهرة الصناعمن زمرة المحترفين بحرفتهم نتيجة لعجزهم عن دفع ما يطلب منهم. وبعد ان كان الشيخ رجلا فنيا يعمل طبقا لتقاليد الحرفة اصبح اشبه بوظف حكومى ينحصر غرضه فى ارضاء موظفىالادارة ورجال الحكم الذين لا يهمهم امر الصناعة، كما ان التزامه يجمع الضرائب ، وترك الحرية له فى طريقة جمعها زاد فى عبء الضرائب على الصناع زيادة كبيرة . ٢ – اصبحت وظيفة شيخ الطائفة مع الايام عرضه لان يشتريها من يدفع فيها اكبر ثمن، واصبح هم المشايخ تحسين اموالهم بدلا من تحسين حال الحرفة فتاخر الصناع واضمحلت الصناعة. ٣ – كان للشيخ فى البداية سلطة معاقبة افراد الطائفة (اى طائفته)، اذا خرجوا عن تقاليد الحرفة ، ولكن حين اصبح عمله اداريا اهملت هذه الناحية ، فبقى افراد الحرفة دون مراقبة جدية ، فتهاون الكثير منهمفى عملهم وفى معاملاتهم وباحوا باسرار مهنتهم وقلت حماستهم .

٤ – اصبح نظام الطوائف اداريا محضا بعد ان كان فنيا مما ادى التكوين طوائف لغير الصناع كالخدم والحمالين والممثلينوالمغنيين والحلاقين والسقايين وغيرهم من اصحاب الحرف وكان من نتيجة هذاان فقد نظام الطوائف ما كان له من التقدير .

كان انحلال نظام الطوائف عاملا من عوامل ضعف الصناعة وتاخرها ايام الاتراك وفقدانها لما كان لها من المكانة قبل هذا العهد،

وبانحلال هذا العامل مع عوامل اخرى وصلت الصناعة الى درجة يرقى لها منالانحطاط الذى كان فاتحته ترحيل امهر الصناع البالقسطنطينية ، اذ ان السلطان سليم اخذ معه حين رجوعه الى مقر السلطنة ما يقرب من الخمسمائة من اقدر ارباب الحرف للاستعانةبهم فى ترقية مستوى الصناعة فى بلاده . وكان لضعف الحكومة اثرهفتاخر موارد الانتاج التى منها الصناعة ، فقد اهمل الولاة العثمانيون امر الحرف المختلفة وفتح الباب للواردات الصناعية الاجنبية التى طغت على المصنوعات المحلية ، وانتصرت عليها فى ميدان المنافسة .وكان الجيش والاسطول فى عهود الاستقلال التى سبقت الدخول العثمانى، اساسا لكثير من الصناعات الحربية ، كالاسلحة والسروجوالتروس والدروع والخيام وصناعة السفن فلما فقدت البلاداستقلالها واضمحل جيشها واسطولها تاخرت الصناعات التى كانت تقوم على وجودها والتى كانت من اهم فروع الصناعة . كما ان انتقال مقر الملك الى القسطنطينينة ادى الى الانصراف عن كثير من مظاهر الترف التىهى من لوزامالملك ،فتاخرت الصناعة الخاصة بالكماليات

*__**التجارة :**__ فى هذا العهد تاخرت التجارة نتيجة لتحول طريقها فى مصر الى طريق راس الرجاء الصالح ،التى خسرت البلاد من جرائهموارداً من اهم موارد ثروتها ان لم يكن اهمها كلها وبذلك قلت قوة البلاد الشرائية وقل الاقبال على منتجات الصناعة ، واصبح منالعسير تصريف المصنوعات المصرية التى كان فى الماضى تلاقى رواجا فى كثير من الاسواق الاجنبية

الفصل الثاني

الاحتلال الفرنسي لمصر

أغراض الحملة والأراء حولها

تعددت الأسباب في خروج الحملة الفرنسية؛ فهناك من يقول ان حكومة الادارة وقد صارت تخشى نفوذ بونابرت نتيجة لانتصاراته الباهرة فى ايطاليا، ارادت ان تتخلص منه بابعاده عن باريس، وهناك من يقول ان بونابرت نفسه قد بات لا يرضى بعد ما احرزه من، فصار بونابرت يهدف الى السيطرة فى فرنسا، ولما كان دستور سنة ١٧٩٥ يمنع الرجال دون الاربعين من ان يصبحوا اعضاء فى تلك الحكومة، فقد تحتم الانتظار على بونابرت حتى يبلغ سن الاربعين وعلى حد قوله حتى تنضج الكمثرى، بالإضافة إلى اتجاه فرنسا نحو احياء المستعمرات الفرنسية القديمة او بناء امبراطورية استعمارية جديدة حتى اذا كان ذلك متعذرا حتى اذا عجز الفرنسيون عن عقد الصلح مع انجلترا التى ناحيتهم العداء منذ اعدام الملك لويس السادس عشر والبت عليهم الدول، ونجحت فى تكوين المخالفة الدولية الاولى ضد فرنسا ١٧٩٣ فصمم الفرنسيون على الانتقام منانجلترا سواء يغزو الانجليز فى بلادهم أو أهم مستعمراتهم، فكان فتح ميدان الاستعمار الجديد فى الشرق التي لجا اليها الفنسيون للاقتصاص من خصومهم

الاتجاه نحو مصر :

كان لتقارير وكتابات رجال السياسة الفرنسيين الذين خدموا فالقسطنطينية او القاهرة ، ثم اولئك الرحالة الذين زاروا اكبر الاثرفى كشف القناع عن حالة الامبراطورية العثمانية من جهة وتوجيهانظارمواطنيهم الى مصر احدى ولايات هذه الامبراطورية من اخرى ، وقد اقبلوا على دراسة هذه التقارير وقراءة هذه الكتب بشفف عظيم عندما تجددت الرغبة فى الاستعمار، وكانت تقارير سانت بريست سفير فرنسا فى القسطنطينية والدمور قنصلها فى مصر ثم كتابات الرحالة الثلاثة دى توت وسناربوفولتى اهم ما عن الفرنسيون بدراسته فى السنوات التى سبقت مجىء الحملة الفرنسية الى مصر. فقد شهد " سانت بريست " الحرب الروسيةا لتركية التى انتهت بمعاهدة " قينارجه" فى سنة ١٧٧٤ م، واعتقدان انحلال تركيا بات امرا لا مفر من الاعتراف به ، ومع انه كان ينبغى ان تبذل فرنسا قصارى جهدها للمحافظة على كيان تركيا وهى الدولة التى توطدت اواصر الصداقة بينها وبين فرنسا منذ زمن طويل ، فقد كان من رايه اذا تعذر اقناع كل من روسيا والنمسا بالعدول عن مناصبة الدولة العداء طمعا فى ممتلكاتها فانالواجب يقتضى فرنسا محافظة على مصالحها ان تشترك مع هاتين الدولتين فاقتسام ممتلكات تركيا حتى اذا تقرر ذلك كانت مصر من نصيب فرنسا من التركة العثمانية ، وقد بنى بريست اختياره على اعتبارات عدة اهمها ان مصر " اخصب بقاع الارض كلها "تنمو بها المحصولات التى تنو بالمستعمرات الفرنسية فى امريكا " وذلك دون مشقة او تعب، كما انه من الممكن ان يجلب العبيد لفلاحة ارضها وزرعها بنفقات تقل كثيرا عما

يحدث فى تلك المستعمرات الامريكية ، علاوة على ذلك ان مصر بلد صحى المناخ لا يبعد كثيرا عن شواطئ فرنسا الجنوبية ،ولا تستطيع دولة اوروبية ان تنازع فرنسا فى امتلاكه ، ولما كان من السهل ان تصبح ممرا ومركزا لتجارة العالم اجمع فان ذلك قد يؤدى اذا تم الى اضعاف شوكة انجلترا او هدم سيطرتها على الهند .واعتقد بريست ان فرنسا لن تلقى صعوبة اذا هى حاولت الاستيلاء على هذه البلاد لان الاسكندرية مدينة مفتوحة ، ولا وسائل للدفاع عنها، كما ان حكومة مصر لا قدرة لها على الدفاع بسبب ضعفها والفوضى المنتشرة بها ، فضلا عن ذلك فان البكوات المماليك الذين يؤلفون حكومة هذه البلاد من الرقيق الاجانب الذين يكرههم المصريون كراهية شديدة ، وعلى ذلك فان الاستيلاء على مصر امر لا مفر منه لخدمة المصالح الفرنسية اذا بات مقرر انهيار الامبراطورية العثمانية

***اراء مـور :**

كان دور القنصل الفرنسى فى مصر يشاطر سانت بريست الاعتقاد بقرب انهيار الامبراطورية العثمانية ويتوقع انتقتسم النمسا والروسيا مملتلكاتها فيما بينهما ، ولا يريد ان تدع فرنسا الفرصة تمر دون ان تاخذ نصيبا لها من هذه التركة العثمانية ، بل ان مور كان يخشى ان تبادر النمسا الى امتلاك مصر ذاتها ، حتى اذا تم لها ما ارادت استطاعت ان تسد حاجتها من تلك المنتجات التى كانت تستوردها من الاسواق الامريكية ، بل وصار فى وسعها كذلك ان تصدر ما يفيض عن حاجتها من هذه المنتجات نفسها الى اوربا . اضف الى هذا ان وجود النمسا فى مصر سوف يمكنها من

المشاركة فى تجارة الهند ويجعلها قادرة اذا هى انشات اسطولا صغيرا فى ميناء السويس على السيطرة على البحر الاحمر ، ولا شك فى ان ذلك كله سوف يضمن لهذه الدوله الاستعلاء على غيرها من الدول والتفوق فى حلبة السياسه الاوربية . ولذلك فان خير ضمان لمصلحة فرنسا ان تاخذللامر عدته من الان ، وحتى اذا انهارت الدولة العثمانية سهل على فرنسا احتلال مصر .

واوضح مور مقدار ما تجنيه فرنسا من فوائد محققة اذا هى اقدمت علىضم مصر اليها فقال ان استغلال موارد البلاد سوف يفيد التجارة والصناعة الفرنسية فائدة كبيرة ، وان الاستيلاء على مصر سوف يكون من نتائجه احياء طريق التجارة البرى القديم عبربرزخ السويس واستخدامه فى نقل تجارة الهند ، واحياء هذا الطريق يوفر نفقات طائلة ومتاعب عظيمة . كما اوضح لحكومته ان الاحتفاظ بمصر امرا سهلا ميسورا اذا انشئت قلعتان قويتان عند الشلال الاول لمنع اعتداءات شعوب النوبة على الحدود الجنوبية . واختتم " مور " تقريره بقوله اذ كان من المعتذر ان تنجح المفاوضات السياسية فى منع الاعتداء على تركيا وغزوها ،فالواجب يقتضى فرنسا ان تبادر فى هذه الحالة بالاستيلاء على مصر اذ بفضل ذلك وحده تستطيع فرنسا ان تحرز مكانه عاليه تضمن لها السيطرة والتفوق بين الدول التجارية والبحرية ، بل ويصبح فى مقدورها ان تؤكد هذه السيطرة وتعمل على تعزيزها. واضح مما تقدم ان السفير الفرنسفى القسطنطينية والقنصل الفرنسفى القاهرة كانا يعتقدان ان انحلال الامبراطورية العثمانية بات قريبا ، كما اشار على قادتهما بضرورة احتلال مصر ، غير ان الحكومة الفرنسية

لم تاخذ بهذه الاراء بل اعتقدت ان الامبراطورية العثمانية ما زالت بعيدة عن الانهيار ، ورات فى تركيا على البقاء على الرغم من تلك الحروب الطويلة التى خاضت غمارها ،وتمسكت فى سياستها الشرقية بمبدأ ثابت هو المحافظة على كيان تركيا ومنع تقسيم ممتلكات الامبراطورية العثمانية .على ان تمسك الحكومة الفرنسية بسياسة المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية لم يكن معناه ن الفرنسيين قد تخلوانهائيا عن فكرة الاستعاضة عما فقده من املاكهم فى الغرب بانشاء مستعمرات جديدة فى الشرق عامة ومصرخاصة ، وقد ظلالكتاب والمفكرون يشيرون الى مصر على انها الميدان الذى تستطيع فيهفرنسا ان تجد فيه حاجتها من القطن وقصب السكر علاوة على ذلك فقد كان لكتابات الرحالة الذين زاروا مصر ونشرت اسفارهم وقتئذاكبر الاثر فى توجيه انظار مواطنيهم نحو الشرق عامة ومصر خاصة باعتبارها خير ميدان يصلح لتشييد امبراطورية فرنسا الاستعمارية الجديدة .

البارون دى توت :

كان البارون " دى توت " من بين اولئك الرحالة الذين زاروا تركيافى مهمات رسمية ومالطة وكريت ومصر وغير ذلك من الاقطار والبلدان ، وقدم تقارير عدة الى حكومته ، وقد نشرت فىعام ١٧٨٤ مذكراته التى دونها اثناء رحلاته . واعتقد دى توت كما اعتقد سانت بريست والقنصل مور ان الدولة العثمانية آيله الى السقوط لا محالة وفى وقت قريب ، كما كان يرى ان الواجبيقتضى من فرنسا ان تحتل مصر اذا شاءت الاستئثار بتجارة حوض البحر الابيض الشرقى بل ان فى استطاعة فرنسا ان تسيطر على تجارة

الهند كذلك اذا هى انشات قناة تصل بين البحر الاحمر والنيل عند فرع دمياط . واعتقد " دى توت " ان احتلال مصر يكفى لتعويض رنساعن كل خسارة قد تصاب بها اذا قدر لها ان تفقد جميع مراكز تجارتها وان مصر مستعمرة مثالية لخصوبة ارضها وصلاح مناخها لاقامة المستعمرين الفرنسيين وقربها من فرنسا ، وقلة النفقات اللازمة لانشاء العلاقات الوثيقة بينها وبين فرنسا وسهولة الدفاع عنها .وبفضل ما يهيئه لها موقعها الجغرافى من امكان تركيز النشاط التجارى بها فلا توزع فرنسا قواتها فى اماكن بعيدة متفرقة بل يصبح فى استطاعتها آنئذ ان تشرف من مصر ذاتها على بيوت تجارتها وطرابلس وتونس والجزائر . فضلا عن ذلك فان فرنسا لن تلقى مقاومة من جانب تركيا او الدول الاخرى ، وذلك ان تركيا مشغولة بنضالها المستمر مع روسيا وهو نضال انهك قواتها حتى باتت عاجزة عن الدخول فى حروب اخرى عديدة ولن يقدم الانجليز على مناوأة فرنسا بسبب ما تكبدوه من خسائر فى اثناء نزاعهم الطويل مع الولايات المتحدة الامريكية ، وان الاستيلاء على مصر سوف يفوت على روسيا من جهة اخرى فرصة الاستئثار بتجارة الجنوب ويحد من اطماعها اذ ان استقرار الفرنسيين فى هذه البلاد من شانه ان يصرف روسيا عن محاولة التوسع ومد نفوذها الى البحر الابيض بعد محاولة الاستيلاء على القسطنطينية وبحر الارجنيل

***سافارى :**

نشر سافارى رسائله المشهورة فى سنة ١٧٨٦ ، وقد ذكر سافاربالشئ الكثير عن تاريخ مصر فى عهد سيطرة البكواتالمماليكايام على بك الكبير ومحمد

بك ابى الدهب ، ووصف تلكالفوضى التى انتشرت فى مصر بعد وفاة ابى الدهب ، على ان اهم ما فى رسائل سافارى انها كانت تتضمن وصفا شائعا لخصوبة ارض مصر وارض الدلتا والفيوم بوجه خاص ووفرة غلاتها .

***فولتى :**

بعد عام واحد من نشر رسائل سافارى ظهرت رحلة فولتى فى مصر وسوريا، ويختلف فولتى عن سافاريفى ان هذا الاخير نظر بعين المتفائل الى حالة مصر على الرغم من الفوضى التى اضرت بالبلاد على حين كان فولتى متشائما اذ عهد فى ذلك الجزء اليسير الذى حققه من فصول كتابه لدراسة جغرافية هذه البلادوشئون حكومتها وتجارتها ووصف سكانها والامراض المنتشرة بها ، واظهار ما كان عليه الفلاح من بئس وشقاء بسبب حدوث المجاعات والاوبئة . والواقع ان مصر فى نظر فولتى خالية التحصينات العسكرية . وكان من رأي فولتى انه لابد من اصلاح هذه الاحوال وان تتحرر مصر من سيادة العثمانيين حتى تتولى تدبير شئونها دولة اخرى تشعر بالعطف على المصريين ، وتحمل لهم ودا وصداقة على شريطة ان تكون دولة متحضرة ذات نهضة ادبية علمية فنية حتى يممكنها ان تهتم بتراث المصريين القديم وتعنى بالبحث عن اثارهم المدفونة فى الدلتا والصعيد وتكشف عن رموز الكتابة الهيروغليفية .وذاع الاعتقاد بعد نشر هذه الرحلة ان صاحبها انما كان يقصد فرنسا عندما تحدث عن تلك الدولة المتحضرة والمتمدينة التى يجب ن تحتل مصر حتى تنتشل الفلاحين والمصريين منحياة البؤس والشقاء التى ذاقوا مرها فى ظل السيادة العثمانية .واخذ فولتى يدحض دعاوى الراغبين فى امتلاك مصر " لا جدال فى ان

مصر تنتج الحاصلات التى تحتاج اليها فرنسا كالشعير والارزوالقطن والعنب وقصب السكر وغير ذلك وصحيح انها قريبة من فرنسا والدفاع عنها ضعيف سئ وفى وسع الفرنسيين ان يعتبروابرزخ السويس فيصوا بطريق مصر الى تجارة الهند ويعطلوا طريق راس الرجاء الصالح ، ولا شك فى ان احتلال مصر سوفيمكن الفرنسيين من الحصول على السلع المجلوبة من افريقية كالعاج والمطاط والرقيق ، وفى امكانهم كذلك ان يجمعوا فيها العمال الذين تستخدمهم فرنسا الان فى جزر السكر " سان دومنجو وغيرها من جزر الهند الغربية ، وذلك اذا استطاعت فرنسا الاحتفاظ بهذه الجزر فى النهاية وعلى الرغم من كل هذه المزايا فإن صعوبات عدة سوف تواجه الفرنسيين ولا مانع من ان يتغلبوا عليها قبل احتلالهم مصر واستعمارها ذلك ان فرنسا سوف تجد نفسها مرغمة على خوض غمار حروب ثلاثة من الاترالكوالانجليز واهل البلاد انفسهم ، ومن المتوقع ان يعظم اقبال الوطنيين على محاربة الفرنسيين دون اى تردد لاختلاف الفرنسيين عنهم فى الدينوالمذهبوفضلا عن ذلك فان انتصار الفرنسيين فى هذه الحروب كلها ليس معناها _ اذا قدر لهم النصر _ ان فى وسعهم ان ينجواكذلك فى استعمار مصر لاختلاف الدين والعادات ، ثم تساءل كيفيرجو الفرنسيين النجاح وهم الذين اخفقوا فى الهند ومدغشقروجوايانا وحوض المسيسيبى ثم فشلوا كذلك فى سان دومنجو لانالفضل فى استعمار هذه الجزيرة انما يرجع الى المغامرين الاوائل دون اى تدخل من جانب الحكومة الفرنسية ، وكان من رايفولتنان تقصر فرنسا جهودها على تحسين الانتاج فى داخل بلادها عندماكان حوالى سدس اراضيها الصالحة للزراعة بورا ولا يلقى عناية ،وذلك بدلا من التفكير فى التوسع الخارجى .على ان انصراف الفرنسيين عن

استعمار مصر كما طلب فولتى كان معناه ان يرضى الفرنسيون عن طيب خاطر النزول عن ذلك المركز الذى ارادوا ان تشغله بلادهم موضعها دولة كبرى لاغنى لها عن امتلاك امبراطورية استعمارية كبيرة ، وقد رفض الفرنسيون ان يفعلوا ذلك فى وقت كان العداء فيه مستحكما بينهم وبين الانجليز الذين استولوا فى الحروب الماضية على اكثر مستعمراتهم القديمة ونجح استعمارهم نجاحا ملحوظا على الرغممن فقد الولايات المتحدة الامريكية ، وعلاوة على ذلك فقد كان من المتعذر على الفرنسيين ان بنبذوا فكرة الامبراطورية الاستعمارية عندما كانت ممتلكاتهم الباقية في جزر الهند الغربية مهددة بالضياعلانهيار نظام استعمارهم القديم بهذه الجزر ولم يصرف الفرنسيين عن الاستعمار في السنوات التالية الا اشتعال الثورة الفرنسية١٧٨٦ وما ترتب علي ذلك من حوادث كان اهمها تألب الدول ضدالثورة منذ سنة ١٧٩١ ،ثم تكوين التحالف الدولي الاول ضد فرنساعقب اعدام الملك سنة ١٧٩٣م وقيام الاضطرابات والثوارات في جزيرة دومانجو واحتلال الانجليز لاهم موانيها في العالم التالي ،فقدعزم الفرنسيين علي التفكير في احياء امبراطوريتهم القديمة او انشاء اخريجديدة حتي وقع من الحوادث بعد ذلك ما جعلهم يتحررون من ذلك الفتور الذي ثبط عزائمهم .وقد اتيحت الفرصة لتوجيه انظار الفرنسيين الي الاستعمار بصورة جدية في اثناء المفاوضات التي بدات بين بونابرت وحكومة الادارة من جانب وبين النمسا من جانب اخر بعد انتصارات بونابرت الباهرة في اثناء حملته الايطالية ، وقد استمر الاهتمام بالمسالة الاستعمارية وقتئذ كما اسفرت الرغبة في الانتقام من انجلترا التي صممت علي النضال بمفردها ضد

الجمهورية بعد انحلال الحالة الدولية ، وارغام النمسا علي طلب الصلح عن تقرير ارسال بونابرت علي راس جيش كبير لغزو مصر ووضع اسس لتلك الامبراطورية الاستعمارية العظيمة التي شاء الفرنسيون الان ان ينشئوها في ميدان الشرق الجديد .

الانتقام من انجلترا :

كان اهم ما عنيت به حكومة الادارة منذ ان خلص لها الامر في اكتوبر سنة ١٩٧٥ الاقتصاص من النمسا وانجلترا اللتين صممتا بالاشتراك مع بيدمنت علي الاستمرا في النضال ضد الجمهورية علي الرغم من تحطيم المخالفة الدولية الاولة وخروج هولندا وروسيا واسبانيا وتسكانيا من الحرب فاعد " كارنو " عضو حكومة الادارة خطة عسكرية لتدبير هجوم واسع النطاق علي النمسا عن طريق المانيا والدانوب ثم عن طريق ايطاليا الشمالية ، وفي مارس ١٧٩٦ تسلم بونابرت قيادة الحملة المعدة لغزو ايطاليا فوصل اليها في ٢٦مارس١٧٩٦، ولم يمر شهر واحد حتي كان نابليون قد هزم جيوش بدمنت في مونت نوت واديجو وارغم ملكها "اميدوس الثالث" علي عقد الهدنه في "تورين" واستطاع بونابرت بعدئذ مطاردة النمساويين وانزل بهم خسائر فادحة (٩ مايو ١٧٩٦) ودخل ميلان وزحف بونابرت علي النمسا وانتصر علي جيوشها ، ٧ ابريل ١٧٩٧ وصل الي " لوين " وعندئذ طلب النمساويين الصلح وعقد بونابرتمعهم هدنة "لوين " في ١٨ابريل ١٧٩٧ تمهيدا لعقد الصلح النهائي .

وقد قضي هذا لانتصار السريع علي المحالفة الدولية ووقع عبء النضال ضد فرنسا علي كاهل انجلترا وحدها ولذلك فقد رغبت حكومتها في عقد

الصلح مع الجمهورية الفرنسية ولكن المفاضاتاخفقت بسبب اصرار فرنسا علي ضرورة نزول انجلترا عن مستعمرة الكاب الهولندية في جنوب افريقية ، وكان الانجليز قد استولوا عليها منذ ان خرجت هولندا من المحالفة سنة ١٧٩٥م ،ومهما يكن من امر فقد انتهى الصراع الطويل بين فرنسا والنمسا بعقد صلح " كامبوفورميو " في اكتوبر سنة ١٧٩٧م ، وكان من نتائج هذا ان اجتمعت الاسباب بان الاستعمار في الشرق خير من الاستعمار في افريقيا الغربية ، وان مصر افضل اقطار الشرق التي تصلح ميدانا للتجربية الاستعمارية الجديدة . لقد كتب بونابرت الي تاللیران في ١٨ اكتوبر سنة ١٧٩٧ يبسط من جديد المبادئ التي استرشد بها عند عقد الصلح مع النمسا ويدلى بالحجج التى سوغت فى نظرة عقد الصلح وفقالشروط التى صار يرجو الان اقناع الجميع بقبولها وتصديق حكومةالادارة عليها ، وكان اهم ما جاء فى هذه الرسالة قول بونابرت انهقد انفرط عقد المحالفة الدولية ضد فرنسا بخروج النمسا نهائيا من هذه المحالفة فان الواجب يقضى على الفرنسين جميعا ان يوحدواجهودهم حتى يستطيعوا التفرغ لمنازلة انجلترا غريمة فرنساوعدوتها الكبرى .

واما اذا ظهر تهادن فى هذه المسالة الخطيرة من جانب الحكومة الفرنسية فان انجلترا سوف تجد الفرصة سانحة للمضفى نشاطها المعروف فتعمل على انتزاع المستعمراتالفرنسية ومستعمرات هولتدا واسبانيا وتعطل تجارة الجمهورية وتحول دون القيام باى عمل لاصلاح البحرية الفرنسية وتقويتها زمنا طويلا ، فضلا عن ذلك فقد بات من الواجب على الحكومة ان تبذل قصارى جهودها للقضاء على الملكية الانجليزية قضاءا مبرما وذلك حتى

تحول دون تدمير الجمهورية على ايدى هؤلاء الانجليز الذين دأبوا على تدبير المكائد واشاعة الفساد فى فرنسا بغية الوصول الى تنفيذ مآربهم . ولما كان بونابرت يعتقد ان الوقت الحاضر هو اكثر الاوقات مناسبة للقضاء على هذه الملكية ، فقد طلب ان تبذل حكومته كل ما فى وسعها من جهد لاحياء البحريةالفرنيسة ، وتعمل ناشطة فى سبيل القضاء على انجلترا حتى اذا

استطاعت ذلك وقعت اوربا باسرها تحت اقدام فرنسا .

الحملة الكبرى :

وكان لهذه الاراء والحجج التى بسطها بونابرت فى رسائلهآثر حاسم فى اقناع حكومة الادارة بقبول المعاهدة _ المبادرة بالتصديق عليها _ وتم التصديق على المعاهدة فى ٢٦ أكتوبر ١٧٤٧ م ويرجع التصميم على ارسال حملة لغزو انجلترا فى مقر دارها الى شهر يونيو ١٧٩٦ حيث ان العزم كان قد عقد على انزال حملة فىكرنوت احدى مقاطعات ايرلنده الغربية لغزو انجلترا فى عقر دارها ولم يفسد هذا المشروع سوى اصرار حكومة الادارة فى الوقت نفسه على ارسال حملة الى الهند لمساعدتهم فى نضاالهم ضد الانجليز .

وعلى ذلك فانه بينما كان بونابرت يقوم برحلته التفتيشية فى الشواطئ الشمالية كانت حكومة الادارة قد شرعت تدرس جديا موضوع الاستعمار فى الشرق عندما صارت تقدم اليها التقارير المؤيدة لذلك . وكان اول التقارير التى تلقتها حكومة الادارة ذلك التقرير الذى قدمه شارل مجالون قنصلها القديم فى مصر حيث بسط فيهالمساوئ التى شكا منها الفرنسيون فى عهد

سيطرة البكواتالمماليك من ايام على بك الكبير وما لحق بالتجارة الفرنسية على ايدى هؤلاء البكوات من اضرار كما اشار الى الفوائد التى ينتظر ان تجنيها فرنسا من فتح مصر وامتلاكها واستيلاء فرنسا على منتجات مصر وتجارتها، هذا علاوة على ان فرنسا يمكنها العمل على طرد الانجليز مع الهند ويستأثرون بهذه التجارة من دونهم . وبعد أيام قليلة من تقديم جالون لتقريره حتى تلقت حكومة الادارة تقريرا من ثاليرون وزير خارجيتها عن مسالة فتح مصر ويمثل هذا التقرير مكانة كبيرة فى تاريخ الحملة الفرنسية على مصر . واختتم تقريره بقوله لقد بات من واجب حكومة الادارة ان تاخذ على عاتقها تاديبالبكوات المماليك ووضع حد للمظالم والمساوئ التي تلحق بالتجارة الفرنسية ، هذا علاوة على ان احتلال مصر واحياء طريق السويس من شانه ان يحدث انقلابا فى تجارة اوربا وتلحق اضرارا عظيمة بانجلترا لان هذه الدول انما تعتمد فتاييد نفوذها وتفوقها السياسفاوربا على تجارة الهند

غزو مصر

اولا : الاستيلاء على مالطة :

وصلت الحملة الفرنسية الى شواطئ مالطة فى ٩ يونية ١٧٩٨، وبادر بونابرت بانزال الجند الى البر رغم رفض رئيس فرسان الجزيرة السماح لهم بالنزول ، واخيرا سلمت قوة الفرسان الجزيرة ، وتنازلوا على سيادتهم على الجزيرة كما تنازلوا عن جميع ممتلكاتهم فى مالطة وضع بونابرت دستور للجزيرة ينظم حكومتها .

الوصول الى مصر :

وفى صبيحة ١٩ يونيو غادرت الحملة مالطة فى طريقها الى الشوطئ المصرية بعد ان ترك نابليون " سانت جان دانجلى "قومسيرا" فرنسيا عاما بالجزيرة وعمد بونابرت اثناء سيرة تغيير اتجاهه ، وابحر صوب كريت بدلا من الابحار جنوب الاسكندرية مباشرة وذلك حتى لا يفاجئه الاسطول الانجليزى .واصل بونابرت سيره حتى وصل الى الاسكندرية ، وصممحاكمها السيد محمد كريم على مقاومة الفرنسيين والدفاع عنها،ولم تسفر مقاومة السيد محمد كريم عن شئ ، وتابع بونابرت سيره حتى بلغ القاهرة بعد هزيمة المماليك فموقعتشبرخيت وامبابة " والاهرام " فى ٢١ يوليو ١٧٩٨م ولم يكن زحف الحملة العسكرية صوب القاهرة نزهة عسكرية بل لقى الجنود فى اثنائه شدائد من صعاب فانهكهم بالقيظ واستبد بهم العطش ونال منهم الجوع واعترف بونابرت نفسه بمبلغ ما تكبده الجنود من مشقات عظيمة فى اثناء هذا الزحف المضنى .

كان " برويس " قد ابحر باسطولهمن مياه الاسكندرية الى ابى قير فى ٧ يوليو ١٧٩٨ وذلك بعد اناصر بونابرت على استبقاء الاسطول فى الشواطئ المصرية ، ووجد " برويس " انه من المتعذر على ان تواجه دخول ميناء الاسكندرية القديم وفى خليج ابى قير فاجا " نلسن " امير البحر الانجليزى الذى ظل يبحث عن العمارة الفرنسية فى البحر الابيض بعد ان سبقها فى الدخول الى الاسكندرية فانزل بالفرنسيين هزيمةبالغة يوم اول اغسطس سنة ١٧٩٨ وكان لهذه المعركة نتائج خطيرة .ذلك ان تحطيم اسطول " برويس " فى ابى قير كبد البحرية الفرنسيةخسارة جسيمة وقضى

على كل امل فى امكان احياء هذه البحرية التى كانت قد ضعفت ضعفا كبيرا فى اثناء الحرب الاخيرة فى المياه الاوروبية وفى المياه الامريكية وفى مياه الهند الغربية خاصة فظل الانجليز اصحاب السيطرة على البحار .كان من اثر تاييد سلطتهم فى البحر الابيض المتوسط بعد ان حطموا اسطول " برويس " ان فرضوا حصارا شديدا على الشواطئ المصرية حتى بات من المتعذر تماما على فرنسا ان ترسل النجدات والعتاد الحربى او اية امدادات اخرى الى جيش الشرق فمصر . ولم يسع الفرنسيين حينئذ الا ان يعتقدوا اعتمادا كليا فتدبير شئونهم وسد حاجات حملتهم فى هذه البلاد على موارد القطر الداخلية وحدها . وكان لذلك اكبر الاثر فى تلك السياسة الاسلامية الوطنية التي ارشد اليها " تاليردن " فى تقريره الى حكومة الإدارة فى ١٣ فبراير ١٧٨٩ ووطد بونابرت العزم على اتباعها وكان غرضها استمالة المصريين الى تاييد الحكم الفرنسى واقناعهم بان الفرنسيين ما حضروا الى بلادهم الا ليعدلوا بينهم ويهيئوا لهم سبل العيش السعيد فلا يشعر المصريين انهم انما استبدلوا بحكم البكوات المماليك حكما لا يقل عنه ظلما وعدوانا او قد يفوقه فى شرورهواثامه ، فاصبح غرض هذه السياسة الاسلامية الوطنية الان توفير اسباب الحياة للفرنسيين انفسهم وترويض المصريين بشتىالاساليب على قبول حكم اجنبى عنهم ، ولم يكن هناك مفر من ان يسبب لهم ارهاقا عظيما فثاروا بين المصريين والفرنسيين حتى انعدم كل امل فى حدوث اى تفاهم بين الفريقين او امكان تعاون هذه البلاد مع حكامها الجدد على الرغم من كل الاساليب التى ابتكرها بونابرت عند تطبيق سياسته الاسلامية الوطنية فى مصر.

سياسة بونابرت الاسلامية الوطنية

استندت سياسة بونابرت الاسلامية الى قواعد ثلاث : احترام الدين الاسلامى والمحافظة على تقاليد اهل البلاد وعاداتهم الدينية ، وانتزاع العثمانيين من احضان الخلافة العثمانية ببذر التفرقة بين المصريين والعثمانيين والقيام بدعاية واسعة بين الشعوبالاسلامية فى الاقطار المجاورة لاظهار مبلغ احترام الفرنسيين للدين الاسلامى ، ولاقناع كبار حكامهم بان انشاء صلات الود والصداقة مع الفرنسيين فى مصر واستئناف النشاط التجارى بين بلادهم وبين مصر سوف يعود بفوائد كبيرة على هؤلاء الحكام ،واخيرا انشا حكومة وطنية تكون اداة تمكنه من معرفة رغبات المصريين ، والوقوف على حقيقة نياتهم وارائهم ويتخذ منها وسيلة لاذاعة اوامره وتحقيق ماربه بصورة تتضمن استقرار الحكم الجديد ، وقد كانت هذه ولا شك وسائل تدل على الحكمة . وقد بدأ بونابرت يتخذ العدة لتنفيذ سياسته الوطنية الاسلامية وهو على ظهر " اوريان " بارجة القيادة فادر منشورا الة جندةفى ٢٢يونيو ١٧٩٨ يوضح لهم عقائد الشعوب التى سوف يعيشون بينها ، فقال ان المصريين شعب اسلامى ينطق بالشهادتين ويجب الايخطئ الفرنسيون عقائدهم بل وعليهم ان يسلكوا معهم نفس الطريق التى سلكوها مع شعوب اليهود والطليان من قبل فيحترموا ائمة المسلمين وكبار علمائهم ، وان يظهروا لهم جانب التسامح فى اعيادهم وان يحترموا مساجدهم كما احترموا دور عبادة اليهودوالمسيحيين . كما كشف هذا المنشور عن مبلغ ما بذله بونابرت من عناية وجملة فى تفهم نفسية تلك الشعوب التى جاء لغزو بلادهم وعقليتها كما اشار بجلاء ووضوح الى القواعد العامة التى اعتزم

بونابرت ان يبنى عليها صرح سياسته الاسلامية الوطنية ، وعلى ذلك فقد حرص على اظهار اسلامه واكد اعتناقه الدين الاسلامى فدفع عن نفسه ما قد يصفه به اعداؤه من تعمده القدوم الى هذه البلاد حتى يزيل دين اهله بانه " اكثر من المماليك يعبد الله سبحانه وتعالى ويحترم نبيه والقرآن الكريم " ومهما يكن من امر فمن الثابت ان بونابرت لن يشهر اسلامه مثلما فعل " مينو " . وبعد ان تاكد نابليون انه فشل فى تحقيق الاغراض التى من اجلها جاءت الحملة الى مصر فراى ان يعود الى بلاده التى صارت فى هذا الوقت حاجة اليه ، اذ اصبحت عرضهلمهاجمات الدول ، وقد عاد سرا الى فرنسا تاركا جنوده ، الذين قل عددهم بموت الكثيرين منهم فى الحروب والثورات ، نتيجة للامراض . وقد تولى امر الحملة بعد نابليون القائد " كليبر " الذى اراد ان يرحل عن القطر المصرباذذا اعتقد بفشل الحملة نهائيا ، فاتفق مع الاتراك على ان تجلوا الحملة عن مصر ، بمعداتها واسلحتها على نفقة تركيا . ولكن كاسرى حرب فلم يقبل " كليبر " وفضل البقاء فى مصر ولكنه قتل بعد ذلك . ولما قتل " كليبر " تولى امر الحملة بعده القائد " مينو " واخذ يتحبب الى الاهالى ، واراد ان يبقى هو وجنوده فى مصر ، ويجعلوا منها مستعمرة فرنسية يستوطنونها ، ولكن الانجليز اتفقوا مع الاتراك على ان يشتركوا معهم فعليا فى اخراج الحملة ، ونزلت في ارض مصر الجيوش الانجليزية والتركية ، ولم تقدر الجيوش الفرنسية على مقاومتها ، فاتفقت على مغادرة البلاد ، وغادرتها باسلحتها على سفن انجلترا فى ٨ سبتمبر ١٨٠١ بعد ان مكثت فى مصر حوالى ثلاثة اعوام .

نتائج الحملة

اخفقت سياسة بونابرت الاسلامية فى جلب مودة المصريين وذلك لاسباب عدة اهمها: اعتماد الفرنسيين على موراد البلادفحسب للاتفاق على تجربتهم الاستعمارية الجديدة وما ترتب على ذلك من التجائهم الى ابتكار مختلف الاساليب والحيل التى استطاعوا بها ابتزاز اموال المصريين وتجريدهم من مملتكاتهم واقواتهم ثم سخط المصريين ونقمتهم على المستعمرين الجدد بسبب تلك الاساليب الجديدهالتى حاولوا ادخالها على حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة فصاروا يتدخلون فى اقصى شئونهم يفتشون مساكنهم ويهدمون جوامعهم ، ويستولون على بيوتهم ، ولا يستطيعون ان يعوضوهم شيئا عن تلك الخسائر التى اصابتهم فى عقائدهم واخلاقهم واموالهم وانفسهم فلم يروا فى التنظيم الفرنسى الجديد الا سلسلة من الشرور متصلة الحلقات. وبلغ اخفاق الفرنسيين فى محاولة فهم الخلق المصرى او ادراك حقيقة ما كان لدى المصريين من مثل عليا يسترشدون بها فى حياتهم العامة والخاصة، هذا ما جعل الغزاة المستعمرين يسيرون فى طريق بينمايسير الاهلون فى طريق اخر .

الاثر الاقتصادى : قد كان لارغام الفرنسيين على ان يعتمدوا فى بناء مستعمرتهم الجديدة على موارد البلاد فحسب اثار خطيرة ذلك انه ما كان يتسنى بتاتا انجاز كل تلك المشروعات التى عقدوا على نجاحها الامل فى انشاء مستعمرتهم الغنية دون توفر المال لديهم فينفقون فيه على المؤسسات والتنظيمات العديدة التى كان لا مفر من وجودها لاستقامة شئون الادارة والحكم واستتباب الامن وضمان الحياة المستقرة الهادئة لعلمائهم ودفع

الاضى عن جنودهودفع رواتب هؤلاء الجنود وتوفير سبل العيش لهم وامدادهمبالاقوات والملابس ، فضلا عن تشجيع التجارة وزيادة ثروة البلاد سواء بالعمل على انتاج الغلات الكثيرة وتحسين انواعها ام بمحاولة احياءالصناعة الوطنية القديمة وتحسين اساليبها بادخال غيرها فى الصناعات الجديدة .والمال دائما من اقوى الوسائل التى ابعدت عن الفرنسيينقلوب المصريين وحركت كوامن الحقد ضدهم وحرمتهم تعاون المصريين معهم ذلك التعاون الذى لا غنى عنه لنجاح مشروعاتهم فى النهاية ، وبقاء هذه المستعمرة الناشئة فى حوزتهم وعلى ذلك فقد كان تدبير المال من اولى المفصلات الشائكة التى واجهت الفرنسيين عند دخولهم القاهرة، وكان لابد من اتخاذ عدد من الاجراءات السريعة للحصول على المال بكل وسيلة ،وسرعان ما اثارت هذه الوسائل لجمع المال سخط المصريين وتذمرهم ليس فقط لانهم فقدوا اموالهم التى اغتصبها الفرنسيون منهم اغتصابا بل هؤلاء لحرصهم على جمع كل ما يمكن من اموال واتبعوا فى ذلك وسائل عنيفة سببت استياء المصريين الشديد فقد عمدوا الى اقتحام البيوت وتفتيتها .ولم يقف الحال عند هذا الحد فقد اختل الامن اختلالا كبيرا عندما اكثر العربان من الاغارة على القرى واطراف المدن الكبيرة وعظم طغيانهم حتى اضطر نابليون الى تاليف فرقة من طوائف الاجناد برئاسة برشليمى وكانت مهمته منع اعتداء العربان ومن يلوذ بهم من العامة وصون الامن والسلام حول القاهرة .

***الاثر الاجتماعى** : واقع الامر ان الفرنسيين فى مدة اقامتهم بهذه البلاد لم يحاولوا ان يتعرضوا على المصريين او يشتغلوافى اوساطهم حتى يقفوا على

حقيقة شعورهم وما كان يجول باذهانهم او ما كانت تحدثه اصلاحاتهم العديدة والسريعة التى ارادوا منها الى جانب الحصول على المال لسد نفقات الحملة ان يخلقوا من عاصمة البلاد بلدا اوربيا يضارع عاصمتهم باريس فبهائها وكثرة ملاهيها واندیتها وملاعبها .ولا جدال فى ان بعض هذه الاصلاحات التى تستلزمها عناية الفرنسيين بشئون الصحة العامة فى القاهرة والمدن الكبيرةخصوصا حرصا منهم على عدم انتشار الاوبئة وفتك الامراض الخطيرة بجنودهم كانت اصلاحات ضرورية ولعل اكبر ما يأخذ على الفرنسيين فى هذا الشان انهم حاولوا ان يفرضوا فرضا على المصريين نوعا من الحضارة الاوربية وكان مقضبا عليها بالفشل لسبب بسيط ظاهر هو ان نابليون وانصاره التجربة الاستعمارية فى مصر لم يكن فى وسعهم ان يعنوا بغير مظاهر هذه الحضارةالاوربية فى وقت كانت بحوث علمائهم لم تكتمل بعد .ولقد كان من مقتضيات السياسة الاسلامية الوطنية التى وضعنابليون اصولها واتبعها خلفاؤه ان يحتفل الفرنسيون باعياد اهل البلاد العربية ويحترموا شعائهم وعاداتهم وان يحاولوا جذب المصريين اليهم باستمالتهم والتقرب منهم عقدوا اواصر المحبة والصداقة مع كبرائهم ومشايخهم ومحاولة الاختلاط مع عاداتهم حتى يطمئن اليهم سواد الشعب ويرضى الناس بما قدر عليهم .وهذه ولا شك كانت سياسة حكيمة ولا مناص من نجاحها فى النهاية فى كسب مودة المصريين والقاهريين منهم على وجه الخصوص لو ان الفرنسيين حاولوا معرفة شئ عن نفسية هذا الشعب الذى فرضوا عليه سلطانهم قهرا وكانوا غرباء عنه لا يربطهم به دين او جنس او لغة ولا يزال افراده متمسكين بتقاليدهم وعاداتهم التى ورثوها عن ابائهم واجدادهم ولم يطرا عليها ابتغيير من اجيال طويلة ولكن الفرنسيين الذين

كانوا قد نبذوا دينهم منذ اشتعال الثورة الكبرى فى بلادهم لم يكن فى وسعهم مهما حاولرجال من طراز نابليون اخدوا على عاداتهم تنفيذ سياسة اسلامية واضحة المعالم ان يتحرروا من ذلك الالحاد الذى جعلهم يعيشون فى عالم مادى فباتوا ينظرون الى الموالد والمواسم المصرية ذات الصبغة الدينية نظراتهم الى احتفالاتهم واعيادهم الفرنسية فينتهزوها فرصة للترفيه عن انفسهم .

الاثر السياسى : تضافرت كل هذه العوامل لاثارة غضب القاهرين وسخطهم فكان لابد من اشتعال الثورة ضد الفرنسيين بسبب سياستهم المالية من جهة ثم بسبب تلك التدابير التى اتخذوها لمكافحة وباء الطاعون وارغام الصريين على حمل شارة " الجوكار " وما حدث من استعلاء " النصارى واليهود على المسلمين واستهتارهم بالعادات والتقاليد ثمبفضل تلك المساعالتى يبذلها الباب العالىوالبكوات والمماليك لاشعال نار الثورة فى مصر فضلا عما كان يرتكبه الفرنسيون واعونهم وطبقات العامة من المعاصى وليس من شك فى ان الفرنسيين لو وفقوا فى اساليبهم المالية والإدارية وحرصوا على احترام تقاليد المصريين وعاداتهم بدلا من استصدارالاوامر واذاعة المنشورات والقاء الخطب لاقناع المصريين عننواياهم ثم حاولوا فهم سيكولوجية تلك الشعوب التى رغبوا فى استعمارها لاستمالوا المصريين اليهم ولما حدثت الاضطرابات والثورات على ان القاهرة لم تكن وحدها ميدان هذه لاضطرابات والثورات بل امتدت الى الوجهين القبلىوالبحرى . فقد قامت الثورات فى الدلتا واشتدت المقاومة فى الصعيد واجه الفرنسيون صعوبات فى اخضاع اهل الصعيد بعد ان قرر مراد بك

المقاومة عقب هزيمته فى موقعة الاهرام ورفض الاتفاق مع الفرنسيين على ان اخماد الثورة فى القاهرة وحرق القرى فى الوجه البحرى بالصعيد وادخال الرعب فى قلوب اهل الاسكندرية لم يكن معناه ان البلاد قد دانت لسلطان الفرنسيين وان الامن قد استتب فى المستعمرة الجديدة . وهكذا عجزت الحملة عن بلوغ غايتها وتنفيذ اغراضها .

الاثر العلمى : مع ذلك فان نصيب الحملة لم يكن الاخفاق كله ولا شيء غير الفشل فان اولئك الرجال الذين اختاروا لمرافقة الحملة كانوا نخبة من علماء فرنسا زودهم بكل ما يحتاج اليه الغزو العلمى منكتب والات علمية وادوات. وحرص بونابرت وكليبر على انتستمر بحوث علمائه ، وان تستمر دراستهم لكشف النقاب عن تاريخ واثار هذه البلد التى جاءوا ليستعمروها ودراسة مناخها وطبيعة ارضها وحيوانها ونباتها واجناسها وعادات شعوبها وغير ذلك فان هؤلاء الرجال جميعا سرعان ما جنوا ثمرة غرسهم بفضل نشاط علماء الحملة وانتشروا فى طول البلاد وعرضها يفحصون ويكشفون ، ورغم ما قاسوه من عناء الاضطرابات والثوراتوالعمليات العسكرية وانتشار الاوبئة والامراض واجه العلماء صعوبات اثناء بحوثهم ودراستهم فان ميادين نشاط هؤلاء العلماء كانت متعددة فقاموا بدراسة اثار البلاد القديمة وتاريخها وطبيعة ارضها وغلاتها الزراعية وصناعاتها وعادات اهلها وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية وكل ما يتعلق بماضى البلاد وحاضرها . ولعل ابرز نشاط العلماء وضع مصور جغرافى مفصلا للقطر المصرى وكتاب وصف مصر وكشف حجر رشيد وانشاء المجتمع العلمى واهتمامهم بالمطبعة الاهلية

وكانت صحيفة لوكوريهدوليجيبت اول الصحف التى اخرجتها المطابع الفرنسية فى القاهرة وكذلك انشاء صحيفة ادبية تحمل اسم صحيفة " التنبيه"

الحملة الفرنسية والصعيد؛ قنا نموذجاً (العيد القومي لقنا ٣ مارس)

اهتم أبناء محافظة قنا بتاريخ محافظتهم، فنجد منهم السيد أحمد الجارد عمار، والذي قام بجمع واعداد كتاب تحت عنوان "أضواء جديدة على الحملة الفرنسية بالبارود بصعيد مصر"، كما نشرت بوابة الأهرام في الرابع من مارس ٢٠١١م مقالاً بعنوان اكتشاف وثائق تاريخية عن المقاومة المصرية ضد نابليون في قنا، والذي أكد فيه الأستاذ محمود الدسوقي؛ أن السيد/ ضياء العقباوى قد عثر على وثائق تاريخية جديدة لها أكثر من ٣٠٠ عاماً ، تلك الوثائق التي سردت انتظار أهل محافظة قنا للفرنسيين، ومراقبة حركة الجيش الفرنسي المقتحمة لمنطقة سوهاج وبالأخص مدينة البلينا التي وصفتها الوثيقة بـ "المحروسة"، وكانت من أشهر الأسماء التي ذكرتها الوثيقة حسن الجدوى وهو الشخص الذي قام بتمويل المقاومة في الحرم المكي حيث أورد الجبرتي أن الحرم المكي كان يضج بالبكاء لسقوط مصر تحت براثن الفرنساوية وأن حسن المغربي قام بالتطوع للقتال، حيث كان يقود الجيش العربي بجانب الشريف حسن. ومن خلال هذه الوثائق لم يتم تحديد جنسية حسن الشريف الذي تولى قيادة الجيش العربي مع المقاومة المصرية ضد الاحتلال الفرنسي بعد استشهاد حسن المغربي، وكيف أنه استطاع هو ومجموعة من المقاومة إغراق السفينة "إيطاليا" في قرية البارود وقفط وأنه قام يذبح الفرنسيين على أنغام نشيد الثورة الفرنسية ولكن وثائق العقود الزراعية والأملاك التي تم العثور عليها تثبت أنه من محافظة قنا

وأنه اختار السفر لبلاد الحجاز بعد انتهاء دوره القتالي ..حدثت الوثيقة عن ٣ مدن وهى: سوهاج وأسوان وقنا مما يدل على أن كاتب الوثيقة المجهول كان يتلقى معلومات من جهة أخرى وأن تجميع المعلومات كان يتم في وثيقة واحدة .

الفصل الثالث

(مصر تحت حكم محمد على باشا)

بعد جلاء الفرنسيين فى مصر عام ١٨٠١ اصبحت مصر ميداناللتنافس بين المماليك والاتراك والانجليزاما المماليك فقد ارادوا ان يستعيدوا نفوذهم القديم ، ولكنطول كفاحهم مع الفرنسيين اثناء وجودهم بالبلاد اضعفهم ، كمااضعفهم انقسامهم الى احزاب ، كحزب الالفى وحزب البرديسى. واما الاتراك فقد استردوا البلاد بقوة جيشهم فارادوا ان ينفردوابحكمهم وان يقضوا على نفوذ المماليك خشية ان تعود اليهم السلطةالتى كانت لهم قبل الحملة الفرنسية . واما الانجليز فقد ساعدوا العثمانيين فى طرد الفرنسيين ، ولم يكن غرضهم من ذلك خدمةتركيا ، وانما ارادوا ان يمثلوا مصر حين ظهرت لهم أهميتها لواصلاتهم الى الشرق ، ولذلك اخذوا يماطلون فى الجلاء كمااخذوا يساعدون المماليك فى كفاحهم ضد الاتراك .هذه القوى الثلاث المختلفة الاغراض اخذت تتنافس علىالانفراد بالسلطة ، لكن كان من اثار الحملة الفرنسية انها اثارتقوى الشعب المصرى وايقظتها ،وكان من ذلك ان طغت هذه القوةالجديدة على القوات الثلاثة الاخرى وتغلبت عليها .وكان محمد على اثناء ذلك يتحبب الى الشعب والى زعمائهمن العلماء والاعيان ، فاجتمع هؤلاء فى مايو سنة ١٨٠٥وقرروا خلع الوالي التركي وتعيين محم على واليا ، ولم يجدالسلطان بدا من اجابة مطالب الشعب الذى كان

مستعدا ان ينفذهابالقوة ، وبذلك ولى اول والى تركى بإرادة المصريين ، وقد اصرالزعماء المصريون على خلع الوالي التركي لأنه رفض اجابتهم الما طلبوه من ان تكون الضرائب المفروضة على الأهالي وفقالرغباتهم ، ومن هذا نرى ان السبب الاول في خلع الوالي (خورشيد) وتولية محمد على كان سببا ماديا صرفا .حقق محمد على اذن امله في ان يصير واليا . ولكن الطريقلم يكن معدا امامه ، اذ قامت في سبيله عقبات منها ، اضطرابمالية البلاد ، وعدم كفاية مواردها لدفع رواتب الجنود ، هذا النجانب عدم رضاء السلطان عنه لأنه عينه مضطرا اجابة لمطالبالمصريين ، كما ان المماليك اتحدوا ضده وشرعوا في محاربتهوعضدهم في ذلك الانجليز ، وكان يدفعهم في هذا رغبتهم فياحتلال البلاد بعد ان تبينوا اهميتها لمواصلاتهم .وقد توصل محمد عل الى حل للمشكلة المالية بان استعانبزعماء المصريين منالعلماء والاعيان على جمع ضريبة جديدةوكذلك راجع دفاتر الصيارفة وارغمهم على دفع ما في ذمتهم منماوال الحكومة . فتمكن بذلك من جمع مبلغ كبير دفع منه رواتبالجنود المتأخرة وامن بذلك من ثوراتهم التي كانت طريقتهم فيالمطالبة بمالهم قبل الحكومة .وحين اراد السلطان ان يتخلص من محمد على ، الذى بدا يظهر نفوذه في مصر امر السلطان بنقله الى ولاية جدة وكان هذا بعد شهرين من ولايته . فكان ان وصل في ١٧ يوليو ١٨٠٥قبطان باشا _ عبد الله رامز باشا _ في عماره حربية نقل ٢٥٠٠ من الجنود ليراقب الحالة في مصر ويجعل عينه على الحوادث ،ويتخذ من القرارات النهائية ما يراه موافقا لمصلحة تركيا .

كما خولته السلطة في تثبيت محمد على في باشوية مصر او عزله منها او نقله الى ولاية جده . وفى يوليو ١٨٠٦ وصل اسطول عثماني اخر بقيادة صالح باشا قبطان يحمل فرمانا بنقل محمد على الى ولاية سلانيك بناء على تحريض من انجلترا ضد محمد على ،وتعيين موسى باشا واليا على مصر ، واذا كان محمد على قد نجح مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانية وبمساعدة اعيان مصر وعلمائها فبقى واليا على مصر ، فقد نجح مع صالح باشا ايضا الذى عاد بالوالي موسى باشا ، بل ويرسل الباب العالي فرمانا بتثبيت محمد على واليا على مصر .اما المماليك فقد اعد محمد على جيشا لمحاربتهم وساعده الحظ بموت اكبر زعمائهم ،الألفي والبرديسى فهزم جيوشهم واضطرهم الى الفرار الى الصعيد .

ولما ارادت انجلترا ان تحتل مصر لترغم تركيا على التخلي عن محالفة ولتحقيق اطماعها في الشرق ارسلت حملة بقيادة " فريزر " احتلت الاسكندرية في سنة ١٨٠٧ ثم ارادت ان تحتل رشيد فهزمها الاهالى ، فارسل فريزر جيشا اخر ليحتل المدينة ،ولكن جيش محمد على هزمه عند "الحماد " بالقرب من رشيد واضطر الانجليز الى الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية .بهذا انتهى محمد على من العقبات التى كانت تعترض طريقه، وابتدا يحقق برنامجه السياسى الذى يتلخص فى انشاء امبراطورية مصرية عظيمة ، تخلف الامبراطورية العثمانية المضمحلة.

ولكن محمد على لم يكن ليترك الزعماء المصريين يتدخلون فى حكمه المنفرد لمصر ، ومن ثم اعلن العصيان ضد مشورة العلماء . ورفضه لما اعتبره وصاية منهم عليه ، وحتى يتخلص من ذلك دون اثارة الراى العام

ضده فقد عمل على اعداق الارزاق عليهم ليلهيهم بالأموال عن مراقبة اعمال الباشا ، واثارة التنافسبين العلماء حول الاوقاف وحول منصب شيخ الجامع الازهر .ونتيجة لذلك انقسم المشايخ فى خلافات شخصية واعمال دنيوية ادت _ كما ذكر الجبرتى _ الى زوال هيبتهم ووقارهمفى النفوس وانهمكوا فى الامور الدنيوية والوساوس الشيطانية ، والمسارعةالى الولائم فى الافراح والماتم ، وبذلك سهل على محمد على ان يتخلص منهم حيث لم تعد لهم القوة التى كانت لهم فى الزام الوالى بالاستمتاع الى مشورتهم . ومن ثم استطاع محمد على ايضا ان يضرب ضربته فى الزعامة الشعبية دون تذكر فاصدر امرا فى التاسع من اغسطس ١٨٠٩ بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الاشراف ونفيه الى دمياط ، ثم جعل تعيين شيخ الازهر فى يده لا فى يد المشايخ ، وبذلك دفعهم الى التنافس للتقرب اليه ، ونتج عن كل ذلك نفوذ الزعامة المصرية ، ولم تعد تمثل خطرا على محمد على وانفراده بحكم مصر .

***<u>سياسة محمد على الداخلية :</u>**

بعد ان خلصت مصر لمحمد على واصبح الحاكم الوحيد الذى لا ينازعه احد فى شئون الحكم اخذ يرسم سياسة مصر الداخلية والخارجية ليبنى مصر الحديثة على النسق الاوربى ، وقد جاءت سياسته الداخلية اساسا متاثرة بما وضعه الامبراطور نابليون الاول من قواعد واجراءات لحكم فرنسا . كما جاءت سياسته الخارجية لتحقيق هدفه بإقامة كتلة عربية يكون قبلها مصر .وعلى هذا الاساس جاء التنظيم الادارى لمصر مشابها للتنظيم الادارى لفرنسا من حيث تقسيم البلاد الى مديريات _ ٧ مديريات فى مصر

_ وكل مديرية الى مراكز ، والمراكز الى اقسام والاقسام الى قرى ، واذا كان محمد على من دعاة الحكم المطلق وهذة نقطة ضعف فى تاريخه ، فقد كانت ميزته انه كانت لديه فكرة النظام والاصلاح ، كما انه كان يميل الى مشاورة مستشاريه فىالأمور قبل ابرامها .وتبعا لذلك فقد اسس محمد على عدة مجالس ودواوين ، يرجع اليها فى مختلفشئون الحكم ، كالديوان العالى الذى مقره القلعة ورئيسه نائب الباشا وله سلطة رئيس الوزراء فى التنظيم السياسىالمعاصر ، وعرف هذا الديوان باسم الديوان الخديوى ثم ديوان المعاونة ، والى جانب هذا المجلس او الديوان ظهرت دواوين او وزارات بالمفهوم المعاصر للجهادية ، والبحرية ، والتجارة ،والمدارس ، والاشغال والشئون الخارجية ، ووضع على راس كل ديوان ناظرا ، ثم شكل من نظار الدواوين مجلسا عام ١٨٣٤ سماهالمجلس العالى ، واصدر لتنظيم العمل بالدواوين لائحة عرفت بالسياستنامة عام ١٨٣٧ م .وكان محمد على قد اوجد مجلسا شعبيا عرف بمجلس المشورة فى عام ١٨٢٩ ، جعل على راسه ابنه ابراهيم باشا واعضاؤه منرؤساء العشائر والعائلات وكبار الاعيان البارزين فى القاهرة والوجهين البحربوالقبلى الى جانب اعضاء من رؤساء المصالح الحكومية ومن العلماء ومن مامورى الاقاليم . ولم يكن هدف محمد على من انشاء تلك المجالس والدواوين ان تكون مجرد هيئات ادارية للمعاونة فى ادارة الحكم فقط بل كان غرضه منها كذلك ان تكون مدارس يتدرب فيها رجال الحكم ، ويتعودون على مناقشة الامور التى تعرض عليهم وان يتحملوا مسئولية ما يلقى عليهم من تبعات .اراد محمد على تكوين كوادر متعلمة تعليما متخصصا لتولى وظائف الدولة المختلفة ، ويتم تكوين

هذه الكوادر باقتباس النظام الاوربية وبخاصة النظم الفرنسية فكما شكل الامبراطور نابليون الجامعة الامبراطورية التى اشرف هو شخصيا عليها ، فقد انشامحمد على ديوانا للمدارس تابعا لديوان الجهادية الذى يخضع لاشراف الباشا المباشر .وكان محمد على فى هذا الصدد يسعى الى الانتقال بالمجتمع المصرى من الخضوع للمبادئ الدينية والاسراف فى التقيد بها الى الاخذ بنتائج العلم الحديث سواء فى الطب او الزراعة او الصناعة او فى اساليب الحرب ، فاخذ يقتبس من الغرب ما يساعد على احداث هذا التغيير .وفى هذا السبيل تاثر محمد على بافكار جماعة " سان سيمون " الفرنسية واستفاد من افكارها التى تعتمد على ان العلوم يجب ان تمثل المكانة الاولى فى تنظيم المجتمع بدل الدين . وان التعليم هو اساس بناء المجتمع ، وانه يجب ان تنتقل القيادة الروحية فى المجتمع من رجال الدين الى رجال العلم .ولم يكن خروج مصر من عزلتها وتقدمها عن بقية الاقطار العربية راجعا فقط مجئ " السان سيموتيين " الى مصر بافكارهمالتى اعتنقها محمد على ، انما يرجع ايضا الى تشجيع الاوربيين للهجرة الى مصر ، وقد شجع الاوربيين على الهجرة استتباب الامن فى عهد محمد على ، بالاضافة الى ميل محمد على للاخذباسباب الحضارة الغربية .

قامت سياسة محمد على التعليمية على ثلاث اتجاهات رئيسية هى :

الاتجاه الاول : يتمثل فى ارسال البعثات الى فرنسا والمانيا بصفة خاصة.والاتجاه الثانى : يقوم على الاعتماد على المستشرقين الاوربيين في مجالات التعليم والاقتصاد والطب وغيرها _ الفرنسيين بصفة خاصة_ الى حين عودة البعثات لتولى الوظائف والمهام التى اعدوا لها وليحلوا محل

هؤلاء المستشرقين . والاتجاه الثالث : يقوم على ترجمة الكتب والمؤلفات فى العلوم الحديثة فى اللغات الاجنبية ليستفيد منها طلاب العلم المصريين .وعندما اراد محمد على ان ينشئ نظاما تعليميا فى مصر تركالتعليم الدينى والمتمثل فى الجامع الازهر وغيره من المساجد وانشا تعليما حديثا على النسق الاوروبى من اجل اعداد الرجال الذين تحتاج اليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الادارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة وغير ذلك .ولقد نجح محمد على فى سياسته التعليمية لانه استطاع انينقل مركز او محور ثقافة المجتمع من الدين الى العلم . كما استقدم العلماء من فرنسا وايطاليا لتعليم ابناء مصر . وبدا ارسال البعثات منذ عام ١٨٠٩ الى فرنسا وايطاليا ، واعتمد فى اختيار اعضاء هذه البعثات على طلاب الجامع الازهر ، وربط محمد على توسعه فى التعليم وانشا المدارس بحاجة الجيش ، وهذا يفسر لنا خضوع المدارس لديوان الجهادية اول الامر قبل ان تستقل ويصبح لها ديوان يشرف عليها يعرف باسم " ديوان المدارس " .وكان السلم التعليمى الذى انشاه محمد على للتعليم الحديث يبدا من اعلى الى اسفل ، فقد انشا المدارس العالية اولا ، ثم المدارس المتوسطة التى سميت بالمدارس التجهيزية او التحضيرية ،واخيرا انشا " مكاتب المبتديان " التنهى المرحلة الاول للسلم التعليمى ، وقد تميز هذا التعليم بميزة مستحدثة هى انه اصبح التعليم الرسمى للدولة اى انها هىالتى انشاته ونظمته واشرفت عليه وضحت له بالقوانين بعكس التعليم الدينى القائم الذى يمكن ان نسميه بالتعليم الحر او الاهلى .وقد اخذت النهضة التعليمية تثبت وجودها فى مصر بعودة اعضاء البعثات المصرية من الخارج ، وممارستهم للوظائف المناسبة

لاعدادهم ، وبنشاط حركة الترجمة والتاليف ، وبقيام المطابع بدورها فى نشر المعرفة بين طلاب العلم . ولا يقلل من قيمة هذه النهضة اعتماد محمد على على الاجانب فى شئون التعليم منذ البداية ، اذ ان من يتصدى لبناء دولة حديثة لابد ان يستعين بثقافات وحضارات شعوب اخرى اكثر تقدما . ولقد كان محمد علىيدرك ان الاجانب لا يحققون مشروعاته فى مصر بنفس الروح التى يحققها بها ابناء مصر " لهذا وضع نصب عينيه الا يطول اعتماد البلادعلى الاجانب ، حتى اذا ان أن يستبدل بهم اهل البلاد فلا يجب التوانىفى ذلك ، ففى صرفهم عن المنشات الجديدة واحلال المصريين محلهم صيانة لاموال الحكومة وفخر لها" .وكان محمد على يعتقد على الرغم من كفاءة الاجانب الذين استخدمهم انهم غير ملمين باحوال البلاد ويتلقون اموال كثيرة ،وان ولاءهم للادهم التى جاءوا منها ياتى اولا وقبل كل شئ وان وجودهم بمصر موقوف ، ولذلك كان محمد على يشعر بالسرور كثيرا حين يسمع بنبوغ بعض الضباط المصريين واكتسابهم الفنون العسكرية ، ويعد ذلك فالا حسنا للمستقبل ، اذ يغنى الحكومة عن استخدام الاجانب " طالما ان غرض الباشا هو " تعليم وتثقيف ابناء العباد " . وقد ظلت سياسة محمد التعليمية تسير على هذا المنوال ،وبعد ان كان المصريون يتهربون من ارسال اولادهم الى المدارس خوفا من الحاقهم بالجندية اقبلوا على ارسال هؤلاء الابناء بعد ان راوا ما يجره التعليم من منافع ، حتى اذا فرضت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ وبروتوكول لندن ١٨٤١ لم تعد تسمع عن محمد على قوله ان غرضه تعليم ابناء العباد . لان المدارس نقص عددها والجيش نقص عدده ونقصت المصانع .وجاءت سياسة محمد على الاقتصادية فى منطلق ان الاستقلال السياسى لمصر تحت حكمه لن تقوم له قائمة مستمرة

دون الاستقلال الاقتصادى والتنمية والعمران ، ومن هنا اتبع محمد على فى سياسته الاقتصادية مبدا الاكتفاء الذاتى وزيادة موارد الدولة والاعتماد على ان تكون مصر اكثر من واردتها حتى يكون الميزان التجاريفى صالح مصر .ولما كانت الزراعهفى مصر هى اساس الثروة وعماد الدخل القومى ، فقد اهتم محمد على بكل ما منشانه التنمية الزراعية بدء من استيلائه على كل الاراضى الزراعية بمصادرة اراضىالبكواتالمماليك والغاء نظام الالتزام ، حتى اصبحت الدولة هى المالك الوحيد لاراضى القطر المصرى الزراعية التى تحولت الى مزرعة كبيرة بين عامى ١٨٠٨ و ١٨١٤ .وفى هذه الزراعة كان لابد لمحمد على من استقلالها بانواعه مبتكرة من المحصولات المنتجة التى تزيد الدخل القومى والثروة الوطنية ، فاهتم بغرس اشجار التوت لتربية دودة القز ، واختار لهذا المشروع اراضى وادى الطميلات بالشرقية واحضر له الاخصائيين من الشام واعد كل ما يلزم لهذا المشروع من مراوى وعمائر ولك حتى عام ١٨١٦ ، وفى عام ١٨٢٠ انتشرت زراعة التوت فى اقاليم الدقهلية والمنوفية والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة .كما ادخل محمد على انواعا جديدة من القطن الامريكى الى جانب الانواع الحسنة من القطن المصرى الذى لم يكن معروفا ،حتى اصبح القطن المصرى بعد عدة سنوات منافسا للاقطان العالمية خاصة الهندية والامريكية ، واقبلت مصانع النسيج فاوربا على شرائه " ولم تمض سنوات معدودة حتى صدرت مصر من هذا القطن سنة ١٨٢٧ ما يبلغ من ٣٤٤ الف قنطار ، واصبح القطن على توالى السنين اساس ثروة مصر الزراعية .ومن الزراعات التى اهتم بها محمد على كذلك زراعة الزيتون والتيلة الهندية _

التى استوردها من زراع لها فى الهند _ والخشخاش وقصب السكر ، والى جانب الخضر والفواكه والنخيل ، بالاضافة الى الحبوب المعروفة كالذرة والشعير والقمح والارز والفول والبرسيم وغير ذلك . وكان على محمد على ان يهتم بمشروعات الرى لضمان الانتاج الزراعى ولاستمرار الاراضى المستصلحة فى الانتاج ولذلك شق محمد على الترع والقنوات كترعة المحمودية التى عرفت باسم ترعة الاسكندرية او خليج الاشرفنيةلاحياءالاراضى الزراعية فى اقليم البحيرة ولربط الاسكندرية بالنيل عن طريق هذه الترعة ربطا مباشرا . وقد بدئفى حفر هذه الترعة فى ابريل عام ١٨١٧ واحتفل بافتتاحها فى يناير ١٨٢٠م .ومن مشروعات الرى ايضا انشاء الجسور على النيل وعلى الترع . ولعل اهم هذه المشروعات انشاء القناطر على الترع لضبط مياهها تيسيرا للانتفاع بالرى منها الى جوانب مرور السفن عن طريق الاهوسه الملحقة بهذه القناطر . وكان مشروع القناطر الخيرية كما يذكر المسيو سيلو فى كتابه النيل والسودان ومصر "يعد فى ذلك العهد انه اكبر اعمال الريفى العالم قاطبة ، لان فى بناء القناطر على الانهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم ،فاقامة القناطر الخيرية بوضعها وضمانتها كان يعد اقداما يداخله شئ من المجازفة .ولا شك ان اقامة هذا المشروع سيزيد من الانتاج الزراعيساعد على تحويل اراضى الوجه البحرى من رى الحياض الى رى دائم عن طريق حج المياه امام هذه القناطر التى اختير موقعها عند منطقة انفراج فرعى النيل ، وانشاء ثلاث ترع كبرى تتفرعمن امام هذه القناطر هىالتى عرفت باسم الرياح الشرقاوى والرياحالمنوفى والرياح البحيرى والرياح الاول تبدل اسمه الى الرياحالتوفيقىنظرا لان انشاءه تم فى عهد الخديوى توفيق .واما التجارة فقد

تركزت فى يد الحكومة التجارة الخارجية والتجارة الداخلية ، فقد كانت حكومة محمد على هى التاجرالتوحيد الذى يشترى منتجات الفرلاحينبالاسعارالتى تحددها ، كمااحتكرت الاستيراد والتصدير والحاصلات حتى صار التجار الأجانب لا يجدون غير الحكومة للتعامل معها تجاريا .وقد نشطت الحركة التجارية الداخلية والخارجية باجراءاتالامن التى اتخذتها حكومة محمد على سواء فى الداخل او فى طريق التجارة العالمية وخاصة تطهير البحر الاحمر من القرصانوتشجيع انجلترا على نقل تجارتها من الهند عبر البحر الاحمر نظرا لانه اقصر الطرق واكثر امنا من طريق راس الرجاء الصالح .وكان من مشروعات محمد على الاقتصادية اقامة صناعات تعتمد على المواد الخام فى مصر كمصانع الغزل والنسيج ومصانعالجوخ ، والصوف والحرير ، والطرابيش ومعمل سبك الحديد ،ومصانع الواح النحاس ، ومعامل السكر فى الوجه القبلى ،ومصانع التيلة .

وقد اهتم محمد على بالعمران بانشاء القصور ودور الحكومةمثل قصر الجوهرة بالقلعة ومسجد بها . وقصر شبرا وقصر راس التين والدفترخانة بالقلعة (وهى دار المحفوظات الان) ودار الاثار ومرصد ، وانشاء الترسانة بالاسكندريةالتى اتسعت وزاد عمرانها ، كما انشا مدينة الزقازيق بمناسبة بناء قناطر "التسعة عيون " على بحر مويس وغير ذلك من وسائل الاتصال والعمران .والى جانب ذلك تحمل المصريون نفقات هذه المشروعات بدفع المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة العينية والنقدية .وقد اهتم محمد على بالجيش فعمل على انشاء جيش وطنى

ووضع محمد على كل اسباب النهضة التى شملت نواحى الحياة فى مصر من اقتصادية وتعليمية وعمرانية لخدمة ذلك الجيش الذى ادرك ان بقاءه فالبشوية وتحقيق مشروعاته على الصعيدينالداخلوالخارجى لن يتحقق بدون جيش منظم ومدرب على الاساليب الاوروبية ومزود بالاسلحة الحديثة .وكان جند محمد على المكونين من فرق متنافرة تركية (باشبوزق)ان غير نظامين متطورين على التمرد والعطصيان والفوضى ، ولعل خير دليل على ذلك انه عندما اراد محمد على ادخال الاساليب الحديثة فى تدريب الفرقة الالبانية ثارت عليه ، ومن ثم عول على استهلاك هذه الفرق فى حروبه الخارجية (الحرب الوهابية وفتح السودان) وفى مطاردة المماليك وايتخدامهمفى حراسة الحدود و الثغور .وبدا انشاء الجيش الجديد بانشاء المدرسة العسكرية فى اسوان عام ١٨٢٠ لتخريج ضباط للجيش عهد بالاشرافعليها الى الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى فيما بعد) والذى استخدم عددا من الضباط الاوروبيين لتعليم طلاب هذه المدرسةوتدريبهم .وبعد اعداد الضباط لجأ محمد على الى تجنيد المصريين وإنشاء المعسكرات لهم في أسوان وبنى عدى وفرشوط بالوجه القبلي ، وارسلت بعثات منهم الى اوروبا لاستكمال دراستهم الحربية هناك . واذا كان المصريون قد شكلوا امام الباشا صعوبة فى بادئالامر عند تجنيدهم بسبب بعدهم عن هذا الميدان سنوات طويلة بل قرونا فانهم " القوا بسرعة حياتهم الجديدة . وبعد ان كانوا معتادين الذل والمسكنة فى قراهم استشعروا تحت راية الجيش بكرامتهم الانسانسة واخذوا يفخرون بانهم جنود محمد على .ولم تكن مدرسة اسوان هى المدرسة العسكرية الوحيدة بل كانت هناك مدارس عسكرية اخرى فى الخانكة ودمياط وابزعبلوالقصر العينى والفرسان بالجيزة

، والدفعية بطره ، وغيرها الى جانب مصانع الاسلحة ومخازنها ، وانشاء الترسانة ببولاق ثمالاسكندرية لبناء سفن للاسطول . واحواض الى جانب القلاعوالاستحكامات ، كل ذلك دليل على الاهتمام بالجيش المصرى .السياسة الخارجية :واما سياية محمد على الخارجية فقد تمثلت فى تدعيم استقلاله بمصر عن طريق خوض حروب خارجية وتحقيقمشروعات عربية ، وقد خشى محمد على من سلطة الباب العالىفى عزل الولاة من ان نمتد اليه اذا لم يبد من القوة والاستعدادللحرب ما يقنع السلطان بان محمد على يمكن ان يستخدمه لضرب خصومه رغم كراهية السلطان للباشا .

وكان محمد على يعتقد ان مصر لا يمكن لها الانعزال عن بقية الاقطار العربية ، ولكن تحقيق تكتل عربى تكون مصر فلبه امرحيوى لضمان سلامة هذه الكتلة من اى تدخل اجنبى ، ولاعادة مجدهذه الكتلة العربية التى كانت فى مخططاته تشمل مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق وهى اقطار لها من الموقع الممتاز والامكانيات البشرية والاقتصادية ما يمكنها ان تصبحقوة كبرى يحسب حسابها .وكانت الفرصة الاولى لحقيق هذه الكتلة العربية استنجاد السلطان العثمانى سليم الثالث عام ١٨٠٧ بمحمد على لاخمادعصيان الحركة الوهابية والقضاء على خطر الدولة السعودية الاولى الذى فشلت القوات التركية فى ابقائه ، وكان السلطان العثمانى _ الذى يضمر العداء لمحمد على _ يامل ان تضعف قوة محمد على نفسه .وقد راى محمد على فى دعوة السلطان له المتجددة خلال سنوات ١٨٠٨ و ١٨٠٩ و ١٨١٠ فرصة لتنفيذ خططه ومشروعاته ، وحجة يتذرع بها لتكوين القوة البحرية والحربية التى كان يتطلع لتكوينها ،

وفرصة للتخلص من الفرقة الحربية الكثيرة التمرد ، فلما تهيات له القوة البحرية والحربية اللازمة ارسل الحملات المتتالية اى شبه الجزيرة العربية ، وقد شارك فى هذه الحملات ابناه طوسون وابراهيم ، واشرف على بعضها محمد على بنفسه وقد بدات هذه الحروب عام ١٨١١ وانتهت عام ١٨١٨ بالقضاء على الدولة السعودية الاولى وتخريب عاصمتها الدرعية . وكان السلطان العثمانى قد فشل فى القضاء على هذه الحركة فاستنجد بمحمد على الذى قبل القيام بهذه المهمة كسبالرضاء السلطان وارضاء للعالم الاسلامى بكسر شوكة الوهابيين ،وقد راى محمد على فى ذلك فرصة للتخلص من الجنود الالبانيين الذين كانوا يتمردون عليه من حين لاخر ، كما راى ان فى ضم شبه الجزيرة العربية للممتلكات المصرية توسيعا لحدود مصر ومفذا للمنتجات المصرية فى الاسواق القريبة بل وتنفيذا لهدفهفى اعادة نظام تركيا .وقد انشا محمد على اسطولا صنعت اجزاء سفنه فى بولاق ،ثم ارسلت الى السويس وركبت هناك ، وبها سار الجيش عن طريقالبحر الاحمر واستمرت الحرب بين المصريين والهابيين خمس سنين تناوب القيادة المصرية اثناءها طوسون وابراهيم ، ابناء محمد على ، ومحمد على نفسه فى بعض الاحيان وفى اثناء الاستعداد للحملة راى محمد على ان يقضى على المماليك ، وذلك نتيجة تامرهم ضده ومحاولتهم قتله ، مما دفعهان يهتز فرصة سفر الحملة المصرية الى الحجاز ويدعوا العلماء والاعيان والمماليك الى القلعة للاحتفال بتوديع ابنة طوسون قائد الحملة ، وما كادوا يجتمعوا حتى امر محمد على جنوده بقتل المماليك ، فافنوهم رميا بالرصاص ، وبذلك تخلص منهم ، وقدكانوا دائما عقبة فى سبيل ما كان يريد القيام به من الاصلاحيات فى الجيش والتعليم والمرافقة الاقتصادية ،

وبانتهاء الحرب الوهابية تحققت اغراض محمد على من دخولها . اذ استولوا على شبه جزيرة العرب . وكون اول نواة للاسطولالمصرى ، كماتخلص من لالبانينن الذين ساهموا فى القضاء على المماليك بالقلعة . وقد ضمت بلاد العرب الى مصر وعين السلطان ابراهيم باشا حاكما عليها وصارت بذلك جزاء من الامبراطورية ومنفذا لجزء من منتجاتها .كان من نتائج الحروب الوهابية ان تحسنت العلاقة بين السلطان العثمانى ومحمد على اذ تاكد السلطان ان محمد على هو

يدةالتى يبطش بها ضد الخارجين عليه ، كما كان من نتائجها ايضا ان امتد النفوذ المصرى الى الخليج العربى بل والى اليمن التى استطاعت القوات المصرية ان تزحف من جده وتحتلها فىأوائل العشرينات من القرن التاسع عشر ويبقى بيها حتى عام ١٨٣٩عندما تازمت الامور امام محمد على واستحكمت المؤتمرات الدولية ضده .ورغم ان الحروب الوهابية قد كلفت مصر من الاموال و الضحايا الا انها كانت وسيلة لتوطيد مركز محمد على ، كما انهاسبيل لرفع شان مصر واعلاء مكانتها.ثم تطلع محمد على الى السودان وكان محمد على يريد انيكون لمصر شخصية مستقلة . ويريد لنفسه ان يكون راس تلك الشخصية . وكان محمد على يدرك طبيعة العلاقات بين مصر والسودان فالنواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسة منذ اقدم العصور ، وان النيل شريان يربط القطرين برباط لا ينفصل ، فالنيل هو مصر كما هو السودان ، ومن هنا جاءت فكرة محمد على لفتح السودان باسم السلطان العثمانىبوافقته . وكان يدفعه فى هذا رغبته فى ضمان مياه الريللاراضى مصر بالاستيلاء على منابع النيل فالسودان ،

والاستفادة من هذا فى توسيع مساحة الاراضى الزراعية ، هذا الى ان ضم السودان لمصر فتحا لاسواق جديدة لترويج منتجات الزراعةوالصناعه المصرية وتوسيعا لنطاق المبادلة بين البلدين ،واستخدام السودانيين وتجنيدهم فى جيش مصر والبحث عن الذهب المتوفر فى السودان وتعقب فلول المماليك الذين فروا جنوباواسسوا لانفسم مملكة معادية لمحمد على ، والرابعندى هو انهلا يمنع ان تكون معظم هذه الاراءهى الاسباب الكامنة وراء اندفاع محمد على جنوبا لضم السودان الى مصر ، ولكننا نضيف الى ذلك سببا جوهريا يستند الى رغبته فى تكوين الكتلة العربية التى قلبها مصر .ولعل رغبة محمد على فى تامين مصر من الجنوب وتامين وصول مياه النيل اليها من اهم الدوافع لفتح السودان ، ونحن لا نستبعد ايضا ايضا ان يكون من اسباب فتح السودان رغبة محمد علىفى التخلص من بقية الفرق العسكرية الغير نظامية كالارناءوطالذين لم يملكوا فى الحرب ضد الوهابيين .وقاد الحملة اسماعيل بن محمد على ، ولكن المرض تفشى بين جنوده ، فارسل محمد على جيشين اخرين احدهما بقيادة ابنهابراهيم باشا والاخر بقيادة صهره محمد بك الدفتردار. وقد خرجت الجيوش المصرية فى هذه الحرب منتصره فضم السودان الى مصر، وكشفت البعثة العلمية المرافقة للحملة منابع النيل ، واصبحت البلدان وحدة سياسية واقتصادية ، وسيطرت مصر على مياه الرى، فامكن التوسع فى المشاريع الزراعية . وهكذا كانت هذه الحملة اقتصادية فى اسبابها ونتائجها ايضا .وقد طبق محمد على فى السودان التنظيمات الادارية والاقتصادية المطبقة فى مصر ، وبنى مدينة الخرطوم وجعلها عاصمة للسودان فى عام ١٨٣٠ وكانت مقر للحكمدار الذى يعينه الباشا ويعاونه مديرون للمديريات ونظار للاقسام او المراكز

ومشايخ للنواحى او القرى .تلك كانت سياسة محمد على الداخلية والخارجية التى اتبعها منذ وطئت اقدامه ارض مصر واستطاب اله العيش فيها ، وتمسك بالاقامة فيها ورسم خططه لتنفيذ حركته الاستقلالية عن الدولة العثانية ، وكان محمد على يؤمن بان هناك قوى واقطارا تقف امام مشروعاته الداخلية والخارجية ، وكانت هذه القوى محلية وخارجية فاذا كان قد استطاع ان يتخلص نت القوى المحلية بالقضاء على المماليك وتدخل المشايخ والاعيان فى شئون الحكم والفرق العثمانية غير النظامية فان عليه مواجهة القوى الاجنبية الخارجية وكان على راس هذه القوى انجلترا ، التى كانت دائمة التحريض للباب العالى لكى يتخذ موقفا اكثر تشددا وعداء لمحمد على ، وكان يخفف من هذا موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لمحمد على .ورغم ذلك فان مشروعات محمد على الطموحة كان لابد وان تؤدى به الى الصدام مع الدولة العثمانية وهو الصدام الذى سوف ينتهى بتقلص ملك محمد على نظرا لتدخل الدول الاوروبية وخاصة انجلترا ضده .

☒ محمد على والدولة العثمانية :

وفى ضوء العلاقات الودية بين محمد على والدولة العثمانية حدثت ثورة اليونانيين فى ابريل ١٨٢١ ضد الدولة العثمانية بهدف الاستقلال التام عنها ، وقد انتصر الثوار فى جميع المعارك التى خاضوها ضد الاتراكفى البر والبحر مما دفع السلطان العثمانى محمود الثانى الى الاستنجاد بمحمد علي ، وقد وجد محمد على فى استنجاد السلطان به لاخماد ثورة اليونانيين فرصة لتحقيق مشروعاته ، واظهار قوته امام الدول الاوروبية ارسل محمد على جيشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا ، واسطولا بقيادة صهرة محرم بك ، وهزم

الاسطول المصرى الاسطول اليونانى ، ونزل الجيش الى المرة واستولى على مواقع الثوار الحصينة ، وكان الثورة تنهى لولا ان تدخلت الدول الاوروبية ضد محمد على والسلطان ، خصوصا وان بعض زعماء الثواراليونانيين عقدوا قرضا فى لندن فى اوائل سنة ١٨٢٤ ليجعلوا للانجليز مصلحة شخصية فى تدخل ، كان انتصار الجيش المصرى ، واستيلاء محمد على علىالمورة وكريت ، خطرا على الدول بمنعها من تحقيق اغراضها فى شرق البحر الابيض المتوسط ، فعقدت انجلترا وروسيا وفرنسا معاهدة لندن وبها قررت ان تمنح اليونان الاستقلال الداخلى ، وان تبقى لتركيا السيادة عليها فى الشئون الخارجية ، وارسلت الدول الثلاث اسطولا الى اليونان لتنفيذ المعاهدة بالقوة اذ رفضها السلطان ، وقد وقف ابراهيم القتال انتظار للمفاوضة ، ولكن تركيا رفضت شروط المعاهدة . وقد وصل اسطول الحلفاء الى " نوارين "حيث كان الاسطول المصربالتركىراسيا ، وقد وقع سوء تفاهم بين الاسطولين ادى الى هجوم اسطول الحلفاء وتحطيم الاسطول المصرى التركى فى ثلاث ساعات وراى محمد على بعد الموقعة من البعث الاستمرار على مقاومة الحلفاء فامر ابنه ابراهيم بالجلاء عن المورە ، اما تركيا قفد اثرت على المقاومة ، ثم اضطرت اخيرا للاعتراف باستقلال اليونان استقلالا تاما . وكان من نتائج هذه الحرب ان ارتفع شان الجيش المصربفىاوروبا . وصبح لمصر كيان دولى . اذا فوضت الدول محمد على دون الرجوع الى السلطان . وكان من نتائج هذه الحرب ايضا انسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان دون موافقة السلطانالعثمانى وهذا ادى الى سوء العلاقة بين محمد على والسلطان .وفى الوقت الذى غضب فى السلطان من انسحاب محمد على من بلاد اليونان دون موافقته قفد

اصدر فرمانا فى سبتمبر ١٨٣٠منح محمد على بمقتضاه حكم جزيرة كريك كمكافاة على اشتراكه فى حرب الموره ، ولكن هذه المكافاة لم تكن تعويضا كافيا لما بذلهمحمد على من جهود فى هذه الحرب وما تكلفه من نفقات ورجال ، بل وليست تعويضا حتى لفقد اسطوله ، ومن ثم اخذ محمد على يستعيد توازنه بعد نوارين البحرية ويجهز جيشه واسطوله بمساعدة سنوية من فرنسا ليكون الجيش والاسطول على استعداد لتحقيق امال وطموح محمد على بضم بلاد الشام والعراق اذا امكن الى ملكه . وطلب من السلطان العثمانى ان يمنحها ولاية " عكا " تعويضا على خسارته فى بلاد اليونان ، ولكن السلطان رفض ، فاراد محمد على ان يستقل بالقطر المصرى تشبها بما فعلته اليونان ، وان يستولى على الشام ، التى تعتبر جزءا متمما لمصر اذ انها تحميها من اغارة الجهة الشرقية ، هذا فضلا ان فيها الاخشاب اللازمةللاسطولالمصرى ، وانها تصلح ان تكون سوقا للمنتجات المصرية وموردا للموارد الاولية التى من امثلتها الحرير والزيت .وقد قاد ابراهيم جيش مصر واستولى على عكا ، ثم تقدم فاستولى على دمشق ، واستمر فى التقدم حتى وصل الى قلب اسيا الصغرى واستولى على اطنه ثم على قونيه بعد سحق الجيشالتركى . كان من هذا ان خافت الدول ان يستولى محمد على القسطنطينية وينشئ فيها حكومة قوية ، فتوسطت بينه وبين السلطان ، وعقد بينهما صلح كوتاهيه ، وضمت الشام بمقتضاه الى مصر وعين ابراهيم واليا عللباطنه . وهذا ما يعرف بحرب الشام الاولى (١٨٣١ _ ١٨٣٣) .ولكن النزاع بين محمد على والسلطان لم ينته ، فاخذ ينتهزان ان الفرصة للدخول فى حرب جديدة . وقد قامت فى سوريا ثورة ضد الحكم

المصرى ترجع اسبابها الى النظم الجديدة التى ادخلها ابراهيم باشا كالتجنيد واحتكار بعض الحاصلاتالتى منها الحرير ، وحرمان الاهالى من حمل السلاح ، وتيسير مهاجرة الصناع الى مصر وقد اعلن السلطان الحرب على محمد على بحجة انه خائن ،وذلك بمناسبة انه طلب منه ان يكون حكم مصر والبلاد التابعة لها وراثيا فى اسرته ، وابتدا الجيش التركى الحرب ، ولكن الجيش المصرى هزمه فى " نصيبين " وفى هذه الاثناء حدث ان تغيرت الحكومة التركية وكان قائد الاسطول التركى عدوا لرئيس الحكومة الجديدة فابحر الاسطول الى الاسكندرية وانضم الى محمد على .اصبحت تركيا بذلك تحت رحمة محمد على اذ انتصر على جيوشها وانضم اليه اسطولها ، وتدخلت الدول الاوروبية خوفا من محمد على ، وقد كان من نتيجة هذا التدخل ان عقدت انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا معاهدة لندن ١٨٤٠ م .وكان لانجلترا مصلحة تجارة فى القضاء على محمد على اذ انها تعاقدت مع السلطان فى عام ١٨٣٨ على ان تكون مجارتها مع تركيا حرة ، وان تدفع الواردات الانجليزية لجميع الممتلكات العثمانية ضريبة لا تزيد على ١٢ % .وتتخلص شروط معاهدة لندن فى ان يمنح محمد على ولاية مصروراثية ، وولاية عكا طول حياته ، اما البلاد الاخرى فيعيدها الى تركيا ، وان تحصل مصر على الاستقلال الداخلى على ان تدفع الجزية وتحددوحدات جيشها واشطولها ، وان يعامل محمد على بالقوة اذ رفض شروط المعاهدة . وللدول مارب اقتصادية تختلف عن اهداف محمد على باشا . ولكن محمد على رفض هذه المعاهدة ، واخذ يعيد جيشه واسطوله لحرب جديدة . وهذا ما يعرف بحرب الشام الثانية .ولما رفض محمد على مفاوضته الدول الاوروبية بتحريض فرنسا التى

تتعارض مصالحها مع المصالح الانجليزية ، رات هذه الدول ان تخضعه بالقوة ، فساعدت على قيام الثورة فى الشام ،وارسلت اساطيلها المحاصرة الشواطئ المصرية والسورية ، وابتدا الحلفاء يحتلون الثغور وبعد قليل سقطت " عكا " فى ايديهم ، ورای محمد على انه من العبث مقاومة الحلفاء ، قفبل المفاوضة معهم ، وامر جيوشه بالجلاء عن سوريا وكريت وبلاد العرب.وعقدت الدول ما عدا فرنسا مؤتمرا لحل المسالة ، فاجتمعمندوبو النمسا وروسيا وبروسيا وانجلترا فى لندن واخذوا يدرسون المسالة من جميع وجوهها ، وفى النهاية ابرمت " معاهدة لندن " مع الدولة العثمانية فى ١٥ يولية ١٨٤٠م بدون اشترالك فرنسا ،وتتلخص اهم شروط هذه المعاهدة فيما ياتى :

١ – يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وولاية عكا طول حياته ، ويتعهد باخلاء ذلك من املاك الدولة العثمانية ، وارجاع الاسطول العثمانى الى الاستانة .

٢ – اذا رفض محمد على هذه الشروط يكون للدول الحق فى ارغامه على ذلك القوة ويكون لها الحق فى حصار الموانى المصرية والسورية ، ومساعدة كل من يريد ترك مصر والاقامة فى ولاية الدوةلاخى

٣ – اذا تقدمت قوات محمد على نوالقسطنطينية ، واصبحت هذه البسفور للدفاع عن الدولة ، ولا يكون لها هذا الحق ما دامت هذه الجهات بعيدة عن الخطر .

٤ – يعمل بنصوص هذه المعاهدة فورا دون انتظار تصديق الحكومات المختلفة عليها لاقتضاء ذلك .

٥ – تعرض شروط المعاهدة على محمد على باشا ، فاذا قبلها فى مدة عشرة ايام اعطى مصر وراثية وولاية عكا مدة حياته ، واذا رفض فمصر فقط ، واذا رفض ذلك فى مدة عشرة ايام اخرى نظر السلطانفى الامر من جديد مسترشدا باراء الخلفاء . وفى اوائل سنة ١٨٤١اصدر فرمانا كانت شروطه مجحفة بمحمد على ☹١ – ان يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وان يكون صاحب حق الوراثة اكبر افراد اسرته سنا من الذكور ، على ان يذهب الوالى الجديدالى مقر الخلافة لتسلم فرمان التولية بنفسه وقد تعدل الشرط الاخير . ٢ – ان تدفع مصر جزية سنوية قدرها ٤٠٠و٠٠٠ جنيه وقد تعدلت الى ٢٣٠و٠٠٠ جنيه .٣ – ان يقدر عدد الجيش المصرى بمقدار ١٨٠و٠٠٠ جندفى وقت السلم ، وان يحرم محمد على من حق انشاء السفن الحربية الا بعد موافقة السلطان .٤ – ان تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية تركية.٥ – ان يضم السودان الى مصر على ان يقد محمد على لتركيا ميزانيةسنوية بايراداتهومصروفاته ، وقد اصبح السودان فىمصريتهكمصرفىتركيتها . وبهذه التسوية خابت امال محمد علىفى انشاء الامبراطورية التى كان يريد انشائها ويرجع ذلك الى ان الدول الاوروبية تدخلت وحرمته ثمار انتصاراته المتعددة . وقد ادى فشل الامبراطورية المصرية الى انهيار معظم اعمال الاصلاح التى انشاها محمد على ، ولذلك ساءت حالة البلاد فى اواخر ايام محمد على . واجتمع عليه مع هذا المرض والشيخوخة فترك حكم البلاد لابنه ابراهيم الذى عينه السلطان فى

سنة ١٨٤٨م ولكنه مات فى نفس السنة .وقد توفى محمد على فى ٣ اغسطس ١٨٤٨ م بعد حياة حافلة بالاعمالالتى انهار معهظمها امام عينيه قبل موته . واصبحت معاهدة لندن فى اوائل يونية سنة ١٨٤١م هى الوثيقة السياسية التى قام عليها استقلال مصر فى سنة ١٨٤٠م حتى سنة ١٩١٤م ولو انه كان استقلالا مقيدا ببقاء السيادة التركية من جهة وتدخل الدول فى الشئون الاقتصادية من جهة اخرى .

" **محمد على والدول الاجنبية** "

كانت مصر دائما مجال التنافس بين الدول الاوروبية الطامعة فى هذا الموقع الممتاز والرغبة فى استغلال خيرتها للمصلحة الاستعمارية . ورغم كون مصر ولاية عثمانية منذ اوائل القرنالسادس عشر فقد شهد القرن الثامن عشر محاولات انجليزية وفرنسية وروسية باستقلال موقع مصر بفرض النفوذ الاستعماربعليها . وحدث تنافس بين هذه الدول حول الاستئثار بالنفوذ الاعلى فىمصر .واذا كان التنافس على اشده بين انجلترا وفرنسا حول النفوذ الاعلى فى مصر فان الدولتين كانتا حريصتين على بقاء الامبراطورية العثمانية وعدم تمزيقها . بينما كانت روسيا تعمل على تمزيق هذه الامبراطورية العتيدة ، ولذلك كانت روسيا يسعدها قيام اى حركة استقلالية للانفصال عن الدولة العثمانية .

اولا :انجلترا :

زادت اهتمامات انجلترا بمصر فى اواخر القرن الثامن عشر بعد قدوم حملة نابليون بونابرت . وكان موقف انجلترا من هذه الحملة ايجابيا والتى انتهت

بالانسحاب من مصر بجهود انجليزية عثمانية مشتركة وبقاء القوات الانجليزية فى مصر حتى خرجت عام ١٨٠٣م بعد ان تم توقيع صلح اميان بين فرنسا وانجلترا .وعندما تولى محمد على ولاية مصر عام ١٨٠٥م واتضح موقفه من المماليك ومنهم اصدقاء وعملاء للانجليز ، اعلنت انجلترا عدائها لمحمد على واخذت تحرض السلطان ضده بحجة ان توليته سوف تؤدى الى مزيد من الفوضى فى مصر مما قد يعرضها لغزو فرنسى اخر ، بل سوف " يجدد الفتن ويستفز المماليك الى استئناف الحرب والقتال ويحفزهم الى الزحف على القاهرة لاسترداد سلطتهم القديمة ، فيضطرب حبل الامن " .وجاء انتصار الاسطول الانجليزى على الاسطول الفرنسى دافعا جديدا للسياسة الانجليزية المناوئة لمحمد على حيث جدد القنصل الانجليزفى القاهرة " مسيت " مساعيه بتاليب المماليك الموالين لانجلترا ضد محمد على ومشاركة السفير الانجليزفىالاستانة " تشارلس اربثنوت " ، بالضغط على الباب العالى لعزل محمد على وتولية محمد الالفى الزعيم المملوكى عميل انجلترا بحجة المحافظة على استقرار الامور .واذا كان الباب العالى قد استجاب للضغط الانجليزى واصدرفرمانا بتولية موسى باشا ولاية مصر ونقل محمد على الى ولايةسالونيك فى مايو ١٨٠٦م فان سياسة محمد على وتاييد الزعماء المصريين له قد حول موقف الباب العال من محمد على وجعله يصدر فى سبتمبر ١٨٠٦م فرمانا اخر بتثبيت محمد على فى ولاية مصر ، بل وان يتخذ الباب العالىموقفاً اكثر مودة مع فرنسا ظهرفى الاعتراف التركى بلقب نابليون الامبراطور رسميا منذ فبراير من نفس العام .ونتيجة لاحباطمساعى انجلترا ضد محمد على ثم وفاة محمد الالفى عميلها فى القاهرة وتبدل موقف الباب العالى من فرنسا ، فقررت

الحكومة الانجليزية ان تقوم بعمل حافل ضد تركيا وذلك بان تضرب تركيا فى مصر فتنال بذلك غرضين وهما : اولا تركيا منجهة وتحقيق اطماعها فى مصر من جهة اخرى ، فقامت بارسال حملة الى الدردنيل بقيادة جون دكورثفنوفمبر ١٨٠٦ وحملة اخرى على الاسكندرية بقيادة فريزر .واذا كانت حملة الدردنيل قد فشلت فى تحقيق اهدافها حيث لم يقبل الباب العالى التهديد الانجليزى بل وثق علاقاته بفرنسا ، فقد كان الميدان المصرى المتاح للضغط الانجليزى ، وعلى هذا الاساس نزلت القوات الانجليزية الى الاسكندرية فى ١٦ مارس ١٨٠٧موكانت الاسكندرية مستقلة انذاك عن ولاية محمد على فى القاهرة ويحكمها حاكم يتبع الاستانة راسا ولا يعترف بباشوية محمد على .واذا كان نزول القوات الانجليزية الى الاسكندرية دون مقاومة كبيرة فان ذلك كان بسبب الخوف من قوة الانجليز .واتبع ابراهيم باشا بالاتصال بمشايخ المشيخات العربية على الخليج والجنوب العربى مطهرا رغبة مصر فى اقامة علاقات حربية وسياسية مع هذه المشيخات وذلك فى شانه ان يصطدم بالمشروعات الاستعمارية الانجليزية .ونتيجة لذلك حذر بالمرستون الدولة العثمانية بان الحكومة البريطانية لا تستطيع ان تقف مكتوفة اليدين ازاء اى زحف من جانب محمد على تجاه بغداد والخليج العربى ، وعندما استولت انجلترا على عدن سنة ١٨٣٩م حذرت الحكومة الانجليزية محمد على من استمرار الوجود فى اليمن وانذرته بان اى محاولة من جانبه للمساس بعدن تعد اعتداء على جزء من الاملاك البريطانية .وبناء على ذلك فقد اتخذ السفير الانجليزبفىالاستانة موقف مشجعا للحكومة العثمانية للسير فى اجراءات اعداد الجيوش لمحاربة محمد على اعتمادا

على ان انجلترا بصفة خاصة لن تسمحلمحمد على بان يهدم الدولة العثمانية ، ومن ثم كانت الدولة هى البادئة بشن الحرب ، ومع ذلك خسرتها فى نصيبين .كانت هزائم جيوش الدولة العثمانية امام قوات محمد على وتهديد عاصمة ال عثمان سببا فى اتخاذ موقفا ايجابيا وعلميا ضدمحمد على فاعلن بالمرستون عداؤه الصريح لمحمد علىومشروعاته محتجا بان نصيبين على الجانب التركى للحدود وهذا فى نظره دليل على ان البادئ بالهجوم هو ابراهيم باشا ابن محمد على وليس حافظ باشا الوزير العثمانى وقائد جيش السلطان . وبلغعداء بالمرستون ان طلب من قائد البحرية الانجليزية وضع الخططلانتزاع الاسطول العثمانى من ميناء الاسكندرية اذ رفض محمد على اعادة الاسطول الى تركيا .وكان رابالمرستون انه يجب القضاء على حكم محمد على فى سوريا ومصر اذا امكن ، وذلك بحجة المحافظة على الامبراطورية العثمانية وذلك بسبب العلاقات الوثيقة بين محمد على وفرنسا وبات واضحا ان انتصار محمد على قد وضع المسالة المصرية والمسالة الشرقية والمسالة التوازن الاوروبى عامةموضوع البحث والنظر ، مما جعل السلام مهددا فى اوروبا .وقد تجلى العداء الانجليزى لمصر فى عهد محمد على فىتاليب الدول الاوروبية ، ذلك التاليب الذى انتهى بفرض معاهدة لندنعام ١٨٤٠م على محمد على والتى نصت بجعل مصر وراثية فقط فى ابناء محمد على الذى اصبح واليا عليها لوحدها وتخلى عن كل فتوحاته فى شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام .ان انجلترا اتخذت هذا الموقف غير المنصف لمصر بسبب قوة مصر المتزايدة وسيطرتها على البحر الاحمر طريق انجلترا الى امبراطوريتها فى الهند ، وامتدت النفوذ المصرية فى شبة الجزيرة العربية حتى الخليج والجنوب

العربى مما يهدد المطاعم البريطانية من هذه الجهات بالاضافة الى ان قوة محمد على البحرية فى البحر المتوسط تهدد نشاط الاسطول الانجليزى العامل فى هذا البحر الى جانب الصداقة المصرية الفرنسية . وكل ذلك يفسر تناقض السياسة الانجليزية بين تاييدها لاستقلال اليونان عن الدولة العثمانية وعن استقلال المستعمرات الاسبانية عن امريكا الجنوبية وبين وقوفهاضد الاستقلال محمد على بمصر عن الدولة العثمانية كما يبين التناقض فى السياسة الانجليزية باستيلاء انجلترا على عدن عام ١٨٣٩م وهى جزء من الممتلكات العثمانية فى الوقت الذى تدافعفيه الحكومة الانجليزية عن كيان الامبراطورية العثمانية وعدمانقطاع اجزاء منها .هذا على الرغم من ان انجلترا التى عرفت بانها مصنع العلم وقداعتمدت فى تشكيل مصانه لانكشير للغزل والنسيج على القطن المصربالراقى منذ عام ١٨٢١م حتى ان معظم القطن المصرى تستورده انجلترا . حتى انه فى عام ١٨٤٩م التى توفى فيه محمد على بلغ ما استوردته مصر من بريطانيا ٤١% من وارداتها ومaارسلته اليها ٤٩% من صادراتها .

ثانيا : فرنسا :

رغم خروج حملة نابليون من مصر عام ١٨٠١م فان الحكومةالفرنسية كانت تبدى اهتماما كبير بمصر ، وليس ادل على ذلك من اصرار فرنساعلى مقاومتها للصلح مع انجلترا التبداتفى لندنفى شهر اكتوبر ١٨٠١م وانتهت بعقد الصلح النهائىفى امبابةبفرنسا فى مارس ١٨٠٢م ، اصرت فرنسا على ضرورة جلاءالقوات البريطانية التى شاركت فى اخراج الحملة الفرنسية منالاراضى المصرية .ورغم الاهتمام الفرنسى بمصر فان ظهور شخصية

محمد على اثناء فترة الفوضى لم تجتذب اهتمام القنصل الفرنسى بالقاهرة "مانيولسيس " لذا كتب الى وزير خارجيته " تاليريان " فى فبراير ١٨٠٤م ان محمد على يريد حماية فرنسا وتوسطها لدى السلطان العثمانى وانه يريد الاستيلاء على السلطة ، وكانت فرنسا المنشغلة بالحروب النابليونية فى اوروبا قد استقبلت اراء القنصل الفرنسفىالقاهرة باهتمام ولم تتخذ موقفا ايجابيا من الصراع فى مصر حتى ارتقى محمد على كرسي الولاية فى مايو ١٨٠٥م ، وعندما اتجهت انتاييده كان يحدوها الرغبة فى تعطيل كل المحاولات للاتفاق بينمحمد على وانجلترا وعملائها من المماليك فى مصر بزعامة الالفىوالمحافظة على مصلحة فرنسا وضمان نفوق النفوذ الفرنسفى مصر .وعندما جاءت حملة فريزر الى الاسكندرية ورشيد وقف "دروفتى " الى جانب محمد على ناصحا ومساعدا فى اعداد وتسليح الجيوش المصرية لملاقاة جنود حملة فريزر بل ان محمد على استمع لمشورة دروفتى بالعناية بجرحى الانجليز فى المعاركواحسن معاملة اسراهم وهى امور لم يكن محمد على يدرك مدىتاثيرها على الحكومة الانجليزية التى حفظتها بالفعل لمحمد على كعمل انسانى قام به.وعندما تطلع محمد على الى بناء مصر الحديثة كان النموذجالفرنسى مثار اهتمامه بل واعجابه بل كان نابليون القدوة الناجحة فى بناء نواحى الحياة المصرية الحديثة على نفس النسق الذى كان يهدف اليه وسار عليه نابليون فى فرنسا .واذا تفحصنا جنود محمد على فىنواحى الحياة المصرية لراينا بصمات الفرنسيين فيها فالادارة مركزية على نفس النسقالذى سار عليه نابليون والتعليم شارك فيه علماء فرنسيون ،والبعثات معظمها اتجه الى فرنسا وحتى تنظيم التعليم اقتبس النظام التعليمىالفرنسى حتى ان للجنة التى وكل ايها سنة ١٨٣٦م تنظيم التعليم

كانت مؤلفة من اعضاء فرنسيين . وحتىالجيش المصرى لجا محمد على الى الفرنسيين بمساعدته فى بناء هذا الجيش الجديد ، وكان تقلد الكولونيل سيف الفرنسى ادارة المدرسة الحربية الاولى فى اسوان الذى اعتنق الاسلام وسمى نفسه " سليمان الفرنساوى " دليلا على تاثير فرنسا على اعداد جيش مصر الوطن الحديث وقد استعان سيف بضباط فرنسيينوبمعدات حربية فرنسية وحصل على ثقة الباشا لدرجة انه قلده منصب الرئاسة العامة لرجال الجهادية . وتولى الاشراف على بقية مدارس الجيش ضباط فرنسيون بصفة اساسية ، ومصانع الاسلحة شارك فيها خبراء فرنسيون وان كان ذلك لا ينف وجود ضباط وخبراء من ايطاليا واسبانيا ، كما اشرف على تجديد القلائع والحصون خبراء فرنسيون ، واسهم الفرنسيون ايضا فى انشاء الاسطول المصرى الحديث.كما اعارت فرنسا الى محمد على فى سنه ١٨٢٤م بعثه حربية وعشرة ضباط بحريين لوافقة القوات التى اوفدها لاخمادثورة اليونان على سلطان ال عثمان . كما استفاد محمد على من الخبراء الفرنسيين فى ادخال زراعة القطن وانشاء مصانع النسيج واستعان بالخبرة الفرنسية فى انشاء القناطر الخيرية . وفى حرب المورة اتخذت فرنسا موقفا وديا من محمد على كما قامت بتعويض محمد على عن خسائرفى السفن والمعدات والاسلحة ، وفى حرب الشام الاولى تولى السفير الافرنسفى استانبول الاميرال روسان مهمة التفاوض مع السلطان من ناحية ، ومحمد على منناحية اخرى ، وكانت الخطة الفرنسية تسعى الى اكتفاء سيطرة محمد على علىباشويات صيدا وطرابس الى جانب القدس ونابلس .واثناء زحف الجيش المصرى الى كوتاهية وازمير وهنا تدخلت فرنسا بين

الطرفين حتى تم عقد صلح كوتاهية الذى مهد له السفير الفرنسى .وقد بلغ حد التفاهم بين الحكومة الفرنسية ومحمد على انها حثت محمد على عام ١٨٢٩م لغزو الجزائر ، وضم كل شمال افريقيا الى ملكه . وذلك نظرا لان الموقف الاوروبى لم يكن يسمح تماما لفرنسا ان تقوم بهذا الغزو الى جانب الموقف الفرنسالداخلى غير المستقر فى عهد الملك شارل العاشر ، وكان محمد على مستمدا لتنفيذالمشروع الفرنسى اولا تحذير انجلترا لها مما جعله يرجئ القيام به ويتجه الى المشرق فلسطين وسوريا .وكن يجب ملاحظة ان فرنسا عارضت فكرة مشروع محمد على الانفصال عن الدولة العثمانية واعلنت انها ستضع كل العقبات ضد هذا المشروع .وفى خلال الجولة الثانية بين محمد على والسلطان العثمانى والمعروفة بحرب الشام الثانية انجزن فرنسا منذ البداية موقفالتاييد لمحمد على وقد اعتمد محمد على على هذا التاييد فرفض كل عروض الدولة الاوروبية ورفض تهديداتها ولذلك وجدنا تخلف فرنسا عن حضور مؤتمر لندن بين انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا والذى قرر فى يوليو ١٨٤٠م انذار محمد على المنتصرة جيوشه على جيوش السلطان بالكف عن الحرب واخلاء كل بلاد الشام، والاكتفاء بباشوية مصر. وقد هاج الراى العام الفرنسى لهذا التحدىالانجليزى ونتيجة لضعف الحكومة الفرنسية فقد سقطت فى الوقت الذى كانت قوات الحلفاء ترغم ابراهيم باشا بالانسحاب من بلاد الشام، وجاءت الوزارة الفرنسية الجديدة لتقف الى جانب محمد على ، وتتطلب من الدول التوقف عم محاربته على شروط معاهدة لندن، وبالفعل عقد بروتكول لندن فى فبراير ١٨٤١ محضرته فرنسا من تسوية الخلاف بين محمد على والسلطان على اساس معاهدة لندن ١٨٤٠م .

ثالثا :روسيا :

كانت روسيا اقل اهماما من اجلترا وفرنسا بالمسالة المصرية . وكانت ثورة اليونانيين بمساعدة روسيا مكيدة ضد الدولة العثمانية باعثا للاصطدام بالسياسة الروسية ، حيث اعتبر القيصر اسكندر ثورة اهل اليونان فرصته لتوجيه ضربة الى عدوه التقليدى السلطان العثمانى ،ولكنه استجاب لضغط انجلترا وفرنسا فلم يتخذموقفا ايجابيا بجانب اليونانيين . وعندما اعتدل " نقولا الاول "عرش الروسيا خلفا لاسكندر بادر" بادر بتوجيه انذار لتركيا حيثسارعت انجلترا الى الاتفاق معه على ان تتم معالجة المسالة الشرقية لاتفاق دولدوالذى تمثل فى معاهدة لندن ١٨٢٧م ولما رفض السلطان المعاهدة وحدثت معركة " نوارين " شاركفيها الاسطول الروسى فاعتبر السلطان ان روسيا مسئولة عن هذه الكارثة التى حلت بالاسطولينالمصربوالعثمانى ودعا المسلمين الى الجهاد ضد روسيا مما جعل القيصر يعلن الحرب ضد تركيا عام ١٨٢٨م ، ودارت الحرب سجالا بين الفريقين حتى عقد صلح ادرنهعام ١٨٢٩ م والتى التزم فيها السلطان العثمانى بتنفيذ شروط معاهدة لندن ١٨٢٧م ونتج عن الصلح اذا اصبح النفوذ الروسواضحا لدى الباب العالى ذكر الوزير الروسى " نسلرود " انهكان يمكن لروسيا ان تقضى على الدولة العثمانية ، ولكن بقاء هذه الدولة تحت حماية روسيا انفع لها سياسيا وتجاريا من ضم هذهالاملاك وتحويلها الى حكومات مستقلة لا يمضى عليها زمن طويل حتى تنافس روسيا فى الثورة والقوة والتجارة.واكتفى محمد على بان ارسل مبلغا من المال للسلطان العثمانى ردا على نداؤه بمساعتهفى الحرب ضد روسيا ، واعتذر

محمد على عن عدم استطاعته المشاركة فى الحرب بسبب عدم وجود اسطول لديه بعد تدمير اسطوله فى نوارين ، كما ان جيشهغير مستعد للمشارك فى اية عمليات حربية فى هذا الوقت .وعندما حدثت معارك حرب الشام الاولى وهدد ابراهيم باشاعاصمة الدولة العثمانية ، طلب السلطان معاونة روسيا ضد محمدعلى بعد ان راى احجام انجلترا عن التدخل المسلح الى جانبه ، وقد رحبت روسيا بالعرض التركى حيث سيتيح لها فرصة تحقيق مطامعها بالسيطرة على البسفور والدردنيل ، كما ستضمن بقاءالسلطان العثمانى ودلته بدلا من محمد على الحاكم القوى المنتصر الصديق للفرنسيين، وارسلت روسيا مندوبها لها الى محمد على ووصل الى الاسكندرية فى ١١ يناير ١٨٣٣م حاملا انذارا من القيصر نيقولا الاول اذا لم يقبل محمد على عروض الصلح التى عرضها الباب العالىوالتى تتخلص فى قبول السلطان ضم صيداوطرابلس ونابلس والقدس الى باشوية مصر تحت حكم محمد على وابناؤه من بعده _ ولكن محمد على الذى شعر بالخوف اول الامرمن تدخل روسيا ضده فطلب من ابنه ابراهيم ايقاف تقدمه ، فوقف عند كوتاهية بينما وصلت سفن روسية الى البسفور فى ٢٠ فبراير لحماية العاصمة العثمانية بناء على طلب السلطان .وقد انتهى الامر بناء على تدخل انجلترا وفرنسا الى قبول روسيا المشاركة لحث السلطان العثمانى لمفاوضة محمد على واعطاؤه كل بلاد الشام ، وبالفعل تمت اتفاقية كوتاهيةفى مايو ١٨٣٣م، وكانت نتيجة الصلح تفوق روسيا وعقد معاهدة مع الباب العالىوالتى عرفت بمعاهدة "هنكلراسكلس" فى يوليو ١٨٣٣موالتى بمقتضاها يصبح مرور السفن المعادية لروسيا، وقد هوجمت هذه المعاهدة من قبل كل من انجلترا وفرنسا مما اضعف فاعليتها ،وخلال الجولة الثانية

للصدام المصربالعثمانى اعلنت روسيا انمعاهدة هنكلراسكلس دفاعية بحتة، وان روسيا غير ملزمة بتقديمالمساعدة للسلطان العثمانى اذا بدا هو العدوان، ومع ذلك فان روسيا لن تسمح لمحمد على للقضاء على الدولة العثمانية وعقب موقعة "نصيبين" وتوقف ابراهيم باشا من زحفه اعلنت روسياعدم تمسكها بتطبيق معاهدة هنكلر وانه ما دام محمد على لم يهدد الدولة العثمانية، وما دامت مفاوضات الصلح دائرة بين السلطانوتابعه فانه لا داعى لتدخل الدول الاوروبية الا اذا رفض محمد علىشروطالسلطان .وحاولت روسيا استغلال الخلاف بين انجلترا وفرنسا وحولالمسالة المصرية فاعلنت عن رايها فى ضرورة الاسراع للتفاوضمع محمد على للوصول الى حل للمسالة معهم بطريقة مباشرة ،وكانت تسال فرنسا عن مطالب محمد على ولا تسالهمباشرة ، وقد نجحت انجلترا المتشدد ضد محمد على ، ومن ثم عقدت معاهدة لندن بدونحضور فرنسا .

عباس الاول :

بعد ابراهيم باشا تولى الحكم " عباس الاول " ابن طوسون بن محمدعلى باشا فى ٢٤ نوفمبر ١٨٤٨م ، وكان نظام حكمهاستبداديا ، فقدتمادى فى جمع السلطة فى يده ، فاهمل الدواوينحتى اصبحت بلا عمل، كما اهمل مجلس المشاورة ، ولكنه ابقىالمجلس الخصوصى بعد ان اعاد تاليفه بمقتضى لائحة بتاريخ ١٨٤٩م برئاسة كتخدا باشا وعضوية بعض كبار العلماء والاعيان ،واصبح عمل المجلس النظر فى المسائل العامة للحكومة وتنصيب كبار الموظفين . وفى سنة ١٨٤٩م انشئ " مجلس الاحكام " من تسع من الاعيان واثنين من العلماء ، وكان هذا المجلس يشاركالمجلس

الخصوصىفى السلطة التشريعية ، كما كان يعتبر المشرفعلى الهيئة القضائية .ومما يؤخذ على طريقة عباس فى انه اقصى المصريين عن الوظائف الكبيرة واستبدل بهم الاتراك . وبهذا انقسم سكان مصر الى طبقتين : طبقة الحكام الاتراك وطبقة الحكومين المصريين . فقد اصبح الاتراك فى هذا العهد ينظرون الى من عداهم نظرة استخفاف ويلقون جميع العناصر الاخرى " بالفلاحين "ومع ان مستوى المعيشة فى عهد عباس قد ارتفع عما كان عليهفى عهد محمد على ، فان الروح الوطنية لن تجد من يقويها من الوطنيين وبخاصة بعد ان اهمل الجيش والتعليم ، وفى هذا العهد انتشر الارهاب والتجسس ، مما دعا الى فقدان الامنوالطمانينةفى المجتمع المصرى ، بل ودعا الى الخلود والسكينة ،وفى سنة ١٨٥٤م قتل عباس فى قصره بينها بعدان حكم حوالى خمس سنوات .

محمد سعيد :

بعد مقتل عباس تولى الحكم محمد سعيد ابن محمد على الذى كانت سياسته تميل الى المصريين وعمل على افساح المجال امامهم لتولى الوظائف الكبرى الادارية والحربية ، غير ان من ميل سعيد للأوربييندعا الى تغلغل النفوذ الأوربي في شئون مصر الاقتصاديةالذى كانتمهيدا للتدخل الاجنبىفى شئون البلاد السياسية والاجتماعية .ولم تتغير علاقة مصر بالدولة العثمانية فى عهد سعيد ، ولم يفكر سعيد فى توسيع رقعة الاراضى الزراعية غير ان الجيوشالمصرية خاضت غمار حربية :اولهما : حرب القرم التىابتداتفى ايام عباس وانتهت فى سنة ١٨٥٦م بفوز تركيا على روسيا .وثانيهما : حرب المكسيك التى ارسل فيها سعيد باشا ١٢٠٠ مقاتل

من الجنود السودانيين فى سنة ١٨٦٢م ليساعد صديقه الامبراطورنابليون الثالث فى بسط نفوذه على المكسيك ، وقد دعا الجنود المصريين فى سنة ١٨٦٧م بعد ان فنى معظمهم .وفى عهد سعيد انتقلت مصر من سياستها القومية الى سياسة الباب المفتوح. اذ ان سياسة سعيد باشا كانت تميل الى الحريةالدولية اكثر منها الى الحرية القومية. غير ان سعيد اعاد تنظيمالدواوين فى سنة ١٨٥٧م وسماها " نظارات " وجعها اربع نظارات هى نظارة الداخلية ونظارة المالية ونظارة الحربية ونظارة الخارجية ، وقد كان القضاء قضاء شرعيا يشرف عليه قاضى القضاه الذى يوليه السلطان ، ولكن سعيد اراد تنظيم السلطة القضائية بان حصل من السلطان على حق اختيار القضاة ، وبهذا نالت مصر استقلالهاالقضائى ، وقضى على الفوضى السائدة فى القضاة والتى تلجا اسبابها الى ترك تعيين القضاة الى سلطة قاضى القضاة التركىالى كان اختياره احيانا يتوقف على مقدار الاناواتالتى يفرضهاعلى القضاه ، وانشئت بعد ذلك " مجالس الاقاليم " وهنوع من المحاكم للفصل فى المسائل الدنية والتجارية وترك الحق فى الفصل فى الاحوال الشخصية ونقل الملكية للقضاء الشرعى . وقد بلغ عدد مجالس الاقاليم عند انشائها خمسة مجالس وهى : مجلسطنطا _سمنود _ الفشن _ جرجا _ الخرطوم . وكان لكل مجلس مفتيان من العلماء احدهما شافعى والاخر حنفى ، غير انه فىاواخر عهد سعيد اقتصر الامر على مجلسين احدهما فى طنطاوالاخر فى اسيوط .وفى سنة ١٨٦١م انشئ مجلس سمى " قومسيون مصر "حل محل مجالسالتجارة وهو مؤلف من رئيس مصرى وعضوين مصريين وعضوين اوروبيين للنظر فى القضايا

المدنية التى ترفع من الجانب على المصريين ما عدا المسائل المتعلقة بالعقاراتتفصل فيها المحكمة الشرعية .واهتم سعيد بالجيش فجعل مدة الخدمة العسكرية لا تزيد عن سنة كما جعلها اجبارية واصبح التجنيد قاصرا على جميع الفئات .كما اعتنى سعيد بالاسطولفابتدافى اصلاح سفن اسطوله غير ان تدخل تركيا ادى الى اضمحلال البحرية المصرية ، غير انه لم يهتم بالتعليم الاهلى ولم ينجح فى فتح المدارس التى اغلقت فى عهد عباس ، واعتنى سعيد بالزراعة فادخل تعديلات على نظام الملكية وانظمة السخرة ، ففى سنة ١٨٥٤م عدل سعيد قانون الملكيةالزراعية والذى نص على :

اولا : يكون الورثة الحق فى وضع اليد على الاراضىالتى تركهاموارثهم .

ثانيا : يكون التصرف فى هذه الاراضى بحجة تكتب فى المديرية .

ثالثا : تكون المدة القانونية للقضاء المختص للحقوق العقارية ١٥سنة.وفى سنة ١٨٥٦م اصدر سعيد قانون اعادة نظام ضريبةالاراضى الزراعية . وفى سنة ١٨٥٨م اصدر سعيد اللائحة السعيدة وبهذا وضع سعيد اساس ملكية الاراضى الزراعية .والملكية فى معناها الواسع هى: الحيازة المطلقة للشئ ،وتمنح المالك بالتصرف فيما يملكه ، تصرفا لايحده غير القانون .ويقتضى اللائحة السعدية اصبح لمستغلىالاراضى اهم مظاهرالملكية كحق الاستثمار وحق التصرف ، غير ان هذه اللائحة أبقت ملكية الارض للحكومة ، ولم ينتقل الملكية للافراد فعلا الا فى عصر اسماعيل .كما الغى سعيد نظام الاحتكار وبذلك اصبح للفلاح الحق فى تصرف الاراضىالتى يستغلها ، وفى نوع المحاصيل التى يزرعها او فى طريق بيعها وفى الاشجار التى يغرسها . كما اهتم سعيد بطرق النقل والمواصلات . فقد شجع سعيد على انشاء

شركتينللملاحة البخارية احدهما للنقل المائىالداخلى ، والاخر للنقل المائىالخارجى ، وسميت الاولى " الشركة المصرية للملاحة البخارية " اما الثانية فكانت تسمى " المجيدة " كما قام بتطهير ترعة المحمودية ، كما اعطى امتيازحفر قناة السويس فى سنة ١٨٥٦م .

***اسماعيل :**

عندما تولى اسماعيل حكم مصر عام ١٨٦٣ م بعد وفاة عمه سعيد واصل نفس السياسة التى يمكن تسميتها بسياسة الاستغراب ،وطلب معاونتها بالخبرة والامكانيات لبناء نواحى الحياة فى مصر ،ولقد ساعدت الظروف اسماعيل فى الاتجاه حيث كانت هناككوادر فنية من المصريين على استعداد للعمل ومباشرة ما تكلفبه .ورغم ان اسماعيل سعى لجعل مصر تنال كبيرا من التقدم لتلحق بالدول الاوربية فان ذلك كلف الشعب المصرى كثيرا فلجا اسماعيل الى الاستعانة من الدول الاوروبية وهى سياسة بداها عمهسعيد ، وان كان سعيد قد اسرف دون تعقل واغدق دون حساب على الجانب فان اسماعيل اسرف على مشروعاته واغدق لكيحصل لمصر خطوات ابعد فى الاستقلال عن تركيا حتى تمكن من تنفيذ شروط تسوية سنة ١٨٤١م على النحو التالى:

١ –فى سنة ١٨٦٦م حصل على فرمان بتغيير نظام الورثة الذى كانيدعو الى المنازعات بين افراد الاسرة الحاكمة ، كما يدعو الى حرمانالبلاد من عنصر الحكم الشبان ، وصارت قاعدة الورثة الجديدة ان يتولى الحكم اكبر انجال الحاكم لا ارشد افراد الاسرة الحاكمة .

٢ –فى سنة ١٨٦٧م حصل على لقب خديوى ، كما حصل على الاستقلال الداخلى ، وحق عقد المعاهدات التجارية والمالية بدوناستشارة السلطان ، وحق زيادة الجيش والاسطول حسب الحاجة .وقد زيدت الجزية التى تدفعها مصر لتركيا فى مقابل ذلك الى ٦٠٠و٠٠٠ جنيه سنويا وقد عززت حقوق مصر الجديدة بفرمانصدر فى سنة ١٨٧٣م ويسمى الفرمان الجامع وملخصه :

١ – ان يكون نت حق الورثة اكبر انجال الخديوى .

٢ – تكون الامبراطورية المصرية عبارة عن مصر والسودان وسواكن ومصوع وملحقاته .

٣ – يمنح الخديوى الاستقلال الداخلىاى ان يكون له حق التشريعوسنالقوانين والانظمة الداخلية .

٤ – يكون للخديوى حق زيادة الجيش ، وعدد قطع الاسطول.

٥ – يكون لمصر حق عقد القروض دون الرجوع للباب العالىوذلك على ان تصير ٧٥٠و٠٠٠ جنيه وكان من الطبيعى ان يؤدى ازدياد نفوذ المحاكم القنصلية الى زيادة الفوضى وانتشار الاجرام والفساد اذ انهاكانت تسلم المجرمين الاجانب الى المحاكمالقنصلية ، وكانت هذه المحاكم كثير ما تبراهم ، او توقع عليهم عقوبات لا تتناسب مع جرائمهم ، مما جعل العناصر الاجنبية مصدر خطر كبير على الامن والاخلاق من النواحى الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .وكانت القضايا المقدمة للمحاكم القنصلية يحكم فيها طبقا للقانون الدوليالتى تتبعها القنصلية التى تنظر فى القضية ،

وهذا يخالف روح العدل الذى يقضى ان يعامل سكان البلد الواحد بمقتضى قانون واحد .وقد اراد اسماعيل وضع حد لهذه الفوضى فارسل نوبار باشا الى اوربا لمفاوضة الدول فى تعديل الامتيازات الاجنبية القضائية والمالية ، وقد نجح نوبارفى هذا ، وتكونتلجنة دولية فى القاهرة تحت رئاسته ووضعت مسروعالانشاء المحاكم المختلطةومنحت للتقاضى سنة ١٨٧٦م ويقوم بالقضاء لهذه المحاكم قضاهمصريون واجانب وتصدر احكامها باسم الحكومة المصرية وتقوم بالفصل فى القضايا المدنية والتجارية ، اما القضايا الجنائية مناختصاص المحاكم القنصلية ، وفى سنة ١٨٦٩م انشا اسماعيل مجلسا نيابيا ومجلس شورى النواب اختلفت الاراء حول الاسباب التى دعت الى اقامته وعزى ذلك الى رغبة اسماعيل فى الظهوربمظهر الحاكم الدستورى بما يسهل عليه الحصول على القروضمناوربا ، كما عزى الى رغبته فى وضع اعيان الاقاليم فى قضيته، ولما كان الاعيان فى الاقاليم لم يعتادوا ان يرفعوا اصبعا فى وجهحاكم فان الدافع الحقيقى الذى يمكن ان يعزى اليه انشاء المجلسهو رغبته فى الاشراك الاعيان فى سياسته المالية فيقررون معه مايرى اقراره .ولقد اتخذ اسماعيل كافة الاحتياطات لوضع هذا المجلس تحتسيطرته فجعل اراؤه استشارية يحق له ان يقبلها او يرفضها وجعل فى يده وحده حق دعوة المجلس او تاجيل انعقاده وفض جلساته ،وكان المجلس لا يجتمع الا نادرا ، وفى مجال النشاط الاقتصادى حصل اسماعيل واسرته فى مدة قصيرة على خمس الاراضى المزروعة التى حاول ان يحصل منها على اكبر قسط من المحصول باستيراد الآلات الزراعية من الخارج وتسخير الفلاحين .ولما كانت الاراضى وحدها لا تفى بمطالب

اسماعيل ، حاولان يجتذب راس المال الاجنبي ولو بفوائد باهظة وكانت النتيجة ان اخفقت سياسة اسماعيل الاقتصادية وتحولت الى وسيلة لابتزازالخزانة العامة فلجا الى الاستدانة ، وترجع ديون اسماعيل الى ظروف علاقاته بالباب العالى وما تحملته مصر فى سبيل قناةالسويس .وهكذا دفع اسماعيل مصر نحو هاوية الافلاس وكان هذا مقدمة للتدخل الاجنبى . دعت سوء الاحوال المالية كما دعت مصالحانجلترا وفرنسا الى اضطرار الخديوى ان يامرنوبار ان يؤلف نظارة فى سنة ١٨٧٨م تعاونه فى الحكم وتشترك معه فى المسئولية فتالفت النظارة وكان من بين اعضائها ناظر انجليزللمالية ، وناظر فرنسللاشغال حتى تتساوى المصالح الانجليزية والفرنسية فى التسويات المالية والسياسية ، ولكن هذه النظارة لمتفلح فى اصلاح حالة البلاد المالية اذ ارادت ان تنقص من مصروفاته الحكومة فاحالت ٢٥٠ ضابط من ضباط الجيش البالاستيداع بنصف راتب ، فقام هؤلاء الضباط بمظاهرة خطيرة.وسارعوا الى نظارة المالية وقبضوا على نوبار وناظر الماليةالانجليزية واهانوهما ، وادى هذا الحادث الى سقوط وزارة نوبار ،وتالفت نظارة جديدة برئاسة الامير توفيق وبقى فيها الناظرونالاجنبيان ، وقد بدات الحالة تتحسن حتى اراد ناظر المالية الانجليزى اصدار قرار مالبافلاس الحكومة المصرية ، وحينئذراى الزعماء المصريين من اعضاء مجلس شورى النواب والاعيان ضرورة اسقاط هذه النظارة ، وتاليف نظارة مصرية بحتة برئاسة شريف باشا وبرضاء المصريين وبدات هذه النظارة باصلاحات منها :وضع دستور للبلاد ، واصبح الناظر بمقتضاه مسئولا امام مجلس شورى النواب ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذى اقترحهنواب البلاد واعيانهم . ولكن الدول الاوربية لم ترض عن

قيامنظارة مصرية بحتة ، وطلبوا من الخديوبادخال عناصر اجنبية فيها ولكنه رفض . فلما لم يقبل عرضت عليه الدول ان يتنازل عن العرش مقابل راتب سنوى ، فرفض الخديوى ذلك ، ولكن السلطان اخذ براى الدول وعزل اسماعيل وولى ابنه توفيق فى يونيو ١٨٧٩م وسافر اسماعيل منفيا الى ايطاليا ثم انتقل بعد ذلك الى الاستانة حيث مات سنة ١٨٩٥م ونقلت رفاته الى مصر .

الفصل الرابع

مصر والثورة العرابيـة

بعد عزل اسماعيل تولى الحكم توفيق اكبر انجاله واستقالة نظارة شريف باشا لتترك له الحرية فى اختيار نظارة جديدة . ولكن الخديوى توفيق طلب من شريف تاليف النظارة الجديدة فقبل ، على ان تحكم نظارته بمقتضى دستور جديد . ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور الجديد ،الذى يقضى بان يكون هناك مجلس نواب يكون له رايفى ادارة البلاد ، رفض الخديوى توفيق ، بناء على تحريض من قناصل الدول ، فاستقالت النظارة وتالفت نظارة جديدة برئاسة رياض باشا ، وحكمت هذه النظارة الجديدة البلاد حكما مطلقا ، يوافق نزعة الخديوى ، واهملت مجلس شورى النواب ،بهذا ساءت علاقة الخديوى بالشعب اذا اقصى الخديوى ممثلي الشعب عن عملهم فى ادارة الحكومة واتبع طريقة الحكم المطلق واتخذ سياسة من شانها السماح للنفوذ الاجنبى بمزيد من التدخل فى شئون مصر من بينها اعادة انشاء المراقبة الثنائية ورفض اللائحة الاساسية (الدستور) لمجلس النواب ووضع توفيق نفسه تحت حماية انجلترا وفرنسا .ونتيجة لذلك انتشر التذمر بين المصريين ضد حكومة توفيق ،وكره المصريون نظاما اعتبروه امتدادا للظلم الذى تحمله لصالح الاجانب . وصار المصريون بخطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الخديوى المستسلم للنفوذ الاجنبى ، فظهر دور الجيش الفعال فالحركة الوطنية فيما عرف بالثورة العرابية تلك الثورة التى تضافرت عوامل متعددة لكى تنفجر فى النهاية ، من بين تلك العوامل

تسريح الوفا من الجند ومئات من الضباط ، هذا الى الجانب ان عثمان رفض ناظرا الجهادية ، اصدر لائحة يتم بمقتضاها عدم ترقية المصريين الى الدرجات التى يستحقونها ، بينما يرقى الجراكسة الى اكثر مما يستحقون .وعندما اراد قادة الضباط احمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى الاحتجاج على ما عرف بحادثة ثكنات قصر النيل حيث قبض على هؤلاء الزعماء الثلاثة مما حرك قوة مصرية حاصرت الثكنات واطلق سراح عرابى وزملاؤه الذين توجهوا الى سراى عابدين حيث تمكنوا من تحقيق طلبهم بعزل عثمان رفقى وتعيين محمود سامى البارودى ناظرا للحربية المعروف بنزعته الدستورية وتقويمه للعناصر الاقتصادية المصرية .ولكن نظارة رياض باشا لم تكن راضية عن حركة الضباط المصريين فاخذتتكيد لهم وتنتهز الفرص لعقابهم مما دعا الى استقالة البارودى وحينئذ اراد الضباط اسقاط الوزارة ، فاتصل عرابى بنواب البلاد واعيانهم وحصل منهم على توكيد بالمطالبة بالدستور وخصوصا انهم جميعا قد تاثروا بالحركة الفكرية التى سارت فى الدول المتمدينة ، كما تاثروا بتعاليم السيد جمال الدين الافغانى ، الذى بدا بنشر تعاليمه عن الحرية فاعتنقها الشعب المصرى وبعض افراد الجيش. وفى ٩ سبتمبر ١٨٨١م قام الجيش بمظاهرة فى ميدان عابدين ونقل عرابىللخديوى طلب اسقاط وزارة رياض باشا وعودة الحياة الدستورية ،وتشكيل مجلس النواب ، وزيادة الجيش الى الحد الذى سمحت به تركيا (١٨ و٠٠٠ جندى) وقد أجاب الخديوى هذه المطالب فامر شريف باشا بتاليف النظارة الجديدة نتيجة لكل هذا تطور التدخل الاجنبىفى مصر على النحو التالى :

اولا : ارادت تركيا استغلال احداث مظاهرة عابدين وما تلاها لكىتحتل مصر بقوات عثمانية ، ولكن انجلترا وفرنسا عارضضتا هذاالاتجاه العثمانى .

ثانيا : رغم ان انجلترا كانت تحكمها وزارة من حزب الاحرار الذى كان من مبائه عدم التدخل فى مصر تدخلا عسكريا ، الا انها بداتتعتنق فكرة التدخل اللمسلح المنفرد

ثالثا : اما فرنسا فكانت تؤمن بضرورة التدخل السلح فى مصر ربقاء النفوذ الاجنبى ، ولكن هذا التدخل يتم بمشاركة انجليزبةفرنسية فقط ونع تركيا من التدخل . وقدم شريف باشا دستوروافق عليه الخديوىتوفيق ، ومجلس النواب فى اواخر سنة ١٨٨١م ولكن مجلس النواب اختلف مع الوزارة على بعض نصوص الدستور ، اذ لم يكن هذا الدستور يعطى المجلس الحق فى مناقشة الميزانية ، فاراد المجلس ان يصل على هذا الحق ، ولكنالوزارة ابت تعديل الدستور خوفا من الاحتكاك بين النواب والمراقبين الاجانب .وحينئذ ارسلت انجلترا وفرنسا مذكرة مشتركة اولى للخديوىفى ٧ يناير ١٨٨٢م تعرفان فيها عليه مساعدتهما ضد مجلسالنواب وتاييد همالله فى موقعة المعارض للحركة الوطنية وتوعدنابالتدخل المسلح اذا لزم الامر للابقاء على نفوذ وسلطة الخديوى.

وكان من الطبيعى ان يواجه المصريون المذكرة بالسخط لانهاانكرت عليهم الاستمتاع بالحرية التى علقوا عليها الامالفى تنظيمحكومتها الداخلية . وترتب على قبول الخديوى المذكرة المشتركةان اشتد سخط المصريين على الخديوى . كما ترتب عليها ان وجدت جبهة متحدة من الحزب الوطنى

والجيش ومجلس النواب ضد تدخل انجلترا وفرنسا .وفى نفس الوقت كانت الحركة الوطنية (العرابية) تتعرضلمؤامراتداخلية الى جانب المؤامرات الانجليزية والفرنسية ، فقدنجم عن موقفشريف باشا ضد مجلس الاعيان ان استقال شريفوتالفت نظارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى واختير احمد عرابى ناظرا للحربية مما حرك الانجليز والفرنسيين لمهاجمة الحركة الوطنية المصرية مستغلة ما عرف بالمؤامرات الجركسيةالتى دبرها الضباط الجراكسةفى الجيش المصرى للتخلص منعرابى وزملائه من رؤساء الحزب العسكرى واخذت كلا من إنجلترا وفرنسا تحرضان الخديوى ضد عرابى بسبب موقفه من الضباطالشراكسة المتامرين بنفيهم خارج البلاد وتجريدهم من رتبهمونياشينهم ، مما ادى الى قيام نزاع بين الخديوى وكان على راسهؤلاء سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب ، وكانت تلك فرصة مواتية لانجلترا وفرنسا لتنفيذ مخططها لضرب الحركة الوطنية وابقاء النفوذ الاجنبىفى مصر قويا .اتفقت كل من انجلترا وفرنسا على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة فى مياه الاسكندرية تاييداللخديوى ضد الحركة الوطنية .وبالفعل وصلت سفن الاسطولين الانجليزىوالفرنسالى الاسكندريةفى ٢٠ مايو ١٨٨٢ م وتقدمت الدولتان استنادا لقوتها_ بمذكرة مشوتركة ثانية فى ٢٥ مايو واعتبرت بمثابة انذار نهائي للوطنيين المصريين جاء فيها :طلب استقالة النظارة التى يراسها محمد سامى البارودى ، وابعاد احمد عرابى عن القطر المصرى مؤقتا ، ونفى عبد العال حلمى وعلى فهمى فى داخل القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم ومرتباتهم .وقبل الخديوى المذكرة فاستقال البارودىفى يوم ٢٦ مايو ،وتشكلت وزارة جديدة فى ٢٠ يونيو واختير عرابى ناظر للحربية والبحرية وازاء ذلك لجات فرنسا الى الدعوة لعقد مؤتمر

فالاستانة من اجل ايجاد حل للازمة المصرية للمحافظة على حقوق كل من السلطان العثمانىوالخديوى والاتفاقات الدولية والترتيبات الناتجة منها مع الدول الاوربية ، واحترم الحريات التى منحتها للشعب المصربالفرمانت الصادرة من السلطان ونمو نظام الحكم المصربنموا حكيما . وكانت فرنسا تسعى بهذه الدعوة الى عدم تركالفرصة للتدخل الانجليزفى مصر.ولكن تضارب المصالح بين الدول المشاركة فى المؤتمر أدى الى تعثر اعمال المؤتمر ، بينما تجرى الامور بسرعة لينفرد الانجليز بضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ م . وفى ٢٠يوليو اقال الخديوى توفيق عرابى من الوزارة . ولكن الشعب المصرى قرر مواصلة الدفاع عن البلاد بزعامة عرابى ، الا انالغلبة كانت فى النهاية للقوات الانجليزية التى فشلت فى دخول البلاد عن طريق كفر الدوار ، فاحتلت السويس فى اوائل أغسطس بامر منالخديوى ، وتغلبوا على جيش عرابى بالتل الكبير فى ١٤سبتمبر ثم احتلوا القاهرة فى ١٥ سبتمبر.وكان انفراد انجلترا باحتلال مصر متمشيا مع رغبتها فاستمرار سيطرتها على الامور فى مصر او على الاقل يكون لها النفوذ الاعلى ، وقد اخطا الوطنيون المصريون التقدير عندمااعتبروا نزاعهم مع الخديوى مسالة داخلية لا يجب ان تنال اهتمامالدولة للدرجة التى تستدعى الدولة فى شئونهم ووجه الخطر فى هذا التقدير ان المسالة المالية فى خطوطها العريضة لم تكن الاستارا فى الحقيقة يخفى ورائها تنازعا سياسيا بين انجلترا وفرنسا خصوصا على الاستئثار بالنفوذ الاعلى فى مصر ، لم يلبث ان زادت حدته فى السنوات الاخيرة فى عهد الخديوى اسماعيل .ويعلق تريل Traillعلى وقوع الاحتلال البريطانى لمصر بانه عندما انتزعت السلطة من الخديوىعللى يد عصيان عسكريوظهر كانما قد صار هناك خطر داهم بان

تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندسية الى يد مجلس ثورى صار فى حال ادراك ان ازمة قد تنشا وذات طابع يهدد مصالحنا الامبراطورية لدرجة انه ما كان بوسع اية حكومة بريطانية مهما كان اتجاهها السياسى ان تقفدون حركة خاصة وان فرنسا قد احتلت تونس عام ١٨٨١ م .

وهذا الراى الذى ساقه تريل لحدوث الاحتلال البريطاني لمصر . وهو بتبرير غير مقبول . وقد انزعجت اوروبا الخطوات السريعة التى اتخذتها انجلترا والتى انتهت باحتلال القوات البريطانية لمصر . كما ان روسيا استاءت من الاجراءالبريطانى واعتبرته خروجا على سياسة الاتحاد الاوروبى ، كما ان صحف برلين هاجمت بشدة وانكرت تاييد الحكومة الالمانية لانجلترافى هذا العمل .حدث الاحتلال البريطانى لمصر مناقضا لكل المبادئ البريطانيةالمعلنة وحتى تبرر انجلترا احتلالها لمصر انساقت فى حماية اوروبية لتشويه سمعة الحكم فى مصر ، ووجدت ان من صالحها ان تستمر هذه الحملة الشوهة لسمعة الحكم المصربولاظهار عجز البلادعن ادارة شئونها عموما . وذلك لتبرير او تسويغ حادث الاحتلال البريطانىلنفسه . وادعت انجلترا بان احتلالها لمصر مؤقت من باب الهاء المصريين عم المقاومة وامتصاص غضب الدول الاوربية خاصة فرنسا والروسيا ، مما دفع انجلترا الى الحصول على تاييدالالمان فى مواجهة العداء الفرنسى الصريح للاحتلال الانجليزىلمصر .ومنذ عام ١٨٨٤ م طلبت فرنسا من انجلترا سحب قواتها من مصر ، فوعد اللورد جرانثيل وزير الخارجية البريطانية بان الانسحاب سيتم بداية عام ١٨٨٤م ، التى دخلت انجلترا فى مفاوضات مع تركيا عام ١٨٨٦م من اجل الجلاء عن مصر ،واستمرت

المفاوضات عاما كاملا ثم عقدت اتفاقية نصت على جلاءالقوات البريطانية خلال ثلاثة اعوام ، ولكن انجلترا اشترطت ان يتاح لها تاخير الجلاء اذا حدث خطر خارجى او داخلى ايضا ولكنالسلطان العثمانى اعترض على موقف انجلترا ، ومن ثم لم يتم التوقيع على الاتفاقية وبقيت قوات الاحتلال البريطانية فى مصر بقاء ولاية عثمانية .وبعد عام ١٨٨٧م طرحت فرنسا وتركيا مرارا قضية الجلاءعن مصر وظل الانجليز يقدمون باتمرار مختلف انواع التاكيدات الشفهية بعزمهم على الجلاء الا انهم واصلوا البقاء فى مصر . ولم يحدث تغيير جذريفى هذه القضية الا عام ١٩١٤ حينما عقدتفرنسا بالاتفاق مع انجلترا الاتفاق الودى الذى نص على ان تترك فرنسا الانجلترا حرية العمل فى مصر ولن تطلب منها تحديد اجل معين للاحتلال الانجليزى لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش .على ان فشل تسوية المسالة المصرية بين انجلترا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء فى مصر فى الوقت الذى اشتدفيه التنافس بين الدول الاوربية لاستعمار افريقيا فاستمرت تمارسادارة مصر من خلال الحماية المقنعة ، واصبح المعتمد البريطاني فى مصر هو الحاكم الفعلى فهو الذى يختار كبار الموظفين الانجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية . وفى عام ١٨٨٨ عقدتمعاهدة القسطنطينية بخصوص الملاحة فى قناة السويس بعدمفاوضات استمرت ثلاث سنوات ، وقد نصت على ان قناة السويس ستكون حرة ومفتوحة للملاحة باستمرار سواء اكان ذلك فى وقت الحرب ام السلم لجميع البواخر التجارية والحربية ، وتمثلت سياسة الاحتلال البريطانى الداخلية فى مصر الغاء المراقبة الثنائية على شئون مصر المالية ، ولم تشا انجلترا ان تسمح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد ان اصبحت

سيطرة انجلترا على مصركاملة.وبعد ان استولى الانجليز على مقدرات الامور فى مصر عملوا على تحويلها الى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن فدعا ذلك الى انشاء اعمال انشائية واسعة للرى على حساب مصر وحين اطمانت انجلترا الى الوضع فى مصر اتبعت سياسة السيطرة على كل مرافق البلاد وذلك عن طريق تعيين موظفين انجليزواوربيين ياتمراونباوامرها دون اوامر الحكومة المصرية وزاد عدد الموظفين الانجليز والاوروبيين وزاد نفوذهم لدرجة التعالىبصورة وضعها اللورد مرومرفى تقرير عام ١٩١٤م بقوله : "يحسن بكل بريطانى موظف فى الحكومة المصرية ان يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد ، وهذه الظروف ينتجعنهابالضرورة ان يكون الاوروبى متقدما والمصرى تابعا له حتىولو كانمنصب الاوروبى دون منصب المصرى اسما ، وان القيادة للموظفالاوروبى بالضرورة " .وقد وضع " دوفرين اساس سياسة انجلترا فى مصر فى التقرير الذى وضعه لتنظيم الادارة المصرية ، كان يستهدف من ذلك تاكيد السيطرة الانجليزية على مصر ، وراى اناهم الوسائل لتحقيق ذلك صبغ الادارة المصرية بالصبغة الانجليزي. كما حدد التقرير ملامح النظام سبه النيابى الذى اراده الانجليز لمصر ، ويعتمد على ثلاث انواع من المجالس :(١ – مجالس المديريات . ٢ – مجالس شورى القوانين .

٣ – الجمعية العمومية .

وقد اشتمل التقرير الى جانب ذلك دراسة مسائل اخرى مثل الضرائب والرى والتعليم. وقد اسندت انجلترا مهمة تنفيذهذه الإصلاحات البريطانية الى اللورد كرومر المعتمد البريطانىفي مصر . واخذتاعداد الموظفين الانجليز

تتزايد بعد ذلك . واتبعالانجليز سياسة الاستعانة بالمفتشين فى الاقاليم والمديريات وبخاصة فيما يتعلقبنظارتى الاشغال والداخلية . ولم يكن التقاءالموظفون المصريون نتيجة لهذا النظام الذى اقامه الانجليز يعرفون حدود اختصاصهم وان النتيجة الطبيعية لكل هذا ادى الى انخفاض مستوى المعيشة ونتشار الجهل والفقر والمرض . وكان لهذه التنظيمات اثارها الاقتصادية والاجتماعيةوالسياسية .

الاثار الاقتصادية :

١ – اهمال الصناعة وتحول المصريين عن الاهتمام بها ، وتتبع ذلكان كسبت انجلترا سوقا لمصنوعاتها واصبح القطن المورد الذى يعتمد عليه الفلاح . هذا ادى الى جانب خضوع الاقتصاد المصرى بأكملهتحت السيطرة البريطانية ، وكان من نتائج هذه السياسة :(ا– استحواذ بريطانيا على معظم صادرات مصر . ب– حرمان البلاد من زراعة الدخان . ج– اتجاه اصحاب رؤوس الاموال الى تملك الاراضى الزراعية مما خلق طبقات الاقطاع وادت الى تدهور احوال الفلاح الصغير والاجير الزراعى .وفيما يتعلق بالصناعة فقد تدهورت بسبب تضييق الخناق عليها ، فلم تجد لها متنفسا الا فى انواع صغيرة منها واتباعهم الاساليب القديمة فى الصناعة ، كما ان سلطات الاحتلال فتحت ابواب الجمارك المصرية امام السلع الانجليزية وكانت تعتبر ان مصر بلد زراعى لا صناعى نتيجة لعدم وجود مقومات الصناعة بها .

***الاثار السياسية والاجتماعية** :

كانت سلطات الاحتلال قد ادت الى تنمية الزيادة فى عدد افرادطبقة كبار الملاك وهم من اطلقت عليهم اصحاب المصالح الحقيقية وكانوا لا يملكون ما يقرب من نصف الاراضى الزراعية . وفيما يتعلق بالطبقةالوسطى المثقفة فقد وجهت سلطات الاحتلال جهودها لاضعافها وذلكعن طريق نشر نوع من التعليم المتوسط لا اثر له فى ارتقاء الشعب ، هذا ادى الى وجود هوة بين طبقة كبار الملاك وطبقة صغار الملاك .وبوفاة الخديو توفيق ولية الخديو عباس حلمىالثانى سندالخديوية (١٨٨٢) بدا طور جديد فى سياسة انجلترا اذ اخذ عددالموظفين الانجليز يتزايد فى الادارة المصرية وذلك تنفيذا لما يريد ادخاله من اصلاحات وذلك لان سلطات الاحتلال ما كانت تثق فى جس نوايا الخديو عباس الذى كان يتوق بحكم تربيته العسكرية فى بلاط فيينا والنمسا الى الحكم الشخصى و التخلص من السيطرة الانجليزية المفروضة على دولاب العمل فلم يشا التعاون مع سلطات الاحتلال .وقد راى اللورد كرومر انعباس حلمىالثانى ينزع الى الاستقلال فاراد ان يقضى على هذه النزعة فى مهدها فطلب منانجلترا ارسال فرقة انجليزية الى مصر فوصلت فى ٢٣ يناير١٨٩٠ وعندئذ بدا اللورد مرومؤ يجاهر بالتدخل الاجنبى لحماية مصلحة الاجانب فى مصر وحقوق بريطانيا فى الاستمرار فى الاصلاحات التى تنوى اتمامها طبقا للسياسة التى وضعها المندوب السامىفى عهد ابيه .ولا جراء فى ان الخديو عباس الثانى اعتنق مبدا الوطنية المصرية من اول نشاته وعمل على تحقيق المصالح المصرية فى بدء حكمه والنهوض بمطالب البلاد ولو كان ذلك مخالفا لسلطان تركيا او العتمدالبريطانى او قنصلها العام . كذلك ساعد على تكوين بعض الجمعيات والاحزاب حتى اصوات الامة بالمناواتباستقلال اللاد ضد اللورد

كرومر وسياسته وقد اراد اللورد مرومر ان يجعل من عباس الثانى توفيق باشا مرة اخرى ولكن محاولاتهباءت بالفشل ، ولكن الخديوى عباس حلمىالثانى غب فى انيحافظ على كرامته وان ينهض بمصر نهضة اهلية وطنية ، فبدا حكمه بنشاط وصراحة ادت الى زيادة الثروة واستتباب العدالة وتخفيض الضرائب ونشر الامن والاهتمام بالتعليم . وكان عباس حلمى يعتمد فى تحقيق هذه السياسة على تشجيع رجال الحزبالوطنى ورجال حزب الشعب وحزب الاصلاح ورجال الدين ومسايرة الانجليزفىالنواحىالتى لا تتعارض مع تحقيق سياسته ،وبداتالنهضة التجارية والزراعية والصناعية تدب فى روحالمصريين اذتحسن انتاج الاراضى الزراعية وعادت التجارة باجزل الارباح علىاصحابها ، كما ان الصناعة عادت على المشتغلين بهابفوائد جزيلة .وبعد معارضات كثيرة بين الخديو عباس واللورد كرومر استقام الحال فتظاهر عباس حلمى بالخضوع للسياسة الانجليزية خاصةبعد ان سويت فرنسا مشاكلها مع انجلترا ١٩٠٤م غير ان الراى العاممثلا فى الصحافة المصرية تولى المعارضة ، فاخذ ينتقد السياسة الانجليزية ويقوى الحركة الوطنية التى كان يقودها فى ذلك الوقت الزعيم مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى الذى تلخصت مبادئه فى جلاء الانجليز عن مصر ونشر الحكم الدستوريفيها ، اضف الى هذا ان الشيخ على يوسف عمل على تاليف وفدمصريفى سنة ١٩٠٥ للسفر الى انجلترا وبسط القضية المصرية امام النواب الانجليز ، وعاونه فى ذلك المستر موزلى الذى كان قاضيا فى المحاكم المصرية ، واستقال لخلاف وقع بينه وبين اللوردكرومر . وتنفيذا لهذه السياسة اتصل الشيخ على يوسف بالسير هتكر هتين عضو مجلس النواب البريطانى ، واستمرت المراسلاتبين الشيخ على يوسف حتى

سنة ١٩٠٧ حين سافر الشيخ على يوسف على راس اول وفد مصرى ، وكانت مطالب هذا الوفد هى :

اولا : اعلان الدستور ثانيا : الغاء الامتيازات الاجنبية .

ثالثا : نقل اختصاص المحاكم المختلفة الى المحاكم الاهلية .وكان مناثر وقوف الروح الوطنية فى وجه الاحتلال ان اضطر اللورد كرومرالى الاستقالة فى سنة ١٩٠٧ فخلفه السير الدنغورست الذى اراد ان يقضى على الحركة الوطنية باتفاقه معالخديو عباس واضطهاد زعماء الحركة ، ففى فترة وجوده يحضر عرض على الجمعية التشريعية سنة ١٩٠٩ مشروعا يقضى بمداجل شركة قناة السويس ٤٠ سنة اخرى ولكن الجمعية رفضته .وقد كان الخديو عباس يناصر الحركة الوطنية ، ولكن المصريين عملوا على الاتصال بانجلترا مباشرة فقام فى سنة ١٩٠٨ الى لندن وفد مصربدعى (الوفد الاباظى) برئاسة اسماعيل باشا اباظهوقد قابل هذا الوفد ادوردجراى وزير الخارجية البريطانية وعرض عليه الوفد المصرى المطالب الوطنية ومنها ان يكون راأعضاء مجلس الشورى قطعيا لا استشاريا .وفى سنة ١٩١١ مات غورست فخلفه اللورد كتشنر الذى اضطهد الوطنيين وارداد التقليل من سلطة الخديو عباس وبقى معتمدا انجلترا حتى قيام الحرب العالمية الاولى ١٩١٤م . ولكن الوطنيين المصريين طالبوا باستقلال مصر فى سنة ١٩١٢ عندما كانت تركيا منهمكهفى حربها مع ايطاليا فاجتمع سعد زغلول واحمدلطفى السيد وعدلى يكن وكونوا وفدا قابل المعتمددالبريطانى وحادثوه فى هذه الفكرة على ان تضمن بريطانيا هذا الاستقلال بمعاهدة بين البلدين . ولكن الحكومة البريطانية كعادتها لم توافق

،وقد كانت الحرب العالمية الاولى من اكبر العقبات فى سير الحركة الوطنية اذا اخمدت هذه الحركة اثناءها .لقد نشبت الحرب فى اغسطس ١٩١٤ بين النمسا والمانيا والمجر وتركيا من جهة وفرنسا وانجلترا من جهة اخرى ، ولما كان الخديو عباس حلمىفالاستانة منعته الحكومة البريطانية منالعودة الى مصر بحجة انضمامه الى اعدائها فى الحرب ، وانتهزت هذه الفرصة واعلنت الحماية على مصر ورفع السيادة التركية عنهافى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ كما اعلنت الاحكام العرفية وعزل الخديوعباس حلمىالثانى وتعيين عمه الامير حسين كامل سلطانا على مصر .وقد ظل الخديو عباس حلمى بعيدا عن مصر متنقلا بيم تركيا وفرنسا وايطاليا وسويسرا واسبانيا وغيرها من الدول الاوربية .وفى سنة ١٩٣١م دارت مفاوضات بين الخديو عباس حلمىوبين الحكومة المصرية انتهت بنزوله عن المطالبة بحقوقه فى ١٢مايو سنة ١٩٣١م، وقررت الحكومة المصرية فى عهد اسماعيل صدقى باشا ان تمد عباس حلمى باشا مقابل هذا التنازل بمبلغ سنوى لنفقاته .

الفصل الخامس

قناة السويس

دخلت بريطانيا ميدان الإستعمار متأخرة عن باقى الدول الأوربية الإستعمارية بنحو قرن من الزمان، ولقد أرجع المؤرخون ذلك لأسباب عديدة منها أنه عند بدء عصر الكشوف الجغرافية أواخر القرن الخامس عشر الميلادى، كانت سيادة البحار فى يد كل من إسبانيا والبرتغال، هذا وقد منحهما البابا اسكندر السادس فى عام ١٤٩٣م حق الكشوف دون غيرهما، ذلك فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا حليفة إسبانيا، لذلك لم يدخل البريطانيون ميدان الإستعمار إلا بعد أن قوِىَ أسطولهم البحرى، ثم انفصل تحالفهم مع إسبانيا أواخر القرن السادس عشر[١]، ناهيك عن أن بريطانيا كانت أشد عناية بالسياسية الداخلية منها بالسياسة الخارجية[٢]. أيضاً كان انشغال بريطانيا بالحروب داخلياً وخارجياً سبباً مهماً في تأخرهم في حركة الكشوف الجغرافية، وبالتالي تأخرهم في حركة الاستعمار. ففي داخل بريطانيا كانت حرب الوردتين (١٤٥٥-١٤٨٥)م وهي حرب أهلية دارت بين عائلتي لانكاستر ويورك، أما في الخارج فكانت حرب المائة عام (١٣٣٧-١٤٤٥)م والتي كانت مع فرنسا.

يعتبر تاريخ قناة السويس هو جزء أصيل من تاريخ مصر، فقد أعطت القناة لمصر طابعاً دولياً منذ حفرها، وكانت سبباً فى إدخال مصر فى تيارات السياسة الدولية من أجل استغلال هذه القناة والسيطرة عليها، وإذا كانت قناة السويس هى أول منطقة تنزل بها قوات الإحتلال البريطانية، فهى آخر منطقة تجلو عنها هذه القوات[٣]، فإنه لا يمكن فصل مسألة قناة

السويس عن المسألة المصرية، وكان لزاماً على بريطانيا لكى تحكم قبضتها على مصر أن تحكم قبضتها أولاً على قناة السويس[٤]، لذلك كانت قناة السويس سبباً فى الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢.

كانت أول المحاولات الجادة لمشروع قناة السويس عندما حاول علماء الحملة تنفيذ مشروع وصل البحرين الأبيض بالأحمر، ولكن نظراً لخطأ جغرافي وقعوا فيه فشلت الفكرة، وفي عام ١٨٤٦م تألفت لجنة دولية من أجل مشروع قناة السويس؛ اشترك فيها بعض المصريين والفرنسيين المشتغلين في الحكومة المصرية، وفكرت اللجنة في وصل البحرين بشق ترعة تخترق الدلتا[٥]، فما كان من فرديناند ديليسيبس إلا أنه أرسل خطاباً إلى البرلمان البريطاني أوضح أنه قد قام بجولة في عدد من المدن الكبيرة فى أوروبا لاستطلاع رأي القوى التجارية والمحلية والعلمية في الخطة المقترحة لحفر قناة السويس وأكد ديليسيبس للبرلمان أن الخطة المقترحة قد حازت على تأييد كبير من كل الفئات السابقة. لذلك طلب من البرلمان تأييد الخطة بصفتها أكبر دولة تجارية وصناعية في العالم حتى يمكنها الاستفادة القصوى من المشروع[٦].

أرسل ديليسيبس خطابا إلى القنصل الهولندي في مصر طالبا منه الاطلاع على المشروع المقترح لحفر قناة في منطقة السويس (وأكد على سرية هذا المقترح) وطلب منه إبداء الرأي والحكم ما إذا كان من الممكن أن يوافق عباس باشا على تنفيذ المشروع أم لا. وجاءه الرد حيث أكد القنصل الهولندي استحالة تأييد عباس باشا للمشروع، وبناءً على ذلك قام ديليسيبس بمخاطبة خبير مالي صديق له وهو "م. بينويت فولد" "M. Benoit

"Fould ، والذي دهش من ضخامة المشروع المقترح خاصة مع فرصة جعل قناة السويس من بين الامتيازات التي تُطلب بها تركيا. على أية حال جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن وبالفعل أعرض عباس حلمي على هذه الفكرة واستغنى عنها بتنفيذ مشروع وصل الاسكندرية بالسويس بالخطوط الحديدية(٧).

ولما تولي سعيد عرض عليه فيردناند فكان ديليسبس دوماً ما يجمل فكرة القناة في عينيه؛ حيث أكد في الدراسة التي أعدها لذلك أن كل من أوروبا والولايات المتحدة ذوو مصلحة في مشروع قناة السويس وحريصون على الحفاظ على الحيادية التامة لها. ثم حاول مغازلة بريطانيا مرة أخري عن طريق مكاتبات بينه وبين شركة الهند الشرقية والتي أكد أكد مجلس إدارتها تأييدها التام لمشروع القناة الذي سيضمن سهولة الانتقال (المواصلات – التجارة) بين بريطانيا والهند(٨).

جاء أول ذكر لقناة السويس بين أروقة البرلمان البريطاني بـ"وستمنستر" في ٢٠ يوليو ١٨٥٥م، ومع ذلك لم يفرد لها جلسة واحدة، بل ولم تكن لها مجرد موضوع في جلسة، وإنما جاء ذكرها في ثنايا الحديث حول العلاقات العثمانية الروسية، وكل ما ورد في ذلك أنه لا يوجد اعتراض على فكرة قرض بغرض حفر قناة فى منطقة السويس حيث أنه في تلك الحالة سيكون لنا الحق الدائم فى التدخل(٩). وهذه إشارة لحقيقة أن فكرة احتلال مصر والاستيلاء على القناة كانت موجودة لدي الوجدان البريطاني.

أما أول ذكر فعال لهذا الموضوع فقد جاء عندما عارضت الحكومة البريطانية مشروع قناة السويس؛ إذ ردد رئيس الوزراء البريطاني فسكونت

بالمرستون ذلك فى مجلس العموم البريطانى فى السابع من يوليو عام ١٨٥٧م، وذلك رداً على سؤال مطروح من قبل العضو هـ. بيركلي "Mr. H. Berkeley" بخصوص إمكانية تأثير الحكومة البريطانية لإقناع السلطان العثماني بالموافقة على مشروع حفر قناة السويس الذي تم الاتفاق عليه بين محمد سعيد باشا و فرديناند ديليسيبس. فأكد بالمرستون على أنه "لا يمكن أن تتدخل الحكومة البريطانية لإقناع السلطان العثماني بالموافقة على هذا المشروع لأنها قد استخدمت بالفعل كل تأثيرها منذ ١٥ عاماً لمنع تنفيذه"(١٠).

يواصل بالمرستون حديثه:" أن مشروع قناة السويس هذا تجاري فاشل (فقاعة) لا يقتنع به إلا أصحاب رؤوس الأموال السذج. فبناءً على معلومات من مصدر موثوق هذا المشروع غير قابل للتطبيق إلا إذا توفرت له مبالغ طائلة قد يستحيل استردادها من عوائد المشروع فى المستقبل." على الرغم من ذلك لا يستند رفض الحكومة البريطانية على هذا السبب، ولكن السبب الرئيسي أن حفر القناة قائم على معاداة مصالح بريطانيا وسياساتها الدائمة مع تركيا؛ حيث أن حفر قناة السويس سيجعل استقلال مصر عن تركيا أمرا يسيراً ." وهو ما لا تريده بريطانيا نظراً لموقفها المساند لتركيا. واستهزأ بالمرستون من اعتقاد ديليسبس أنه قادر على جمع الأموال اللازمة لهذا المشروع من خلال جولاته في المدن البريطانية(١١).

هذا وقد أشار بالمرستون في أكثر من موضع أن هذه القناة ستكون مصدراً للعديد من القلاقل لسنوات كثيرة قادمة، حيث ستقوم القناة بتعقيد المسألة الشرقية أكثر؛ فبريطانيا بالفعل تواجه صعوبات كثيرة فى السيطرة

على الامبراطورية العثمانية و روسيا. فإذا وافقت بريطانيا على انشاء قناة السويس ستزيد الأمور تعقيداً خاصة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع القناة فى وقت السلم و الحرب وعلى من تقع مسئولية إدارة قناة السويس(١٢). ومع هذا فقد جاءت أول معارضة لرأي بالمرستون في ١٧ أغسطس من العام ذاته؛ وذلك أكد جلادستون أن هذا المشروع لا ينبغي النظر إليه من الناحية السياسية، بل يجب التعامل مع كمشروع اقتصادي قد يعود بالنفع على الدول جميعاً وبطبيعة الحال بريطانيا منها بل وأولها(١٣).

أيضاً عندما أُثير الموضوع مرة أخرى بالمجلس فى يونيه ١٨٥٨م، أكد بالمرستون أن ذلك سوف يعمل على انحلال الإمبراطوريتين العثمانية والبريطانية، وفضل السكة الحديد بين القاهرة والاسكندرية لخدمة المصالح البريطانية عن حفر القناة، وفى نفس الجلسة بّين جلادستون ضعف فكرة بالمرستون وأن المجرى المائى أفضل من السكة الحديد، بل كرر جلادستون تأكيده على فكرته وذلك في جلسة العموم بتاريخ ٢٣ أغسطس عام ١٨٦٠م، استمر بالمرستون في رفضه لمشروع قناة السويس مؤكداً أنه واحد من أكبر محاولات الغش والتضليل في العصر الحديث(١٤). كما أكد ممثل الحكومة فى البرلمان بأن سياسة بريطانيا لن تتغير؛ فهى تراقب الموقف وهى لا تعترض على المشروع كونه مشروع تجارى، ولكنها تنظر إليه بالنسبة للدولة العثمانية وإزاء مركز مصر السياسى، كما تم التنديد بقضية "السخرة في القناة" أكثر من مرة، وعليه طالب نواب البرلمان الحكومة بأن تعمل فى وسعها لإلغاء السخرة الظالمة(١٥).

لم تقم بريطانيا بادئ الأمر بشراء أية أسهم لقناة السويس، مثلها فى ذلك مثل النمسا وروسيا والولايات المتحدة، وهو ما جعل هناك ١١٣,٦٤٢ سهماً دون بيع وهو ما كاد يقضى على الشركة فى المهد، لولا أن سارع محمد سعيد حاكم مصر (١٨٥٤-١٨٦٣) لنجدة صديقه ديلسبس[١٦]، واشترى الأسهم البائرة بكامل عددها، وهو ما جعل لمصر ١٧٧,٦٤٢ سهماً ، وفى سبيل تحقيق ذلك اضطر سعيد إلى أن يرهن أراضى كثيرة من أراضى مصر – قال سعيد إنها من أملاكه– لدى مؤسسة مالية فرنسية، ليستدين قيمة الأسهم البائرة.

لكى تفوز بريطانيا بالقدر الكبير فى القناة، قامت بمسرحية بينت كيف تظفر لنفسها بقناة السويس إذا قُدر لها أن تُشق فى عهد سعيد، فقد سجلت مضابط مجلس اللوردات البريطانى عجائب هذه المسرحية، وإليك مثلاً جلسة ٦ مايو ١٨٦١م حيث بيان اللورد "كارنافوز" "Carnavoz" فى مضبطة تلك الجلسة إذ يقول: "أرى أن هذا المشروع بوصفه عملية تجارية مآله الفشل، ومع ذلك لم يتركه أصحابه، ويهمنى أن أوجه نظر المجلس والحكومة إلى أمر بالغ حد الخطورة، وهو جدير بعنايتكم جميعاً، ومن غير حاجة للدخول فى تفاصيل قناة السويس، حسبى أن أذكركم أن تنفيذ هذا المشروع كان أمنية داعبت خيال الكثيرين من الأمراء وذوى التيجان، ولا أعرف مشروعاً أحاطت به المغريات وأهاج الأحلام كمشروع توصيل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، فإنه عمل يفيد التجارة وينقل الحضارة إلى طور جديد، ويفيد المسيحية"، ويقول أيضاً "وبما أن الملاحة بين انجلترا

والهند أهم منها بين الهند وأى بلد آخر، فإن هذه القناة إذا ما استخدمناها ستكون من غير شك أكثر فائدة لانجلترا منها لأى بلد آخر"[١٧].

قال أحد أعضاء مجلس العموم "أن اللورد بالمرستون رئيس الحكومة قد أعلن أنه إذا قدِر لهذا المشروع أن يتم فستكون أقل نتائجه خطراً تقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية"، وقد أجاب المتحدث بلسان الحكومة البريطانية على البيان المتقدم فى مجلس اللوردات بما يلى: "يجب أن نسلم بأن أخطاراً جسيمة تستهدف الإمبراطورية العثمانية من جراء مشروع خطير كهذا فى مصر، ويقسم الإمبراطورية العثمانية ويخلق هيئة أجنبية فى مصر تتمتع بامتيازات خاصة، ولا تخضع للقضاء الوطنى ولذلك أخطار فظيعة لم تستطع أن تخفيها حكومة جلالة الملكة"[١٨].

فى مجلس اللوردات البريطاني أشار اللورد "وود هاوس" "Wood House" ضمن بيانه الذى ألقاه بلسان الحكومة البريطانية "أن حكومة جلالة الملكة ترى من الأنسب ترك الأمر لتقدير الباب العالى وهو على اتصال بوالى مصر بهذا الخصوص والذى ترجوه الحكومة هو العدول عن المشروع" ومما سجلته مضبطة مجلس اللوردات على لسان اللورد "الينبرون" قوله معبراً عن سياسية الحكومة البريطانية وقتئذ: أن بوسفوراً واحداً جر علينا المتاعب، والمشروع الذى نحن بصدده ليس إلا بوسفوراً آخر يضع الفرنسيون أيديهم عليه، وواجبى أن أعلن من الآن أن مسعاهم سيبوء بالفشل، ولكن ماذا يحدث إذا كُتِب للمشروع النجاح؟ بهذه القناة يستطيع الفرنسيون أن يرسلوا إلى بحار الشرق أسطولاً فى خمسة أسابيع، فى حين أن ذلك يتطلب منا ما لا يقل عن عشرة أسابيع، ففى حالة الحرب يستطيع

الفرنسيون أن ينزلوا فى السويس ويقطعوا فى مصر الطريق بيننا وبين الهند ولا تستطيع مصر أن تقف على الحياد"، وبهذا فإن الانجليز يفكرون فى قناة السويس رغم رفضهم لحفرها لأنها ستهدد طريقهم إلى الهند[١٩]، بل لقد أكد اللورد بالمرستون فى إحدى خطبه أنه متى تم حفر قناة السويس فإن بريطانيا ستكون مضطرة إلى إحتلال مصر[٢٠].

اعتلى إسماعيل باشا عرش مصر (١٨٦٣-١٨٧٩)م بعد محمد سعيد، وفى عهده عهده زادت ديون مصر، ففي ٣٠ أبريل ١٨٦٦م وطبقاً لما جاء في تقرير "هيل" قنصل الولايات المتحدة الأمريكية لوزارة خارجيته، إن مجموع ما تحملته الحكومة المصرية لاسترداد الأراضي التي كان سعيد قد تبرع بها للشركة لا يقل عن ٣٥ مليوناً من الدولارات؛ أي ثلثي ما تمتلكه الشركة على الأقل، وأكد على أن العبئ المالي الذي تحملته مصر في إنشاء القناة يبلغ ١١٤ مليوناً من الفرنكات، وازدادت تلك الديون بحفلة افتتاح قناة السويس للملاحة فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩م[٢١].

نصح ديليسبس الخديو إسماعيل ببيع أسهم مصر لمالين فرنسيين بدلاً من رهنها، وما أن قَبِل إسماعيل هذه النصيحة، حتى بدأت بريطانيا فى التحرك، ففى ٢٤ نوفمبر ١٨٧٥م عرض رئيس الوزراء البريطاني بنجامين دزرائيلى لشراء نصيب الخديوى إسماعيل المُفلس فى أسهم القناة[٢٢]. حيث أن الخديو بدأ يطرح أسهم مصر الـ٤٤٪ في شركة القناة للبيع. وبهذه الفرصة استطاع دزرائيلي في العام التالي لتوليه الحكم موازنة فرنسا بل والتفوق عليها حيث تمكن من تأمين المبلغ اللازم لشراء الأسهم المصرية

في القناة وقدره أربعة ملايين جنيه إسترليني، اقترضها باسم حكومته وعلى مسؤوليته الخاصة.

أعلن دزرائيلى بأنه المسئول عن تدبير المبلغ حتى ولو رفض البرلمان، لذلك توجه لاقتراض المبلغ من اللورد اليهودي ليونيل ناثان روتشيلد، ووافق بيت روتشيلد على إقراض الحكومة البريطانية مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بفائدة سنوية مخفضة قدرها ٥% وسمسرة قدرها ٢,٥%، وذلك لأن مجلس العموم البريطاني كان حينها في إجازة رسمية وكذاك الخزانة البريطانية لم تكن تستطيع تدبير وتقديم هذا المبلغ الذي أراده أن يكون سرا، وخلال ٢٤ ساعة من اتفاقية القرض بين دزرائيلي وعائلة روتشيلد كان المبلغ يسير باتجاه الخديوي إسماعيل على الباخرة «بليموث» قبل أن تبدأ رحلتها العادية إلى الإسكندرية[٢٣].

لما أحس زعيم حزب المحافظين البريطاني بحجم الصفقة التى قام بها، كتب فى ٢٤ نوفمبر ١٨٧٥م للملكة فكتوريا يعبر عن هذه الفرحة، وفرحت الملكة بذلك أيضاً فرحاً عظيماً، وجائتها التهانى من دول أوربا باستثناء روسيا التى أرادت أن تجامل فرنسا، واعتبر "ليوبولد" ملك البلجيك هذا العمل كأعظم حادث فى السياسية الحديثة، كما فرِح بالصفقة الرأى العام البريطانى حتى المعارضة من الأحرار فرحوا بذلك ولم يهتموا بانتقاد جلادستون زعيم المعارضة للحكومة على هذه الصفقة، وأن رأيه لا يمثل حزب الأحرار[٢٤].

كان ديزرائيلى مقتنعاً بأن قناة السويس خطوة هامة جداً للإمبراطورية البريطانية، حيث أن القناة تمثل الطريق الأمثل للوصول إلى مستعمرة

الهند[٢٥]، فقدم الأمر إلى مجلس الوزراء البريطانى الذى نظر فى الموضوع ووافق على الثمن[٢٦]، وآلت الصفقة إلى الحكومة البريطانية فى ٢٥ نوفمبر وتم توقيع العقد فى القاهرة بمبلغ ١٠٠ مليون فرنك، وعليه إنتقلت أسهم مصر إلى بنك إنجلترا فى صناديق مصفحة[٢٧]، وأصبح لبريطانيا خمسى الأسهم فأصبحت بذلك أكبر مساهم فى قناة السويس، وكانت الصفقة ١٧٧,٦٤٢ سهماً وهى الأسهم التى كانت تملكها مصر بالفعل وتبين أنها تنقص ١٠٤٠سهماً فقدت ولم يُعرف سارقها، فخُصم ثمنها وتعهدت بريطانيا بسداد ٣,٩٧٦,٥٨٢ جنيهاً . وكانت هذه هى الخطوة الأولى نحو التدخل البريطانى فى شئون مصر[٢٨]. وعليه ازداد اهتمام بريطانيا بمصر بشكل كبير.

كان دزرائيلى يرى أن هذه الصفقة ستجعل لبريطانيا السيادة على الموقف والذريعة التى تبرر تدخلها فى شئون مصر الداخلية الغارقة فى الديون فيما بعد، وهكذا حققت بريطانيا هدفها الرئيسى فى الحصول على حق الإشراف على مرفق القناة حين ارتفع عدد الأعضاء الانجليز فى مجلس إدارة الشركة إلى الثلث، فى الوقت الذى مثلت فيه إنكساراً فرنسياً فى الشرق الأوسط، ولقد خطب أحد أعضاء مجلس العموم وهو السير نورث كوت "North Cote " مؤكداً إن شراء بريطانيا هذه الأسهم هو فى مصلحة بريطانيا ومصر والشركة التى أصبحنا شركاءها[٢٩].

أعلنت الملكة موافقتها الرسمية فى البرلمان فى جلسة ٨ فبراير ١٨٧٦م[٣٠]، وفى ٢١ فبراير من نفس العام ألقى دزرائيلى بياناً عن الصفقة بمجلس العموم أكد أنه كان دائماً حريصاً على بلوغ هذه الصفقة، والتى تم

عقدها لصالح البلاد بوصفها صفقة سياسية من شأنها أن تدعم الإمبراطورية وتقويتها، وقد نتج عن نجاح تلك الصفقة أن أصبح لبريطانيا ١٠ مقاعد فى مجلس إدارة الشركة من أصل ٢٤ عضواً [٣١]، فما كان من الخديوى إسماعيل إلا أن أشار أنه لم يعتقد أن شراء بريطانيا لأسهم مصر فى القناة يعنى وضع يدها على مصر، فأستصدرت بريطانيا من الباب العالى فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩م قراراً بعزل إسماعيل وتولية ابنه محمد توفيق (١٨٥٢-١٨٩٢)م.

فى عهد الخديوى توفيق طغت بريطانيا فى مصر بالحكومة الأوربية التى أنشأتها فى مصر، وبدأ الشعب يغلى من التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية، حتى نشبت معارك فى الإسكندرية بين المواطنين المصريين والأجانب، فما كان من بريطانيا إلا أن دكت حصون الإسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢م وهذا بحجة حماية الأجانب، ففى ٢٤ يوليو صدر تصريح جلادستون رئيس الحكومة البريطانية فى مجلس العموم: "ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر، وهى لم ترسل الجنود لها إلا لإعادة الأمن فيها، ولكى تُرجع للخديوى سلطته التى فقدها، وهى تنوى بكل تأكيد أن تعرض على الوفاق الأوربى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية"[٣٢].

ولما كانت المقاومة المصرية عنيفة، حيث عجزت عن إختراق الخطوط المصرية، رأت بريطانيا ضرورة الوصول للقاهرة بعيداً عن الدلتا، فكان الحل الأمثل هو استخدام قناة السويس والتى كانت منطقة حياد طبقاً لعقد الإلتزام الصادر فى ٦ أبريل ١٨٦٣م، ولما حاول أحمد عرابى ردم القناة خوفاً من عبور الإنجليز خلالها، وأكد له ديليسبس أن القناة منطقة

محايدة وطريق حر للملاحة العالمية، ولا يمكن للبريطانيين إستخدامها، وفى هذه الأثناء أعلن جلادستون فى مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس ١٨٨٢: ليس فى نيتنا مطلقاً أن نحتل مصر، وإذا كان هناك شئ لا نقدم عليه فهو ذلك الإحتلال، لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة، وللوعود التى وعدتها لأوربا ولساسة أوربا نفسها"، ولكن بريطانيا عقدت العزم على احتلال مصر، حيث تمكنت قواتها من احتلال قناة السويس في ٢٠ أغسطس ١٨٨٢م، وانقسم الرأي العام البريطاني بين مؤيد ومعارض لاستمرار احتلال بريطانيا لقناة السويس ومصر. لكن الإنجليز جعلوا القناة قاعدة لأعمالهم الحربية وضربوا عرابى من الخلف، وهزموه غدراً فى التل الكبير، واحتلوا مصر بدخولهم القاهرة ١٥ سبتمبر ١٨٨٢[٣٣].

فى أعقاب الاحتلال البريطاني لمصر صرح جلادستون بمجلس العموم في ١٤ نوفمبر ١٨٨٢م قائلاً :" أنه منذ الرابع من هذا الشهر قد تم انقاص عدد الجنود البريطانيين إلى إثنتى عشر ألفاً، وهو ما يعني أن الإحتلال وقتياً، وقريباً ستضع الحكومة الانجليزية شروطها بالاتفاق مع الحكومة المصرية"، ومع ذلك عارضت كل من الحكومة الفرنسية والعثمانيين استمرار ذلك الاحتلال، وأمام ضغط الرأي العام الأوربي اضطرت الحكومة البريطانية إلي اتباع سياسة دبلوماسية خارجية جديدة لتهدئة الرأي العام فقط.

في ٣ يناير ١٨٨٣م أصدر اللورد جرانفيل منشوراً أكد فيه على أن:" القوات البريطانية قد احتلت قناة السويس، واتخذت القناة قاعدة للعمليات الحربية، لحماية الملاحة في القناة والحيلولة دون الإضرار بها، وقد فعلت

ذلك باسم الخديوي توفيق ونيابة عنه وتأييداً لسلطته، وبرغم هذا فالحكومة البريطانية حريصة على حرية الملاحة في قناة السويس، وأنها تقترح عقد اتفاقية بين الدول الكبرى تحقق هذه الحرية لجميع السفن في وقت السلم والحرب". والحقيقة إن بريطانيا بعد احتلالها لمصر كانت لا تفكر إطلاقاً في جلاء قواتها عن مصر أو عن قناة السويس، مهما كان الضغط الدولي الأوربي عليها. وعليه فلم يكن منشور اللورد جرانفيل سوى محاولة لتهدئة خاطر الدول الأوربية المعارضة، وكذا كسب ود الشعب المصري لعدم معارضته استمرار وجودها محتله لمصر ولقناة السويس إلى أجل غير مسمى. وكل ما فعلته الدول الأوربية أن طالبت بريطانيا ببقاء قناة السويس محايدة.

ثم جاء دور الصحافة البريطانية في تأييد موقف بلادها من احتلال مصر، وكان على رأسها حيئنذ الصحفي البارز "إدوارد دايسي" "Edward Dicey" والمعروف بكتاباته عن الاستعمار البريطاني لاسيما لمصر وجنوب أفريقيا، فكتب مقالاً بعنوان: "لماذا لا تشتري بريطانيا قناة السويس؟"، دافع في هذا المقال عن حق بريطانيا في إدارة قناة السويس بشكل كامل نظراً لأنها أكبر دولة تجارية، حيث أن أربع أخماس التجارة المارة بالقناة تابعة لبريطانيا. ولكن بسبب اعتراض بريطانيا فى البداية على إنشاء القناة بالمرستون رأى العديد أنه ليس من حقها الآن أن تطالب بإدارة القناة [٣٤]. ومع هذا دافع دايسي في مقاله عن بالمرستون قائلاً أنه محق في اعتراضه حيث رأى أن فتح قناة السويس سيمثل ضربة قاضية لسيادة بريطانية التجارية والبحرية، كما يؤكد دايسي علاوة على ذلك أنه حتى لو

اعترفنا بخطأ بالمرستون فإن السبب الأهم في نجاح قناة السويس هي بريطانيا، وأكد أن الإدارة الفرنسية لقناة السويس غير مؤهلة بالمرة، وأن القانون الفرنسي لا يصلح فى الدول الأجنبية. ثم يكمل ويؤكد دايسي بغطرسة المستعمرين المعهودة، يؤكد دايسي في مقاله على أحقية بريطانيا فى امتلاك قناة السويس حتى وإن لم يكن لها أي مصالح تجارية، ولكن يكفيها فقط أنها تمتلك (تحكم) الهند وهذا يجعل قناة السويس ذات أهمية قصوى للامبراطورية. وقد طالب دايسي في مقال آخر قبل ست سنوات بضرورة أن تستولي بريطانيا على مصر حتى تصبح قناة السويس تحت تصرفها[٣٥].

كانت هناك أسباب جوهرية تفرض على بريطانيا زيادة إهتمامها بقناة السويس: فهناك أولاً اهتماماً تجارياً مسيطراً؛ حيث أن هناك ٨٢% من التجارة التي تمر عبر قناة السويس تخص بريطانيا. وثانياً فهناك اهتماماً سياسياً سائداً؛ حيث أن قناة السويس هي الطريق العام الرئيسي للهند وسيريلانكا وغيرها حيث يوجد ٢٥٠ مليون فرد تحت حكم بريطانيا. وأيضا الى الصين حيث يتركز ٨٤% من التجارة الخارجية لبريطانيا هناك، كما أن قناة السويس هي أحد الطرق التي تربط بريطانيا بالامبراطورية الاستعمارية في استراليا ونيوزيلاند. ناهيك حيث أن ٨٢% أو أربع أخماس التجارة المنقولة عبر قناة السويس تخص بريطانيا. لذلك كان البريطانيون حريصون على حماية قناة السويس حتى عندما كان هناك تردد في إبقاء القوات البريطانية في القاهرة، عينت قوة خاصة لحماية قناة السويس فقط[٣٦].

فى تصريح له أمام مجلس العموم البريطانى فى ٥ مارس من نفس العام أعلن جلادستون: "أن حكومته لا تبغى أن يطول أمد الاحتلال إلى ما بعد الوقت الذى تقضى الضرورة فيه بوجود البريطانيين فى مصر"[٣٧]، والواقع أنها سياسة الاستعمار التى لا عهد لها ولا ميثاق، سواء الحكومة أو البرلمان الممثل فى مجلس العموم و مجلس اللوردات. وفى ١٠ يوليو ١٨٨٣ تم الإنتهاء من قضية إنشاء قناة ملاحية ثانية[٣٨] وموازية لقناة السويس بتخفيض رسوم قناة السويس، على أساس وجود إتفاقية تقوم بتعيين البريطانيين فى أماكن كثيرة ومتميزة حيث المواد (٦، ٧، ٨، ٩، ١٠)، هذا كله مع مد امتياز شركة قناة السويس لمدة ٩٩ عاماً[٣٩].

فى اليوم التالى (١١ يوليو) تم عرض هذه الإتفاقية على البرلمان البريطانى، فقامت المعارضة بتوجيه بعض الأسئلة إلى أعضاء الحكومة، كان منها السؤال الذى توجه به أحد زعماء المعارضة وهو اللورد "بورك" حول الإجراءات العسكرية التى إتخذتها الحكومة لتأمين المصالح البريطانية إلى الهند والصين عبر قناة السويس، فما كان من جلادستون رئيس الوزراء البريطانى إلا أن أشار إلى أن هذا الموضوع من السياسة العليا للدولة، وأثير أيضاً تساؤلاً حول حقيقة وجود مفاوضات مع حكومات مصر وتركيا، فأكد جلادستون أنه لا توجد حتى وقتئذ أية مفاوضات، أما فى جلسة ١٧ يوليو أُثيرت قضية المحاكم المختلطة بالنظر فى القضايا والمنازعات الخاصة بالقناة الجديدة – المقابلة لقناة السويس–، فما كان من وزير الخزانة إلا أن أشار إلى أن قناة السويس مصرية، وأن نزاع الأجانب مع المصريين

من إختصاص المحاكم المختلطة، أما نزاع الشركة مع مساهميها، فإن قانون الشركة ينص على أن يكون التحكيم بالمحاكم الفرنسية[٤٠].

على أى حال تصدى جلادستون للدفاع عن مشروع الإتفاقية وعاونه وزير الخزانة تشيلدرز ووزير التجارة تشمبرلين، ولكنهم تعرضوا لهجوم شديد من جانب مجلس العموم البريطانى، وكان غالبية نواب المجلس يؤكدون أنه إذا لَزِم الأمر إنشاء قناة جديدة، فيجب أن تكون هذه القناة بريطانية، بعد ١٣ يوم من الإحتجاجات المتواصلة والمتزايدة والهجوم العنيف داخل البرلمان، أعلن جلادستون فى ٢٣ يوليو ١٨٨٣ أنه قد عَلَى عن مطالبة المجلس بالموافقة على إتفاقية ١٠ يوليو وذلك من أجل سيادة الوزارة فى مجلسى البرلمان[٤١].

فى ٦ أغسطس ١٨٨٣ صرح جلادستون فى مجلس العموم البريطانى: "بأن حكومة جلالة الملكة لم تنس وعودها ولم تبق الجنود البريطانية بوادى النيل يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه الضرورة"[٤٢]، وفى نفس الوقت أصدر جلادستون تعليمات للأعضاء البريطانيين بالشركة فى ٧ أغسطس بالإمتناع عن تقديم أى مقترحات لمجلس إدارة شركة قناة السويس[٤٣]، ثم قال فى ٩أغسطس أمام مجلس العموم أيضاً : "أن الحكومة البريطانية لم تفكر فى ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف انجلترا"[٤٤]، وفى ٣٠ نوفمبر هاجم التجار الإتفاقية، إذ رأوا فيها إتفاقية لملاك السفن، ولقد هاجم الإتفاقية أيضاً حزب المحافظين المعارض على أساس أنها تضحية بالمصالح القومية، ولقد توقف المحافظون فيما بعد عن هذا الهجوم العنيف، ذلك أن بنودها قد برهنت أن زعيمهم دزرائيلى لم يحصل على

نصيب فى إدارة شركة قناة السويس، وبطبيعة الحال فإن حزب الأحرار لم يهاجم الإتفاقية، ووافق فى ١٨٨٤ على تمثيل ١٠ أعضاء بريطانيين فى مجلس إدارة الشركة من أصل ٣٢ عضواً[٤٥]، هذا فى الوقت الذى صرح فيه جلادستون أمام مجلس العموم فى ٢٣ يونيه ١٨٨٤: "تتعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير ١٨٨٨، إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن فى مصر".

فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨م أُبرِمت معاهدة القسطنطينية والتى نصت على حياد القناة فى أوقات السلم والحرب والإعتراف بسيادة مصر على القناة والامتناع عن عمل أى عمليات عسكريه فيها[٤٦]، إلا أنه كان هناك تحفظ بريطانى على إتفاقية ١٨٨٨ التى عُطِلت لسنوات، وأُثيرت فى مناسبات عديدة فى البرلمان، منها ما هو حول وقت تنفيذها، والذى كان رد الحكومة عليه أن المعاهدة نافذة المفعول لكنها لم تدخل طى التنفيذ العملى، ونتيجة لهذا التحفظ كان من حق بريطانيا وحدها إنزال قواتها على ضفاف قناة السويس، وهو ما أشار به العضو السير أواكس "Oaks" فى مذكرة قدمها للبرلمان[٤٧]. ومع ذلك فإن رئيس الحكومة البريطانية اللورد سالسبورى أمام مجلس اللوردات فى ١٢ أغسطس ١٨٨٩ بأنه : "لا نستطيع إعلان حمايتنا على مصر، ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالاً فعلياً أبدياً، لأن هذا يُعد نقضاً لتعهدات انجلترا الدولية".

☒ مؤامرة مد إمتياز القناة

بريطانيا كانت قد بيتت النية لمد أجل إمتاز شركة قناة السويس، والذى قد أُثير فى جلسة ٣ نوفمبر ١٩٠٩، والتى تقدم فيها السير روثر

فورد "Rutherford" بتسائل لوزير الخارجية جراى حول مشروع مد الإمتياز وكيفية تحقيقه، فأكد جراى أن مفاوضات مد الإمتياز جارية بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس وهذا فى ظل إنعقاد الجمعية العمومية فى مصر، بل وأعلن فى جلسة ٤ نوفمبر أنه ليس من المصلحة أن يدلى بأية بيانات أخرى(٤٨).

الجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية انقسمت على نفسها بالنسبة لمشروع مد امتياز القناة، وأكد هذا المناقشات التى دارت فى مجلس العموم ١١ نوفمبر ١٩٠٩ حول هذه المسألة فقد صرح "جراى" وزير الخارجية بأن المشروع من اختصاص الحكومة المصرية، وأكد فى ديسمبر أنه ليس من شأن مجلس العموم بحث المسألة، كما أن جراى بعد رفض المشروع أمام الجمعية العمومية المصرية أكد أن الحكومة البريطانية لم تكن ترى ثمة خطراً من رفض المشروع وقال فى مجلس العموم البريطانى " اننى بذلت جهدى فى التزام جادة الانصاف فى المحافظة على مصلحة مصر وفى اتخاذ الاحتياطات بحيث لا يُطال الامتياز إلا بمراعاة مصلحة بريطانيا العظمى"(٤٩).

بل أن المستشار المالى البريطانى فى مصر قد أكد لوزارة الخارجية البريطانية بأنه لا خوف من عرض ذلك على تلك الجمعية، وفى ٢٥ نوفمبر أعاد مجلس العموم سؤال جراى، فطلب منهم منع المناقشة حتى لا يجذب ذلك إهتمام الوطنيين فى مصر(٥٠)، وفى٢٠ فبراير١٩١٠ وضعت رصاصات أطلقها ابراهيم ناصف الوردانى التى أطلقها على بطرس غالى رئيس الحكومة المصرية نهاية لحياة هذا السياسى الذى كان آلة فى يد

الانجليز كما وضعت نهاية للمؤامرة على تمرير المشروع الذى كان من أهم عوامله المعارضة الوطنية المصرية أمام مؤامرات ومناورات بطرس-جورست[٥١]؛ ولما قُبِض على الوردانى قرر أن الدافع إلى القتل ما اندفع فيه غالى من الخيانات كمشروع مد امتياز قناة السويس لحساب بريطانيا[٥٢].

ثم جاءت جلسة ٢٢ أبريل ١٩١٠ والتى طالب فيها "وليام بل" "William Bull" بضرورة الحصول على المناقشات التى دارت فى الجمعية العمومية، وذلك لإيداعها فى مكتبة مجلس العموم، فأكد لهم ذلك، وفى جلسة ١٣ يونيه تناوب المحافظين والأحرار الهجوم على سياسة حكومة الأحرار فى مصر، وقد دافع جراى عن سياسة الحكومة البريطانية، وفى أوائل يوليو أثار السير ريس "Sir Rees" قضية رفض المشروع الإستعمارى ، موجهاً اللوم إلى وزير الخارجية لأن الحكومة البريطانية لم تُلقِ بثقلها على مصر وتحملها على قبول المشروع، ثم جاءت إجابة الحكومة غامضة وملتوية، مؤكدة أن بريطانيا لم يكن لها حيلة للوقوف فى وجه الوطنية المصرية[٥٣].

فى ٢١ يوليو من نفس العام، قدم "السير سندز" "Sands" استجواب آخر للحكومة معبراً عن أسفه الشديد لعدم بحث المسألة بمجلس العموم قبل إتخاذ الجمعية العمومية فى مصر أية قرارات، فأجاب جراى مؤكداً إلى أنه يجب " أن ننظر إلى أى موضوع خاص بمد امتياز قناة السويس من زاوية مصالح بريطانيا[٥٤]، ثم تسائل"السير ديلن" "Dillon"عن موقف مصر عامة ومشكلة رفض الجمعية العمومية مد

إمتياز قناة السويس، وكيف أن الصحافة البريطانية قد رأت أن هذا الرفض دليل على عدم قدرة المصريين على حكم أنفسهم، وتسائل ديلون حول وجود مراسلات بين الحكومتين البريطانية والمصرية، فأكد جراى بأنه ليس هناك أية مراسلات بين الحكومتين بعد.

أكد النواب الانجليز فى مجلس العموم أن مستقبل القناة يهم بريطانيا كما يهم مصر، وسأل بعض النواب الآخرين عن التدابير التى اتخذتها الحكومة البريطانية لحماية مصالح الانجليز المالية والتجارية فى قناة السويس بعد أن رفضت مصر مشروع المد أجاب لورد جراى بأن هذا يتعلق بالحكومة المصرية وبشركة القناة، وفى ٤ نوفمبر أكد وزير الخارجية أنه من الأحسن ألا يناقش مجلس العموم هذه المسألة وهو نفس ما أكد عليه مرة أخرى فى جلسة ٢٥ نوفمبر، أما فى جلسة ٧ مارس ١٩١١ أشار جراى إلى أنه لا يستطيع أن يكشف عن الأوراق حول هذا الموضوع(٥٥)، وقد فشل المشروع بعد قيام الوطنيين وعلى رأسهم محمد فريد بافتضاح أمر هذه المؤامرة.

☒ خاتمة:

من خلال هذا البحث يمكن القول بأن جميع الدول الاستعمارية – وعلى رأسها بريطانيا الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس من كثرة مستعمراتها– تدخل ميدان الاستعمار تحت أقنعة كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر؛ رفع مستوى الشعوب المتأخرة –المتخلفة من وجهة نظرها– وانقاذها من الحكام الفاسدين، أو الارتقاء بالبلاد إقتصادياً وصحياً وتعليمياً ، وتمدين الشعوب المتأخرة، وامتاع هذه الشعوب الحرية

والديموقراطية والحضارة و... إلخ. ولكن حقيقة الأمر أن هذه الدول الاستعمارية دخلت ذلك الميدان المشين لأسباب اقتصادية؛ حيث سعت الدول الاستعمارية للحصول على المحاصيل والموارد الأولية للصناعات أو الرغبة فى وجود أسواق لتصريف منتجاتها.

كذلك قضية أن بريطانيا لم تكن لها رغبة في احتلال مصر أو السيطرة على القناة، ما هي إلا تمثيلية، ويمكن الرد على هذه التمثيلية البغيضة؛ إذا كانت بريطانيا بالفعل لا ترغب في ذلك، فلماذا تلكأت في الخروج من مصر بعد خروج الفرنسيين، ثم ألم يكن لها محاولات عديدة لابعاد محمد على عن سدة الحكم في مصر؛ حيث أرسلوا حملتهم الشهيرة (حملة فريزر) ١٨٠٧م، بل ولماذا رفض محمد علي فكرة إنشاء القناة والتي عرضها عليه السان سيمونيين، إلا لخوفه من التربص البريطاني للسيطرة على مصر. وكذلك مساندة بريطانيا لدولة الخلافة الإسلامية؟؟ ؛ حيث نجاحها في ضرب الأسطول المصري في معركة نوارين ١٨٤٠م. ناهيك عن العمل الدؤب على إغراق مصر في الديون لاسيما في عهد إسماعيل. ألم يكن هذا كله تخطيط للسيطرة على القناة واحتلال مصر؟. إنما حقيقة الأمر أن بريطانيا كانت تنتظر الوقت المناسب لتنفيذ ما تريد، لذا فإنه منذ أن اشترت بريطانيا أسهم التأسيس في ١٨٧٥م أصبح لها اليد العليا على كل شئون القناة، وهو ما قوى وضعها فقامت بخلع الخديو إسماعيل، والاتيان بتوفيق وما تبعه من احتلال لمصر كلها.

هوامش البحث

(١) د.حافظ عفيفى باشا: الانجليز فى بلادهم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،١٩٣٥، ص٤٠٠،٤٠١.

(٢) أ. ج. جرانت، هارولد تمبرلى، ترجمة، محمد على أبو درة، لويس اسكندر: أوربا فى القرنين التاسع عشر والعشرين(١٧٨٩-١٩٥٠)، ج٢، مطابع سجل العرب، ١٩٦٧، ص ١٠١.

(٣) د.السيد حسين جلال: قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٣-١٩٠٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص٩.

(٤) د.السيد حسين جلال: الصراع الدولى حول استغلال قناة السويس (١٨٦٩-١٨٨٢)، اسكندرية، ١٩٨١، ص ١.

(٥) د. محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٤، ص٢٥٠.

(6) Barbara Harlow and Mia Carter, eds. Archives of Empire: From The East India Company to The Suez Canal. Durham: Duke University Press, 2003.p. 583.

(7) Barbara Harlow and Mia Carter: Op. Cit, p.585.

(8) Ibid, p.596, 603.

(٩) د.السيد حسين جلال: قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٣-١٩٠٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص٩.

(١٠)د.السيد حسين جلال: الصراع الدولى حول استغلال قناة السويس (١٨٦٩-١٨٨٢)، اسكندرية، ١٩٨١، ص ١.

(11) HC Deb, 20 July 1855, vol 139, cc1211-68.

(12) HC Deb, 07 July 1857, vol 146, cc1043-5.

(13) Ibid.

(١٤)د.محمد مصطفى صفوت: انجلترا وقناة السويس (١٨٥٤-١٩٥١)، مطابع رمسيس، إسكندرية، ١٩٥٢، ص ٢٧-٣٠.

(١٥)محمود يونس: قناة السويس (ماضيها، حاضرها، مستقبلها)، ط١، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة،٢٠٠٦، ص٥٦.

(١٦)د.مصطفى الحفناوى: قضية قناة السويس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص٤٩.

(١٧)نفسه: ص٥٠.

(١٨)نفسه: ص٥١، ٥٢.

(١٩)محمود يونس:المرجع السابق، ص٧٤.

(٢٠)چورج جندي بك، چاك تاجر: اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية مع مقدمة لحضرة صاحب السعادة يوسف جلاد باشا

مدير الإدارة الافرنجية لديوان جلالة الملك، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢، ص٦١، ٦٢.

(21) Graham D. Goodlad: British Foreign and Imperial Policy (1865-1919), Routledge, London, 2000, P. 13, 14.

(٢٢)د.محمد مصطفى صفوت: االمرجع السابق، ص٥٤. وأنظر ايضاً : د.مصطفى الحفناوى: قضية قناة السويس، ص٦٨.

(٢٣)د. محمد فيصل عبد المنعم: قناة السويس شريان الرخاء للعالم، دراسات قومية، العدد التاسع، مركز النيل للأهرام، ١٩٨٠، ص ١٩. وأنظر ايضاً : د.مصطفى الحفناوى: قضية قناة السويس، ص٦٧، ٦٨.

(24) Graham D. Goodlad: Op. Cit., P. 13, 14.

(25) R .J. Cootes: Op. Cit., P. 224.

(26) Herbert L. Peacock: Modern European History (1789 – 1980), 3rd ed. Heinemann Ltd., London, 1978, P. 122.

(٢٧)عبد الرءوف أحمد عمرو: قناة السويس فى العلاقات الدولية (١٨٦٩-١٨٨٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨ص٣٥. وللمزيد أنظر:د.محمد مصطفى صفوت: االمرجع

السابق، ص٥٢-٥٤.وأنظر ايضاً : د.مصطفى الحفناوى: قضية قناة السويس، ص٦٧، ٦٨.

(٢٨)د. محمد فيصل عبد المنعم: المرجع السابق، ص ١٩.

(29) Hansard: HL Deb. 08 February 1876, Vol. 227 C1-6.

(٣٠)عبد الرءوف أحمد عمرو: المرجع السابق، ص٤٢.

(٣١)محمد سيد إسماعيل: الحياة النيابية في بريطانيا (١٨٣٢-١٩١٩)م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جنوب الوادي، ٢٠١١،ص٢١٤.

(٣٢)محمود يونس: المرجع السابق ص٧٤.

(33) Barbara Harlow and Mia Carter: Op. Cit, p.636,640.

(34) Ibid, p. 641, 662, 663.

(35) Hansard :Hc Deb, 25 July 1882, Vol. 272, c1691.

(٣٦)د.محمد فؤاد شكرى: المرجع السابق، ص ٢٩٨.

(٣٧)لم تكن هذه هي المرة ألأولى لمث هذه الفكر، حيث أرسل الكولونيل سانتون قنصل بريطانيا إلى وزارة خارجيته في ١٤ سبتمبر ١٨٧٢م؛ أنه تحدث مع الخديو إسماعيل والذي أكد له أنه على استعداد لإنشاء قناة جديدة للملاحة، ولكن هذه المرة تربط

بين الإسكندرية والسويس، وذلك تحت إدارة شركة إنجليزية بمبلغ يتراوح بين مليون وستة مليون جنيه انجليزي، شريطة أن تكون مشروعاً مصرياً خالصاً، ولو أنها في نهاية الأمر قد تؤجر للشركة. للمزيد امظر؛ إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، ص ٦٤.

(٣٨)محمد سيد إسماعيل: المرجع السابق، ص٢١٥.

(٣٩)نفسه.

(٤٠)د.السيد حسين جلال: قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربى (١٨٨٣-١٩٠٤)، ص ١٩١.

(٤١)د.محمد فؤاد شكرى: المرجع السابق، ص٢٩٨.

(٤٢)د.السيد حسين جلال: المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٤٣)د.محمد فؤاد شكرى: المرجع السابق، ص٢٩٨.

(٤٤)د.السيد حسين جلال: المرجع السابق، ص ٢٢١.

(٤٥)محمود يونس: المرجع السابق، ص٨٤.

(٤٦)د.السيد حسين جلال: دراسة فى تاريخ مصر الحديث "مؤامرة مد إمتياز شركة قناة السويس (١٩٠٨-١٩١٠)"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠، ، ص٦٧، ٤٦٢.

(٤٧)نفسه

(٤٨)مصطفى النحاس جبر يوسف: سياسية الاحتلال تجاه الحركة الوطنية (١٩٠٦-١٩١٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص ٧٩، ٨٠.

(٤٩)د.مصطفى الحفناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة،ج٤ "حرية الملاحة فى القناة"، ص٨٠. وأنظر ايضاً : د. السيد حسين جلال: دراسة فى تاريخ مصر الحديث "مؤامرة مد إمتياز شركة قناة السويس ، ص٦٧.

(٥٠)مصطفى النحاس جبر: المرجع السابق، ص٨٣.

(٥١)د.مصطفى الحفناوى: المرجع السابق، ص٨٣.

(٥٢)محمد سيد إسماعيل: المرجع السابق، ص٢١٨.

(٥٣)د.مصطفى الحفناوى: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ص٦٠٢.

(٥٤)د.محمد مصطفى صفوت: المرجع السابق، ص١١٦. وانظر أيضاً : د. السيد حسين جلال: دراسة فى تاريخ مصر الحديث " مؤامرة مد إمتياز شركة قناة السويس، ص ٧٠، ٧١.

الفصل السادس

مصر و ثورة سنة ١٩١٩

***<u>الحرب العالمية الاولى واعلان الحماية</u> :**

قامت الحرب العالمية الاولى نتيجة لاغتيال الارشيدوق فرديناند ولى عهد النمسا بيد احد الصربيين ونتيجة لدخول النمسا الحرب ضد الصرب وموازرة الروسيا للصرب مما استتبع دخول فرنسا وانجلترا الحرب الى جانب روسيا ٤ اغسطس ١٩١٤ م .ولقد انتهزت انجلترا هذه الفرصة لكى تعمل على اعلان حمايتها على مصر ، وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمي منذ نزول قواتها الى مصر سنة ١٨٨٢م حيث انها لم تستطيع ضم مصرالى الممتلكات البريطانية واعلان الحماية عليها منذ اختلالها اياها فى ١٤سبتمبر ١٨٨٢م وذلك خشية اثارة شكوك الدول الموالية لسياستها واثارةالفوضى فى مصر لمناهضتها للسياسة التى اعلنت عنها حكومة جلالة الملكة اثر احتلالها للبلاد وذلك مراعاة للراى العام الانجليزى الذى كان ينفذ سياسة ضم مصر الى الممتلكات البريطانية وبناء عليه فضلت اعلانالحماية المقنعه عليها لانها رات فى انتهاجها لمثل هذه السياسة احتفاظا.بشخصية مصر من حيث تبعيتها للباب العالي بمقتضى فرمانات (١٨٤١ . ١٨٧٦ – ١٨٧٩) التي هي وثائق دولية لموافقة الدول عليها وليس في مكانتها تغييرها أو تعديلها دون موافقة السلطان و الدول الأوربية ، فرأت عدم إثارة تلك الدول وخاصة فرنسا التي ظلت معارضتها للاحتلال الإنجليزي مستمرة حتى إبرام الوفاق الودي ١٩٠٤م و الذي

بمقتضاه أطلقت فرنسا يدها في شمال أفريقيا وأطلقت إنجلترا يدها في مصر. وعلى هذا الأساس ظلت مصر تابعة لتركيا حتى قيام الحرب العالميةالأولى في سنة ١٩١٤م فتضافرت عوامل اتخذتها إنجلترا ذريعة لفصل مصر عن الدولة العثمانية نهائيا وإعلان الحماية عليها ، ولقد كانت هذه العوامل متعددة منها : تفاقم الموقف في الشرق الأدنى ثم ما كانت تخشاه إنجلترا وقتئذ من حدوث فتنة داخلية يقوم بها الألمان والأتراك المقيمون بمصر بعد أن اشتركت تركيا في الحرب ضد الحلفاء وانحاز الخديوي إلى جانب الأعداء ثم ما كانت تراه شذوذا في موقف المصريين الذين وجب عليهم بمقتضى الفرمانات السلطانية التي تنظم العلاقات بين مصر و الباب العالي أن يقدموا المساعدة الحربية لتركيا حين يحول وجود الاحتلال دون تمكينهم من فعل ذلك فخشيت إنجلترا من انضمام المصريين إلى الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم و التي تربطهم بها وشائح الدين و العاطفةوجد الاحتلال مخرجا في جعل الحكومة المصرية تبادر بإعلان أن وجود جيوش الاحتلال بمصر يعرضها للغزو الأجنبي وعلى ذلك فقد أسندت مهمة الدفاع عن مصر إلى الجنرال جون مكسويل أمام الاستعداداتالتي تقوم بها تركيا في سوريا و التي اعتبرتها تمهيدا لغزو مصر وفي ذلك الوقت كانت وزارة الخارجية الإنجليزية قد انتهت من تقرير مسير محسر واستقرار رأيها على إعلان الحماية عليها بعد أن نبذت فكرة ضم للممتلكات البريطانية ضما صريحا رغبة منها في تجنب خلق مشاكلمصر هي في غني عنها ، في تلك الآونة العصيبة، كما أنها نبذت فكرة إعلان حياد مصر على أساس أن هذا ربما يؤدي إلى قيام المصريين بعمل معاد لإنجلترا ومعاونة هؤلاء (المصريين) لألمانيا التي كانت متحالفة مع تركيا

بمقتضى معاهدة دفاعية سرية أبرمت في " نزابيا " في ٢ أغسطس ١٩١٤م بين السفير الألماني فونفانجنهام وبين الصدر الأعظم سعيد حليم لا سيما وأن الأتراك كانوا قد وضعوا خطة للهجوم على قناة السويس وإلى جانب هذا كانت إنجلترا ترغب في الانتفاع بمؤازرة مصر للقوات الإنجليزية فيها أيام الحرب ، وهذا لا يتيسر إنأعلنت مصرحيادها رسميا ، إذ أن طلب المساعدة لمصر حينئذ يلقي على عاتق مصر عبنا ينطوي على إجبار بلد محايد على القيام بعمل حربي سوف تصبح له ضرورته التي لا مفر منها، وعلاوة على ذلك فإن فكرة فصل مصر عن تركيا وإعلان استقلالها استقلالا داخليا في نطاق الإمبراطورية ، تلك الفكرة التي راودت الحكومة الإنجليزية لم تجد قبولا وذلك لاعتقادها أن هذا الوضع لا بلائم مصلحة إنجلترا في وقف الحرب ولأنها كانت متيقنة تماماً من نيل المصريين لمساعدة الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم والذي تربطهم بها رابطة الدين وليس أدل على ذلك من مبادرة سلطات الاحتلال بالإيعاز إلى الحكومة المصرية بإيقاف نشاط الجمعية التشريعية ومهدت لهذا بأنأصدرت قانون في ١٨ أكتوبر ١٩١٤م يمنع اجتماع خمسة أشخاص على الأقل في أي مكان ما ، وجعلت عقوبة المخالفين لهذا الحبس لمدة ستة أشهر أو غرامة مقدارها ٢٠ جنيه ، وفي نفس اليوم صدر أمر تعطيل عقد الدورة الثانية للجمعية التشريعية .واستقر رأي الحكومة الإنجليزية إذا على إعلان الحماية إذا رأت في إعلان الحماية نتيجة طيبة ومنطقية إلى حد لا يمكن معه مهاجمتها لسياسة كرومر التي كانت تهدف دائما إلى إبقاء الحكم في أيدي المصريين ، ومن ورائهم يقوم الإنجليز بنصحهم وتشجيعهم أو كبح جماحهم .وعلى هذا الأساس فقد أعلنت إنجلترا الحماية على مصر في ١٨

ديسمبر ١٩١٤م ، فقد جاء في إعلان الحماية " نظراً لأن حالة الحرب الناشئة من اشتراك تركيا وضعت مصر تحت حماية جلالته " أي جلالة ملك المملكة المتحدة وإمبراطور الهند " وتصبح الدولة تحت الحماية البريطانية ، وبهذا تنتهي سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومته الإجراءات اللازمة للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها ".

وقد جاء إعلان هذه الحماية في رأي عديدين باطلا من وجهة نظر القانون الدولي ، فهو إعلان صادر من جانب واحد وفرض للقوة وحدها فهي حماية لم يعترف بها المصريون ولا الدول الأوروبية ولقد أردفت إنجلترا هذا الإعلان بإعلان آخربتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩١٤م يقضي بعزل الخديوي عباس حلمي الثاني وتولية الأمير حسين كامل الذي أعلن سلطان ، وهكذا أنهت الحماية الاستقلال الذي كان لمصر . في حدود الفرمانات ، كما انتهت حقوق تركيا في السيادة على مصر و الحقوق التي كانت أيضاالخديوي بمقتضى الفرمانات وكل تلك كانت حقوقا انتزعتها إنجلترا صاحبة السيادة القانونية . لنفسها فصارت من الآن فصاعدا ، وطالما بقيت الحماية على مصر هيوهكذا عمدت إنجلترا إلى تثبيت مراكزها في مصر لا سيما وأن تركيا هي صاحبة الشرعية على مصر من وجهة النظر الدولية دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا فضغط المعتمد البريطاني في مصر على حكومة حسين رشدي في مصر لتأجيل عقد الجمعية التشريعية وفرض الرقابة على الصحف ، وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الحربية البريطانية تضع خططها الحربية في الشرق الأوسط ، كانت وزارة الخارجية البريطانية تمهد لنظم العلاقات الشكلية بين مصر وتركيا .

وهكذا انتهت السيادة العثمانية عن مصر وفرضت على مصر قيود الحماية البريطانية وانتهكت خلالها حرمة مصر وكرامتها فازداد إشراف إنجلترا على الأمور الداخلية و الخارجية وأعطت لنفسها حق الدفاع عن البلاد ، وسخرت كل موارد البلاد لخدمة حرب شنتها هي وليس لمصر فيها ناقة ولا جمل بل خدمة مصالح إنجلترا الاستعمارية أولا وقبل كل شيء ، ولقد انتهزت إنجلترا فرصة هذه الحرب لتقضي على كل حرية وكل حقوق البلاد في سبيل خدمة مصالحها هي وصارت مصر في ظل الحماية خاضعة لانجلترا رأسا وليس لها أمر في إدارة شئونها الداخلية و الخارجية ، وأصبح الحكم العسكري البريطاني هو المسيطر على كلشيء وذلك باعتراف الدول الموالية لانجلترا.ولم يستطع المصريون أن يقاوموا الحماية البريطانية في الوقت الذي صارت فيه البلاد تعج للقوات البريطانية ، واستأثر المندوب السامي البريطاني سير مكماهون بالسلطة الفعلية في إدارة شئون مصر الداخليةو الخارجية.وفي تلك الأثناء دأب الإنجليز على بذل الوعود البراقة للعرب لتحقيق الاستقلال إذا هم ساعدوا الحلفاء ضد الأتراك ، وتحت تأثير هذه الوعود قاتل العرب في صف الحلفاء ضد تركيا دولة الخلافة ، وبفضل مساعدة العرب وقيام الثورة العربية الكبرى بزعامة الشريف حسين تمكن الحلفاء من تعويض النفوذ العثماني في البلاد العربية ، وساعد المصريون الإنجليز في طرد الأتراك من سيناء. فتحمل المصريون عناء كبيراً في سبيل تموين الجيوش البريطانية بالعمال و المواد الغذائية أثناء الحرب ، وربما وثق المصريون عندئذ بوعود الحلفاء وتصريحات ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من حق تقرير المصير دون تدخل أو ضغط من الدول الأخرى ، ولم يعلم المصريون و العرب جميعاً عندئذ أنهم

في الوقت الذي كانوا يقدمون هذه التضحيات من أجل الحلفاء ، وفي الوقت الذي دأب الحلفاء على تقديم الوعود للعرب بالاستقلال و الحرية بعد انتهاء الحرب كانت إنجلترا تحيك مؤتمراتها الكبرى ضد العرب فعقدتاتفاقية سايكس بيكو (مارس ١٩١٦) بين إنجلترا وفرنسا وروسيا لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، وبمقتضى هذه الاتفاقية كانت العراق وفلسطين من نصيب إنجلترا فضلا عن مصر التي كان مفروضا أنها تحت الحماية فعلا في حين كانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا. ولمتكشف انجلترابتلك الجريمة بل أرادت أن تمضي في مخططها الاستعماري فأعلن بلفور وزير الخارجية البريطاني تصريحه المشئوم يجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود وهكذا أخذ العرب دروسا قاسية جزاء ثقتهم في شرف الاستعمار. وأما من حيث نظام الحكم قض فقد قضت إنجلترا نهائيا على نظام الخديوية هذا النظام الذي أقرته تركيا لمصر في عهد الخديوي إسماعيل ، وأحلت الحكومة البريطانية نظام السلطة محل ذلك النظام ، وهكذا كان مجيء الحماية إيذانا بانتهاء الخديوية ، وزالت نهائيا الروابط بين الهيئة الحاكمة في مصر و الدولة العثمانية حتى أعلنت إنجلترا قيام نظام السلطنة . ولما مات السلطان حسين كامل وضعت إنجلترا في السلطة أخاه فؤاد ، ومع ذلك فإن الشعور القومي ظل موجودا في نفوس الش المصري ينتظر الفرصة للانفجار ، وكانت الحكومة المصرية نفسها بالرغم من موالاتها لإنجلترا وتعاونها معها تنتظر منها بعض العمل لتحقيق أماني مصر القومية عقب انتهائها من الحرب وانتصارها ، ولكن الحكومة البريطانية ظلت جامدة لا تعطي المصريين أملا حقيقيا . تحمل الشعب المصري إذا تحت نظام الحماية الكثير من الويلات فإلى جانب ما ذكرنا فقد انتهزت إنجلترا سلطات الحماية

وجندت نحو مليون ونصف من المصريين لخدمة الجيوش البريطانية ، كما استولت إنجلترا على الدواب وأعلافها ، إذا كانت الحبوب و الحيوانات التي يمتلكها الفلاحون موضع مصادرة أو شراء بثمن بخس من جانب السلطات العسكرية البريطانية ، واستخدم المصريون بجمالهم وبسواعدهم ليس فقط في فلسطين حيث تتقدم القوات البريطانية ، ولكن أيضا في فرنساواشترك الجيش المصري في القتال إلى جانب الجيوش الإمبراطورية في جبهات ثلاث : الجبهة الشرقية ضد القوات التركية ، و الجبهة الغريب ضد قوات السنوسي ، والجبهة الجنوبية في السودان ضد السلطان على دينار.

–وكل تلك الإجراءات لم تكن لتمر دون رد فعل من جائب الشر المصري ، فحدثت مظاهرات طلابية ، ومحاولات متكررة لاغتيال السلطان حسين كامل ، ومظاهرة الرديف أمام قصر عابدين في ٢٩ ينـاير ١٩١٦ واعتذار الأمير كمال الدين عن قبول العرش الذي خلا بوفاة والده في أكتوبر ١٩١٧م ، مما حدا بالسلطات البريطانية إلى اختيار أحمد فؤاد سلطان على مصر يوم ١٠ أكتوبر في ظل الحماية البريطانية وكل ذلك كان مقدمات لثورة ١٩١٩ م.

• ثورة سنة ١٩١٩م :

كان اشتعال الحرب العالمية الأولى بدء نضج الثورة المصرية التي تفجرت عام ١٩١٩م وذلك أنه ارتبط بإشعال هذه الحرب إعلان الحماية البريطانية على مصر وقطع كل صلة لمصر بتركيا ، واشتراك المصريين في الحرب ومنع سكان مصر من مراسلة رعايا تركية وألمانيا و النمسا ، كما كاناعتقال سعد زغلول وصحبه في أوائل عام ١٩١٩م السبب المباشر للثورة وليس

السبب الوحيد لها . إذ أنه بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى تألف الوفد المصري منذ ١٣ نوفمبر ١٩١٨م من خلاصة الرجال المثقفين ثقافة قانونية ، وكانوا أعضاء في الجمعية التشريعية المعطلة، وكان على رأس الوفدسعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد وغيرهم ، ومن ثم رأينا هذا الوفد يمثل خليطا من رجال الحزب الوطني وحزب الأمة والكفايات الشخصية وفيه تتمثل وحدة الشعب المصري إلى جانب تفاهم رئيس الوفد . سعد زغلول . مع حسين رشدي باشا رئيس الوزراء حتي تشـارك السلطات التشريعية التنفيذية في التقدم بمطالب موحدة لخدمة القضية الوطنية . جاء تشكيل الوفد المصري على أساس جديد في التاريخ المصـري الحديث هو التوكيل الشعبي بالحصول على توقيعات المصريين في مختلف الأقاليم بتوكيل الوفد المصري . سعد وزملاؤه . للتحدث باسم الشعب المصري في المطالبة بالاستقلال وإنهاء الحماية. وكـان اللجوء إلى الشعب للحصول على توكيل منه عمل من أعمال الديمقراطية المبكرة بالنسبة لظروف مصر في عام ١٩١٨م، وكان الدافع للحصول على التوكيلات الشعبية هو ما شعر به سعد زغلول وزميله عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي من دهشة السير ريجنالد ونجت Regnald Wingate المندوب السامي البريطاني من أنه ثلاثة يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها وذلك أثناء لقاتهم به في ١٣ نوفمبر ١٩١٨م لعرض المطالب الوطنية. فكانت النتيجة تأليف الوفد المصري كهيئة تتحدث باسم الشعب المصري في نفس اليوم تم انضمـام أعضاء آخرين في ٢٣ نوفمبر من نفس العام حتى إذا بلغ عدد الأعضاء أربعة عشر بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول أعيد تكوين

الوفد من –جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨موهو الذي وضعه الوفد الأول .

إذن تعددت الأسباب المسئولة عن تفجر ثورة ١٩١٩ في مصر وتمثلت تلك الأسباب في ضيق المصريين من استمرار الاحتلال البريطاني للأراضي المصرية ، وتبرمهم من سلخ السودان من وحدته مع مصر وإلغاء الجيش المصري ، وتعيين مستشارين إنجليز في مختلف المصالح الحكومية وزيادة عدد الموظفين الأوربيين في كل الإدارات ، وتعطيل الجمعية التشريعية وشل دور الحكومة الوطنية ثم إعلان الحماية البريطانية على مصر مع ما ارتبط بذلك من حرمان مصر من الاتصال المباشر بدول العالم وسيطرة الدولة الحامية على كل صغيرة وكبيرة في أمور مصر ، ووضعت أرض مصر وإمكانياتها لخدمة القوات البريطانية في حربها ضد دول الوسط ، فتحمل الشعب المصري مظالم السلطة العسكرية على مقبض في ظل أحكام عرفية صارمة طوال مدة الحرب ، في الوقت الذي يشعر فيه الشعب المصري بمكانته التاريخية و العلمية بين شعوب منطقة الشرق الأوسط ، وفي الوقت الذي يعمل فيه الحزب الوطني على إذكاء الروح الوطنية في نفوس المصريين

هذا إلى جانب سيطرة الأجانب على أمور مصر الاقتصادية. ففي الوقت الذي خبت فيه الأنشطة الاقتصادية الوطنية زادت استثمارات الأجانب في البنوك و الشركات و المصانع. إلى جانب انخفاض ثمن القطن . المحصول الرئيسي للبلاد . مع نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم احتكار الحكومة محصول القطن مع ارتفاع سعره عقب انتهاء المعاركالحربية إلى جانب

ارتفاع الأسعار دون تناسب مع الدخول في الوقت تصادر فيه السلطات العسكرية البريطانية أرزاق الفلاحين من حبوب ودواب .بالإضافة إلى ما سبق فقد ساهمت حركه الصحافة والأدب التي ارتبطت بانتشار التعليم وتطور الأفكار و النهضة النسائية . ساهمت كل هذه النواحي في تنبيه الرأي العام المصري إلى حقيقة الدور الإنجليزي في مصر، وإلى ضرورة إنهاء الحماية البريطانية وحصول مصر على استقلالها ، وهو حقها كأمة تستعيد مجدها الذي فقدته في ظل الاحتلال الأجنبي . ومن هنا يمكن القول إن ثورة ١٩١٩ ، لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية ، بل كانت ثورة سياسية بكل معاني الكلمة ، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية وأيضا وإن ارتبطت ببعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ومن حسن حظ مصر أنها لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية لأن كلا النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ، ويلقي العداوة و البغضاء بين طبقات الأمة كان السبب المباشر للثورة إذا طلب سعد زغلول ورفاقه السعي إلى مؤتمر الصلح لعرض مطالب مصر ثم ما تلى ذلك من اعتقال سعد زغلول وزملاؤه ونفيهم . وتفصيل ذلك أن سعد زغلول رئيس الوفد تقدم رئيس الوزراء حسين رشدي بطلبين للسفر إلى باريس لعرض المطالب الوطنية المصرية على مؤتمر الصلح ، إلى الحاكم العسكري البريطاني بمصر يوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٨م حيث كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية، الطلب الأول للسماح بالسفر لأعضاء الوفد المصري ، و الطلبالثاني السماح بالسفر للحكومة ويمثلها رئيس الوزراء حسين رشدي ومعه عدلي يكن ، ولكن الجانب البريطاني سوف لا يقبل الاستجابة ، ثم لم يلبث أن رفض في الأول من ديسمبر

١٩١٨ السماح بالسفر مما جعل حسين رشدي يقدم استقالته في اليوم التالي . اشتد هياج الخواطر لما اتبعته السلطة العسكرية البريطانية إزاءالشعب المصري ومنع الوفد من السفر ، واستمر الوفد يدعو إلى ما اعتزم • ، وعندما منع سعد من عقد اجتماع لأعضاء الوفد في " بيت الأمة " خطب في الجمعية التشريعية منتهزا فرصة إلقاء إحدى المحاضرات ، وندد في خطبته بسلطات الاحتلال ، ونادي بإلغاء الحماية وطالب باستقلال مصر واحتج على منع الشعب المصري من تقديم مطالبه إلى مؤتمر الصلح في باريس ، واستنكر قبول استقالة رشدي باشا في الأول من شهر مارس ١٩١٩م . كما بعث الوفد إلى معتمدي الدول الأجنبية في مصر بمذكرات تتضمن وجهة نظره في مستقبل مصر السياسي التي تتمثل في إلغاء الحماية والاستقلال التام وقيام حكومة دستورية ترعى مصالح الشعب وتحترم مصالح الأجانب في مصر وضمان حياد قناة السويس .رأت السلطات الحماية في احتجاجات الوفد المتتالية ضد السياسة البريطانية و التشهير بها لدى معتمدي الدول تحديا لها وكشف لنيتها السيئة نحو مصر، فلجأت إلى أسلوب القوة ، فاعتقلت كل من سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمدي الباسل ونفوا إلى جزيرة مالطة مما دفع الأعضاء الباقيين من الوفد إلى الاجتماع وإرسال برقية إلى السلطان فؤاد يحتجون فيها على هذا التصرف ويحملونه المسئولية ، كماأرسلوا برقية إلى الحكومة البريطانية يحتجون فيها ويصرحون بأنهم ماضون في الدفاع عن حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة.

كان اعتقال أعضاء الوفد المصري بمثابة الشرارة الأولى المؤديةباندلاع الثورة التي بدأت بمظاهرات سلمية قام بها طلاب الجامعة يوم ٩ من مارس ١٩١٩م ثم شارك طلاب الأزهر و المدارس جميعاً في مظاهرات ، وكان طلبة الحقوق بحكم دعمهم القانوني أول المصريين ، فقد امتنعوا عن تلقي الدروس منذ صبحية يوم الأحد ٩ مارس ، واجتمعوا في فناء المدرسة بالجيزة وأعلنوا إضرابهم عن دراسة القانون في بلد يداس فيها القانون. وهذا يدل على أن المتظاهرين لم يكونوا يقصدون سوى الإفصاح عن شعورهم الوطني والإعراب عن احتجاجهم على نفي زعماءالوفد أمام ممثلي الدول الأجنبية .

ومن الثابت أن العمال اشتركوا في الحركة منذ يومها الثاني ، وكان عمال النقل أول المضربين ، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل ، حتى أصبحت المواصلات في جميع أنحاء المدينة معطلة . ثم لحقهم في الإضراب عمال العنابر ، وكان هؤلاء العمال يشتغلون في القطارات وبدونهم يتعطل سيرها، وقد عمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكك الحديدية ، ثم قطعوا الخط الحديدي بالقرب من إمبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلي ، وفي يوم ١٦ مارس اعتصم عمال شركة الكهرباء ، فباتت العاصمة في ظلام حالك وأخذت المظاهرات التي تسير ليلا تحمل المشاعل وقد انضم الحرفيون إلى الحركة فانخرطوا في المظاهرات ، وفي يوم ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناعفي شارع بولاق ثم ساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضماء للمتظاهرين فيه ، فاعترضهم القوات العسكرية البريطانية بالقرب من كوبري أبو العلا حدث

اشتباك سقط فيه كثير من القتلى و الجرحي ، وقد اشترك المحامون في الحركة في اليوم الثالث ، فقد اجتمعوا في يوم ١١ مارس وأصدروا قرارا بالإضراب احتجاجاً على رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر والتجانها إلى طريق الإرهاب بالقبض على الزعماء الأربعة ، وقرر مجلسهم انتداب اثنين من المحامين في كل محكمة لاثبات الإضراب في محاضر جلسات المحكمة وطلب التأجيل في جميع قضاياها للسبب المذكور. فكان هذا الإضراب بمثابة دعوة عملية لطوائف الشعب الأخرى للإضراب العام ، فحذا المحامون الشرعيون حذروا زملائهم الأهليين ، وأضربوا في يوم ١٥ مارس وأوفدوا بعضهم بطلب التأجيل في القضايا.

أما التجار فقد أغلق معظمهم متاجرهم وأقفلت البيوت المالية أبوابها ، وعندما اشتد اعتداء الجنود الإنجليز على المتظاهرين ، أخذ أهالي الأحياء الوطنية : كحي الأزهر و السيدة زينب و الجمالية و الحسينية وباب الشعرية وغيرها ، في إقامة الحواجز و المتاريس لتعطيل سر السيارات الحربية المقلة للجنود ، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق في ميادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية منرصاص الجنود أو معامل يرمون منها الجند بالطوب و الحجارة.واختصرت المظاهرات على القاهرة لمدة ثلاثة أيام ، ولكن في اليوم الرابع (الأربعاء ١٢ مارس) كان الإضراب قد انتشر بسرعة إلى الأقاليم.

ففي طنطا تألفت مظاهرة من طلبة الجامع الأحمدي و المدرسة الثانوية ، ثم انضم إليها الشعب ولكن ما كادت تقترب من المحطة حتى قابلتها قوة إنجليزية كانت مرابطة بإطلاق الرصاص ، فلقي ستة عشر حتفهم وجرح

تسعة وأربعون ، وهكذا لم يكد يأتي يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة و الغربية و المنوفية و الدقهلية قد جاهرت بالثورة ، ومن الدلتا انتشرت الثورة إلى الصعيد حيث وقعت أعنف الحوادث وخصوصاً في أسيوط و الفيوم وغيرها .

هكذا استمرت الثورة دون أن يرهبها تهديد أو وعيد وكان أشد الحوادث عنفا عندما ترصد الثوار في ١٨ مارس للقطار القادم من الأقصر إلى القاهرة ، وهاجموه في ديروط ثم في ديرمواس ، وكان بالقطار بعض الضباط و الجنود البريطانيين ، فقتلوا وكان عددهم ثمانية ، ثلاثة من الضباط وخمسة من الجنود ، وقد كان لهذا الحادث ضجة كبرى وانتقمت السلطات البريطانية لمصرعهم من هذه المدن.

وكان أكثر حوادث الثوار جراءة وتنظيما عندما هاجم القرويونالنجدات الإنجليزية التي أرسلت بطريق البواخر النيلية إلى أسيوط ، فقد هوجمت بعض هذه النجدات بين ديروط وأسيوط في ثلاثة مواقع : الأول تجاه بلدة شلش بمركز ديروط وكان المهاجمون مسلحون بالبنادق و العصا وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التي بها حصدت عدة مئات منهم ، وقد وقع الهجوم الثاني بعد المكان الأول ، ولم يفر الثوار فيه بطائل أيضا ، وأصيب في هذا الهجوم ضابطين بريطانيين ، ثم وقع الهجوم الثالث من جانب البلاد التابعة لنقطة صنبوبمركز ديروط إلا أن المدافع الرشاشة التي صوبت إليهم من الباخرة أحبطت هجومهم.

وقد اشترك البدو في الثورة أيضا وجرت معارك شبه حربية بينهم وبين السلطات البريطانية كان أكبرها في الفيوم (حيث عصبية حمدي الباسل)

فقد زحفت قوات البدو من غرب الفيوم في أعداد كبيرة في يوم ١٩ مارس ، واشتبكت في معركة حربية مع رجال الحرس إنجلت عن عدد هائل من القتلي و الجرحى بلغ أربعمائة ، كما حاصر البدو في مركز (أطسا) ديوان المركز ، كذلك هاجم البدو في البحيرة مركز كوم حماده حتى اضطر الإنجليز إلى إرسال قوة بريطانية لقمع حركتهم وصدها .

*** لجنة ملنر:**

رأت الحكومة البريطانية إذا إيفاد لجنة إنجليزية إلى مصر تجري تحقيقا وافيا في أسباب الشغب الذي حدث في مصر على أن يعاد القانون و النظام أولا على أنه في اليوم التالي (أول أبريل ١٩١٩) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد اللمبي أنها قد اقترحت إرسال لجنة تحقيق إلى مصر برئاسة اللورد ملنر ، وقالت أنها فعلت ذلك تكملة لاقتراحه الإفراج عن سعد وصحبه ، ولم يلبث اللورد كيرزون أن اعترف بمهمة اللجنة الحقيقية في الشهر التالي (١٥ مايو ١٩١٩) فذكر أن هذه المهمة سوف تكون إزالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية البريطانية على أسس توجب رضاء الدول الحامية وسكان البلاد على نسبة واحد ووضع تفاصيل دستور لمصر بعد أن تستشير السلطان ووزراؤه وأصحاب الشأن و الرأي من المصريين غير أن اللجنة تعطل مجيئها نحو ثمانية أشهر فلم تصل إلى مصر إلا في ٧ من ديسمبر ١٩١٩ . ولم تكد تصل لجنة " ملنر رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة ومنظمة لمقاومتها ، وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بيانا إلى الأمة المصرية جاء به " لقد

اجتمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر وبنت هذه الخطة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية :.

أولا : لأن المسألة المصرية مسألة دولية فقبول المفاوضة مع لجنةملنر يفقدها هذه الصيغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين إنجلترا.

ثانيا : لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية مع أن الأمة لم تقبل الحماية بل رفضتها رفضاً باتا ، وأعلنت بأنها لا ترضى بغير الاستقلالالتام .

ثالثا : لأن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون في ظل الأحكامالعرفية و القوانين الاستثنائية ، فإصرار الحكومة الإنجليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من إجماع الأمة الذي تجلى في كثير من المظاهر لا يفيد ، إلا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الإجماع القومي.

واستطرد البيان قائلا " إن الحكومة الإنجليزية في حاجة إلى موافقة المصريين على حمايتها لأن الحماية لا يمكن أن تكتسب أية صفة شرعية ، ولو صدقت عليها جميع الدول ما دام الشعب المصري هو صاحب الشأن وحده لا يقبلها ، فتمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة أو بالأخرى تمسكها برفض الحماية أمر مشروع فضلا عن أن المصريين لا يملكون اتباع سبيل آخر لأن كل مساومة للتنازل عن الاستقلال أو لنقل السيادة المصرية إلى دولة أجنبية لا قيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونية وتكون كل مفاوضة في هذا الشأن مجرد من أي صيغة شرعية ولا تلزم الأمة شيئا .

ونتيجة لتأزم الموقف اضطرت الحكومة البريطانية إلى إطلاق سراح سعد زغلول وزملائه ومع ذلك استمرت المقاومة المصرية التيهزت أقدام الاحتلال .

*** نضال الوفد في أوروبا وأمريكا :**

بينما كانت أرض مصر تضطرب بالقلاقل السياسية ويدور حولها الصراع بين القوى الوطنية التي يمثلها الوفد واللجنة المركزية ، وبين القوى المعادية من الإنجليز و الخائنين ، كان الوفد في أوروبا يخوض غمار معركة مريرة ضد الحماية، فعلى أثر قرار الإفراج عن سعد زغلول باشا ورفاقه ، والسماح لأعضاء الوفد بالسفر إلى باريس ، سارع الوفد بالقاهرة إلى تنظيم نفسه. وكانت إنجلترا قد أعدت للأمر عدته بحيث تلحق بالوفد هزيمة منكرة. وكانت أول ضربة تلقاها الوفد هي : اعتراف ولسن بالحماية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، ورأى سعد زغلول أن العمل فيباريس لا يجدي ، وأنتركيز العمل في مصر أجدى وألزم ، ومن ثم يسمح له بعرض أقوالهعليه ، واستند في أحقية مطالبه إلى الأسس الآتية :

أولا : إذا كان الاشتراك في الحرب هو الشرط الذي يبيح للأمم رفع صوتها في المؤتمر فإن هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقا تاما ، إلا أنها في الواقع أعلنت في ١٥ أغسطس أنها في حالة حرب على ألمانيا.ثانيا : يقتضي إلغاء السيادة التركية . وهو الأمر الذي نشأ عن الحرب – تغيير في حالة مصر السياسية التي قررتها معاهدة ١٨٤٠ ، وهذا التغيير لا يمكن

إدخاله إلا بقرار من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسي ولا يصح إجراء هذا التغيير في غيبة المصريين .

ثالثا : سمع المؤتمر لصوت المقاطعات التي فصلت عن تركيا بسبب الحرب وبسبب تطبيق مبادئ القومية عليها ، فيكون من حق مصر أن يسمع صوتها ، على أن الضربة الكبرى التي أعدها الإنجليز للوفد لم تلبث أن هوت سريعا ، ففي ذلك الحين كانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها للمندوبين الألمان وفيها المواد التي تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية (المواد من ١٤٧- ١٥٤) وتتضمن بإيجاز الاعتراف بالحماية البريطانية و التنازل عن الامتيازات في القطر المصري ، وتوافق على نقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية ١٨٨٨م عن حرية المرور بقناة السويس إلى إنجلترا.

وهكذا قبل أن تمضي ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، كانت آماله قد انهارتوكسبت إنجلترا اعترافا دوليا حمايتها على مصر.

وعلى أثر اندلاع المظاهرات بعد فشل الوفد المصري في باريس اضطر الإنجليز إلى استدعاء وفد مصر للتفاوض في لندن وقبل سعد زغلول فكرة التفاوض مع إنجلترا، في ٥ يونية ١٩٢٠ سافر سعد زغلول إلى لندن ومعه بقية أعضاء الوفد وقد كان من الطبيعي أن تكون أولى المسائل التي تناولها الفريقان من حيث الأهمية:

*** مسألة الاحتلال :**

وقد دار البحث في معالجة هذه المسألة حول نقطتين:

الأولى : التحالف ،والثانية : المسألة العسكرية. وفكرة التحالف في منشأها فكرة مصرية بحتة. فقد جرت على لسان سعد زغلول عندما قابل السير ريجنالد ونجت في ١٣ نوفمبر ١٩١٨م ليوقف اعتراض الإنجليز على الاستقلال و الجلاء عن مصر. ثم تفاوض الوفد في المسألة العسكرية وانتهي إلى أن الأمر فيها لا يخرج عن إحدى حالتين: حالة الحرب وحالة السلم. فبينما يختص بزمن الحرب رأى الوفد بأن تتضمن المعاهدة نصا تتعهد بريطانيا فيه بمساعدة مصر في الدفاع عن سلامة أراضيها من أي اعتداء خارجي، أما فيما يتعلق بزمن السلم فقد قرر الوفد أنه يجب ، ينتهي الاحتلال العسكري ، على أن اللورد ملنر لم يقبل هذا وأبدى اعتراضه على خروج القوات البريطانية من مصر متعللا بمسألة المواصلات ووجوب المحافظة عليها مما كان يقتضي وجوب قوة عسكرية من أجلها. وقد عرض سعد زغلول أن تكون القوة مصرية وضباطها من الإنجليز فكرر ملنر الرفض. ولهذا تفاوض الوفد في المسألة ولم يجد مفراً في النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية بريطانية بالرغم من أن وجود تلك القوة يتضمن مساساً بالسيادة المصرية . كما يقول عدلي باشا على أن الوفد لم يلبث أن أخذ يوجه جهوده إلى تحديد صلة هذه القوة العسكرية وتم الاتفاق أن تكون قوة يقصد بها قضاء غرض خارجي وأن المحافظة على النظام الداخلي من شأن المصريين أنفسهم ، على أن ملنر اعترض أن تكون تلك القوة: علي الضفة الشرقية للقناة أن وجود قوات بريطانية في منطقة القناة المحايدة قد

يلقي المشاكل بينها وبين الدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك الترعة . ولهذا رفض ملنر أن تكون القنطرة هو المكان المخصص لتلك القوات

***التمثيل الخارجي و وعلاقات مصر الخارجية**

رأى اللورد ملنر أن تسيطر بريطانيا سيطرة تامة على علاقات مصر السياسية أما مصالح مصر التجارية وسواها فقد رأى أن يتركها بيد المصريين وعلى ذلك اقترح على أن تقتصر صفةالممثلين المصريين على الصفة القنصلية فقط لا للسياسية. على أن الوفد رفض هذه المنطقة ولكن اللورد ملنر اقتنع في النهاية بوجهة النظر المصرية أن التمثيل السياسي لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال لتحقيق السيادة. **الامتيازات الأجنبية :**

كانتا خطة اللورد ملنر أن يتخذ من هذه المسألة سلما للسيطرة على الإدارة المصرية الداخلية ، وأن ملنر بين للوفد المصري أن مشروعه يقوم على تنازل الدولة عنها لإنجلترا بعد تعديلها ، ومن ثم فقد رتب علىهو هذا أن تعترف مصر لإنجلترا بحقوق واسعة لصيانة المصالح الأجنبية ، ومن شأنها أن تذهب بالاستقلال الداخلي لمصر ، وهذه الحقوق هي ما أطلق عليها اللورد ملنر اسم " ضمانات" للدولة صاحبة الامتيازات لتقبل التنازل عن امتيازاتها لإنجلترا ، وهذه الضمانات كانت تقوم على تعيين مستشارين بريطانيين في الحكومة المصرية أحدهما مالي والآخر قضائي وقد رأي ملنر أن تعيين هذين المستشارين يكفل ضمان هذه المصالح فيتولى أحدهما ضمان اقتدار مصر على سداد ديونها ، ويتولى الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التي لها مساس بالأجانب ، وزاد ملنر على ذلك ضماناً ثالثاً أن يخول للمعتمد البريطاني حق التدخل لمنع تطبيق أي قانون مصري على الأجانب

يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية. أما التعديلات التي رأى ملنر إدخالها على نظام الامتيازات الأجنبية فكانت تقضي بإبطال المحاكم الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها، وسريان التشريع الذي يفرض الضرائب على جميع الأجانب في مصر ، ولقد قبل الوفد المصري حلول إنجلترا محل الدول صاحبة الامتيازات في حماية الأجانب على أن الخلاف دب بين الفريقين حول اختصاصات المستشارين المالي و القضائي وحق المعتمد البريطاني في منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب ، فبينما يختص المستشار المالي ، كان الوفد يخشى أن يتعدى حدود اختصاصات لجنة صندوق الدين إلى التدخل الفعلي في كيفية التصرف في ميزانية البلاد مما يمكن أن تكون له عواقب سيئة .

***الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب في خدمةالحكومة المصرية**

وقد اقترح الجانب المصري على ملنر أن تترك الحكومة المصرية المختصة وشأنها في استيفاء من تبقيه ، وفي إخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب ، ولهذا اعتصموا بهذا المبدأ وهو أنه لا يجوز تعيين بريطاني أو أجنبي آخر في وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها في قومهم ، وقد سلم ملنر بصواب حجة الجانب المصري .

السودان :

أما عن موقف الوفد في مسألة السودان ، فكان موقفا خاصاً ، فقد كان من رأي سعد زغلول أن يترك السودان لاتفاق خاص ، بعد أن تتم تسوية مسألة مصر ، وكان تبريره لهذا الرأي أن مصر تستطيع وهي قوية الحصول

على حقوقها كاملة في السودان ، وأنه إذا ترك أمر السودان لموضوع اتفاق خاص ، فلا يكون في ذلك تنازل عن مصر عنأي حق لها فيه ، وقد قرر الوفد الموافقة على هذه النظرية بالإجماع .

مسألة العرش :

كانت مسألةالعرش من بين القضايا التي نوقشت في هذه المفاوضات ، وأن سعدزغلول قد طلب بخلع السلطان وإعلان الجمهورية، وقد علق ملنر على هذا لا نريد أن ندخل في النظام الدستوري ، وأنه لامانع من استكمال المعاهدة على هذا.وعلى كل حال فبعد أن انتهى الوفد ولجنة ملنر من تبادل الآراء بخصوص القضايا التي تعرضتا لها ، واتفق الطرفان في ٥ يولية ١٩٢٠م على أن يقدم كل منهما مشروعا يتضمن ما فهمه من المحادثات ، وقدم اللورد ملنر مشروعا بريطانيا فكان يشتمل على ضمان بريطاني بسلامة مصر واستقلالها ، ولكن يجبرها على التعهد بعدم عقد أي معاهدة مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا ، وعلى إعطاء بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية في الأراضي المصرية وحق استعمال الموانى و المطارات ويجبر مصر على تعيين مستشار مالي تكون له جميع اختصاصات صندوق الدين ، ويفرض على مصر أن تعهد إلى بريطانيا بالتدخل لدى الدول الأجنبية في شأن الامتيازات الأجنبية وأن تعين موظفا بريطانيا في وزارة الحقانية له من السلطات ما يسمح له من التأكد من حسن إدارة القوانين المتعلقة بالأجانب وبريطانيا هي التي تمثل مصر لدى الدول التي ليس لمصر فيها ممثلا خاصا ، ولها في مصر صفة استثنائية تسمح

لممثلها بالتقدم على جميع الممثلين الآخرين. إنها الحماية بنصها وروحها ، وإن كانت في ثوب جديد .

وأما مشروع الوفد فكان ينص على إنهاء الحماية والاحتلال العسكري البريطاني واسترداد مصر بكامل سيادتها الداخلية و الخارجية كدولة ملكية لها نظام دستوري ، وعلى أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد ، وأن تسحب قوتها من مصر بعد مدة معينة يتفق عليها الطرفان. ثموضعت لجنة ملنر مشروعا ثانيا عدلت فيه بعض العبارات الخاصة بالمشروع الأول ، دون إدخال تغيير أساسي جوهري ، فعمدت على إخراج السودان من المناقشة ، وأصرت على ضرورة بقاء وضعيته طبقا لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩م كمسألة مقررة لا رجوع فيها ، وحاول سعد زغلول الاحتفاظ بوحدة الصف ، وعدم اتخاذ قرار نهائي دون الرجوع لأبناء البلاد ، وعرض المشروع إلى الأمة ذكرا أنه يشتمل على مزايا لا يستهان بها ولم يذكر سعد زغلول رأيه في المشروع صراحة للأمة ، وقام أعضاء الوفد بتجنيد وتأييد المشروع في مصر ، ولقد وقف الحزب الوطني على مبادئه ورفض قبول هذه القواعد أساسا لاتفاق مع بريطانيا وقرر الاستمرار في الجهاد الوطني ، وإلقاء التبعية على كل من يعمل على تحقيق هذا المشروع ، وكذلك فعل فقهاء القانون في مصر ، واضطر هذا الموقف رجال الوفد إلى أن يقدموا تحفظاتهم على المشروع رغم أن هذه التحفظات لم تكن جوهرية.وقرر اللورد ملنر قطع المفاوضات مع الوفد المصري معلنا أن الوقت غير ملائم لمناقشة التحفظات ، وأنه إذا ما تقرر عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر فإنها لن تكن إلا بعد مفاوضات رسمية بين حكومتي لندن و القاهرة. أي أنه

لا يعترف بالصفة الرسمية للوفد ، علاوة على أن الوقت كان غير مناسب ، وحاول سعد زغلول إبقاء الباب مفتوحاً لمفاوضات جديدة ، وأعلن أنه لن يدخل المفاوضات الرسمية على أساس هذا المشروع إلا إذا وافقت بريطانيا على التحفظات التي أبدتها الأمة.وقدم اللورد ملنر تقريره في ٩ ديسمبر ١٩٢٠ ووضع فيه القواعد السياسية التي صارت عليها بريطانيا في مصر حتى سنة ١٩٣٦م ، وأوصى بالعدول عن السياسة القديمة ، أي سياسة الحماية ، نتيجة لهياج الرأي العام المصري عليها، واقترح عقد معاهدة يرضاها الفريقان توفق بين أماني مصر ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب ، وأوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لإبقاء قوات عسكرية في مصر ، ولكي تتمكن بذلك من حماية مواصلتها الإمبراطورية ، كما أوصى بأنه تكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب ومصالحهم وأن تترك بريطانيا شئون مصر الداخلية للمصريين بأن تعترف بريطانيا باستقلال مصر مقيداً بهذه القيود وشروطها ، ذلك علاوة على استبعاد السودان نهائيا من هذه النسوية ، وإبقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الاتفاقية الثنائية ١٨٩٩م.

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م :

ومهما يكن من أمر فقد أسفرت اتصالات اللمبي بحكومته عن نزول الحكومة البريطانية على رأيه بعد أن لوح بالاستقالة وذلك بعد أن أدخلت تعديلات طفيفة على اقتراحه أهمها جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في أصل المشروع وذلك تمشيا مع السياسة

البريطانية في احتضان العرش وبسبب الرغبة في إيجاد قوة توازن قوة البرلمان .

ولقد تضمن المشروع المعدل وثيقتين هامتين إحداهما عبارة عن تصريح بإنهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة والآخر كتاب مفصل موجه إلى السلطان يتضمن إحدى عشر فقرة تستهدف . الفقرات الأربع الأولى منها إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بتبليغ ٣ من ديسمبر ١٩٢١ وتتناول الخامسة الدفاع عن المواد التي وردت في موضوع كيرزون بشأن المستشارين الإنجليز في وزارتي المالية و الحقانية. على أنه يجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن الفقرتين الخامسة و السادسة السابقتي الذكر . أن نشير إلى أن الفترة التي أعقبت صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م لمتكن سوى سلسلة متعاقبة من التدخل في أخص الشئون الداخلية لمصر ومحاولات متكررة للحيلولة دون تمتع مصر بحقوقها الكاملة في حكومةأهلية على عكس ما نصت عليه هاتين الفقرتين وحتى بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦م ، أما فيما يتعلق بالفترة السابقة فتسوغ التدابير الاستثنائية التي اتخذت ضد سعد زغلول بأن الغرض منها لم يعد وضع حد للتهيج صار قد يكون لتوجيه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ، وتتضمن الفقرتان التاسعة و العاشرة على المبادئ التي استمثل عليها برنامج ثروت فتذكر أولهما ليس ما يمنع منذ الآن إعادة منصب وزير الخارجية و العمل لتحقيق التمثيل السياسي و القنصلي لمصر . وتذكر الثانية إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف و الرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الأثر فيه إلى عظمائكم

وإلى الشعب المصري، أما الأمور الأخرى التي دارت في مشروع كيرزون والتي لم يتفق عليها مع ثروت فقد تركت المناقشات تجري فيما بعد ، وهي التي أطلق عليها التحفظات الأربعة ، وتضمنتها الوثيقة الثانية التي صارت تعرف باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م.

هكذا صار تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد وبذلك انتهت الحماية البريطانية على مصر وأصبحت مصر مستقلة ذات سيادة ووعدت إنجلترابإلغاء الأحكام العرفية وأما التحفظات فهي :

١ . تأمين المواصلات البريطانية في مصر .

٢ . الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبي.

٣ – حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

٤ . السودان .

أبلغ اللورد اللمبي هذا التصريح للسلطان وكان وثيقة هامة صدرت من جانب واحد أي دون التزام يقدمه الجانب المصري ، وكان هذا التصريح نقطة تحول خطيرة في تاريخ مصر في المحيط السياسي و الدولي بنوع خاص، وأما من ناحية مصر فقد فتح المجال أمام المصريين لإدارة شئونهم بأنفسهم داخليا بإنشاء نظام نيابي ، وخارجيا حيث أصبح لهم تمثيل سياسي والدخول في مفاوضات مع إنجلترا للتفاهم في أمر التحفظات إن لم يصلوا إلى إلغائها .

أما بالنسبة للدول الأخرى فقد أكد أن إلغاء الحماية ليس من شأنه حدوث تغيير في الحالة الحاصرة فهي ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة

بيننا وبين مصر تلك العلاقات التي اعترفت بها الدول منذ زمن بعيد مصلحة بريطانيا أساسية ، قد تحددت هذه العلاقات الخصوصية في التصريح الذي اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وصفتها حكومة جلالة الملك في هذا التصريح بصفات ذات ارتباط حيوي بحقوق الإمبراطورية ومصالحها وهي لا تسمح لأية دولة بالبحث و المناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى التدخل في شئون مصر عملا غير ودي ، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضي المصرية عملا يجب أن تمنعه جميع الوسائل التي في وسعها.

ولقد تجاوز هذا التصريح حدود المصالح البريطانية الخاصة إلى الانتقاص من سيادة مصر بالرغم مما كلفته لهم الامتيازات الأجنبية من حقوق فإن هذه الامتيازات أو إن كانت بدورها مما ينتقص من حق السيادةفإن حمايتهم هي حق لهم قبل الدولة التي يقيمون فيها، شأنهم في ذلك شأن رعايا الدولة أنفسهم ، ولم تفوض الدولة إنجلترا بحماية رعاياها في مصر وإن لم تعترض الدول على تلك الحماية ، لأنها لا تؤثر على مصالح رعاياها في مصر بل هي على العكس تفترض وضعا ممتازا في داخل البلاد مصدره حماية الدولة المختلفة لهم بدليل أن هؤلاء الأجانب ثاروا على الإنجليز بين آراء هؤلاء أن يحلوا محلهم في امتيازاتهم على نحو ما فعلوا في السودان، وعلى هذا فقد صار واضحا أنهم في جميع المسائل ذات الأهمية لإنجلترا فإنها سوف تقوم بالتدخل بينها وبين الدول الأجنبية ، وعلى حد قول أرنولد

توينبي " إن الاستقلال الذي منح لمصر بمقتضي تصريح ٢٨ فبراير يقل من الحقيقة عن الاستقلال الذي تتمتع به أقطار الدمينيون" .

كان هدف إنجلترا إذا التمسك بالجوهر دون المظهر ، فكان على المصريين أن يواصلوا الكفاح و الجهاد متجنبين الأخطار الموجودة من حيث انقسام الأمة ومحاولات السلطات البريطانية توسيع هوة الخلاف بين أبناء الأمة.

ولقد ترتب على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نتائج هامة نوجزها فيمايلي:

١. تهيئة الفرصة للعناصر غير المتشددة و المعارضة لسعد زغلول داخل هيئة الوفد للعمل المنفصل وعلى ذلك فليس بمستغرب أن يستتبع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م تأسيس حزب الأحرار الدستوريين برناسة عدلي يكن خصم سعد .

٢ . ظهور القصر بسبب الدستور الجديد (دستور ١٩٢٣) الذي جاء نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلى الخطوط الأمامية كقوة معربة في الداخل وبذلك تشتت جهود الوطنيين بين كفاحهم ضد القصرمنناحية،وبين كفاحهم ضد الإنجليز من ناحية أخرى.

٣- انتقل الوفد بحكم المعركة الدستورية من كونه هيئة موكله من الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي وإن احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته ، وأصبح الوفد منذ هذا الوقت حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محور التيارات الشعبية للسياسة المصرية .

ولكن يمكن أن نعدد إيجابيات ثورة ١٩١٩ المتمثلة في اعترافالحكومة البريطانية في فبراير ١٩٢١ ، إن الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت

إلغائها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإن كانت الثورة لن تنجح في إجلاء الاحتلال. كما أنتجت الثورة أيضا تقرير النظام الدستوري لحكم مصر ، هذا إلىجانب شيوع روح التضحية و الفداء و التمسك بالقيم الاجتماعية بين أبناء الشعب المصري الذي استلهموا ما حدث أثناء أحداث الثورة من تضحيات بالروح و المال جاد بها من شارك في الثورة.

وكان المصريون يعلقون الآمال الكبيرة على نقاط الرئيس الأمريكي ولسن وخاصة ما يتعلق منها بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ولكن الرئيس ولسن خيب أمال المصريين بتجاهله الاستماع لمطالب المصريين في مؤتمر الصلح وباعترافه بالحماية البريطانية على مصر في أبريل ١٩١٩م وازداد خيبة أمل المصريين في التأييد الأمريكي بعد سفر وفدمصري إلى واشنطن خلال شتاء ١٩١٩ و ١٩٢٠ وعادوا دون أن يحصلوا على التأييد المنشود وأدركوا أن الرئيس ولسن والولايات المتحدة قد أداروا ظهورهم من أجل عدم إغضاب بريطانيا .

مصر وشخصيات تاريخية من محافظة قنا[1]

وهذا الفصل رغم صغره إلا أنه من أهم الفصول في مقررنا لأنه يعطي لأبنائنا الطلاب فكرة مبسطة عن أهم الشخصيات التاريخية التي خرجت من محافظتنا الفتية، وهذه المعلومات كان الباحث قد قام الباحث- محمد سيد- بتجمعيها من عدة مصادر ومراجع ودوريات ومواقع إلكترونية مثبتة في نهاية الفصل، وقد تم تقديمها منذ عامين إلى جامعتنا الموقرة ضمن أعمال موسوعة عامة عن محافظة قنا حول الأعلام والآثار، والتي تسعى الجامعة من خلالها الحفاظ علي هويتنا التاريخية المصرية من خلال فهم الشباب لتاريخ أمتهم .

١- أحمد محمد فراج طايع (السفير)

ابن قرية أصفون المطاعنة، بعد حصوله على درجة الليسانس عام ١٩٢٦، التحق بوزارة الخارجية وترقى حتى أصبح سفيرا لمصر في دولة اليابان ثم ألمانيا، ثم قنصلًا عامًا للمملكة المصرية في فلسطين، ومن سوء الطالع أنه كان آخر قنصل حيث بدأت الحرب ضد الصهيونية. ليرسل إلى وزارة الخارجية المصرية في يناير من سنة ١٩٤٨، حيث خطط لقطع المياه عن الأماكن التي تواجد بها اليهود، مستفيدًا من كون الأماكن التي يملكها العرب في القدس مليئة بالآبار، بينما لا توجد أي أبار في الأحياء اليهودية والتي كانت تسع مائة ألف يهودي، إلا إن تدخل مجلس الأمن عدة مرات أنقذ يهود القدس من الكارثة التي خطط لها. وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو كان أول وزير للخارجية لمصر .

٢- أنور عبد الفتاح أبو سحلي

وُلِد في فرشوط ١١ يناير ١٩١٩م، قانوني مصري ووزير للعدل. وعمل كوكيل النائب العام في ١٩٤٦، ورئيس محكمتي شمال

[1] **محافظة قنا كانت تشمل على مراكز وقرى ومدن محافظة قنا بالإضافة إلى الأقصر حتى انفصلت عنها عام ٢٠٠٩م.**

وجنوب القاهرة عام ١٩٧٧م والنائب العام لجمهورية مصر العربية ١٩٧٨م ، ثم وزير العدل ١٩٧٩م،وعضو الأكاديمية الدولية للمحامين المترافعين بالولايات المتحدة. توفي في ١١ يناير ٢٠٠٠.

٣- الحفني (الشيخ)

نقيب مسجد السيدة زينب، تُوفي في ليلة ثورة ١٩٥٢م، فسر للشيخ المراغي حلمه "رأيت كأني سقطت في بئر، وخرجت منه ثم وقعت في نفس البئر، ولم أخرج منه" بأنه سيتولي مشيخة الأزهر مرتين، وهو أيضاً صاحب المقولة "المناصب تفتح الأبواب، لكن المودة تفتحها أكثر"

٤- عبد الخالق حسن الميال (الدكتور)

ابن البراهمة، أحد شيوخ وفقهاء القانون في مصر، كما وضع القوانين والتشريعات في العديد من الدول العربية، كما استعانت به دوله الامارات العربية المتحدة في تأسيس كليه الشرطة هناك وترأسها لفتره طويلة.

٥- الطيب (الشيخ المنتقل)

هو الشيخ محمد أحمد الطيب الحساني، ولد في المراشدة بمحافظة قنا، والد الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، تعلم حتى دخل الأزهر، وأخذ عن علماء التصوف، ليحوي علوم الحقيقة بجوار علوم الشريعة، فأذن له شيخه بتلقين أوراد الطريقة الخلوتية للمريدين. توفي رضي الله عنه عام ١٩٨٨م. والشيخ الطيب والداً لكل من فضيلة أ.د. أحمد الطيب (شيخ الأزهر)، الشيخ (محمد الطيب) شيخ الطريقة الحالي بالقرنة.

٦- الطيب (الإمام الأكبر شيخ الأزهر)

ولد في القرنة، والتحق الطيب بجامعة الأزهر حتى حصل على شهادة الليسانس في العقيدة والفلسفة عام ١٩٦٩م، ثم شهادة الماجستير من جامعة الأزهر عام ١٩٧١، ودرجة الدكتوراه عام ١٩٧٧م، في نفس التخصص من جامعة

الأزهر. تدرج سيادته في التسلسل العلمي والوظيفي حتى وصل إلى أستاذاً للعقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر. عين عميداً لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بمحافظة قنا. ثم عميداً لكلية الدراسات الإسلامية والعربية بأسوان. ثم عميداً لكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية العالمية بباكستان. وفي الفترة ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٣- مارس ٢٠١٠م عين فضيلته رئيساً جامعة الأزهر، وأخيراً؛ شيخاً للإزهر الشريف منذ ١٩ مارس ٢٠١٠ حتى الآن.

٧- عبد الباسط عبد الصمد

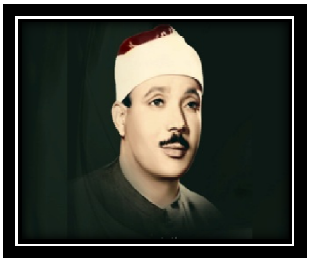

ولد ١٩٢٧م بأرمنت، لُقب بـ"الحنجرة الذهبية" و"صوت مكة". دخل الإذاعة المصرية سنة ١٩٥١م. عين قارئًا لمسجد الشافعي عام ١٩٥٢م، ثم لمسجد الإمام الحسين ١٩٥٨ ترك للإذاعة ثروة من التسجيلات إلى جانب المصحفين المرتل والمجود ومصاحف مرتلة لبلدان عربية وإسلامية، وكان أول نقيب لقراء مصر سنة ١٩٨٤م. كرمته سوريا بمنحه وسام الاستحقاق ووسام الأرز من لبنان والوسام الذهبي من ماليزيا ووسام من السنغال وآخر من المغرب وآخر الأوسمة التي حصل عليها كان قبل رحيله من الرئيس محمد حسنى مبارك في الاحتفال بليلة القدر عام ١٩٨٧. توفي يوم الأربعاء ٣٠ نوفمبر ١٩٨٨ م

٨- عبدالرحمن الأبنودي (الخال)

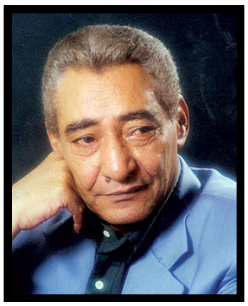

شاعر مصري يعدّ من أشهر شعراء العامية في مصر. ولد في ١١ أبريل ١٩٣٨م في قرية أبنود لأب كان يعمل مأذوناً شرعياً وهو الشيخ محمود الأبنودي، وانتقل إلى مدينة قنا وتحديداً في شارع بني على حيث استمع إلى أغاني السيرة الهلالية التي تأثّر بها. الشاعر عبد الرحمن الأبنودي متزوج من المذيعة المصرية نهال كمال وله منها ابنتان آية ونور. من أشهر أعماله السيرة الهلالية التي جمعها من شعراء الصعيد ولم يؤلفها. ومن أشهر كتبه

كتاب) أيامي الحلوة (والذي نشره في حلقات منفصلة في ملحق أيامنا الحلوة بجريدة الأهرام تم جمعها في هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة، وفيه يحكي الأبنودي قصصاً وأحداثاً مختلفة من حياته في صعيد مصر. توفي في أبريل ٢٠١٥م.

٩- علي الدشناوي

علي الدشناوي؛ الذي ألف كتاب سمط الدهر "أعجوبة العصر"، وهي رسالة ليس فيها حرف منقوط، وقد تم إهداؤه للزعيم جمال عبدالناصر.

١٠- عمر محمود سليمان (اللواء)

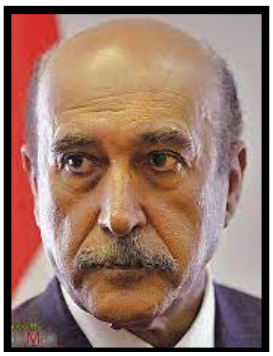

هو رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية السابق، ولد ١٩٣٦. تلقى تعليمه في الكلية الحربية بالقاهرة، ومن بعد ذلك تلقى تدريبا عسكريا إضافيا في الاتحاد السوفييتي السابق ودرس أيضا العلوم السياسية في جامعة القاهرة وجامعة عين شمس. قبل توليه إدارة المخابرات العامة عام ١٩٩٣ عمل رئيساً لفرع التخطيط العام في هيئة عمليات القوات المسلحة، ثم مديراً في المخابرات العسكرية. أهم المؤهلات العلمية والعسكرية التي حصل عليها (بكالوريوس في العلوم العسكرية. ماجستير في العلوم العسكرية. ماجستير في العلوم السياسية، من جامعة القاهرة. زمالة كلية الحرب العليا. دورة متقدمة، من الإتحاد السوفيتي.). أما عن الأوسمة والأنواط والميداليات (وسام الجمهورية، من الطبقة الثانية. نوط الواجب، من الطبقة الثانية. ميدالية الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة. نوط الواجب، من الطبقة الأولى. نوط الخدمة الممتازة.)

١١- فكري عبيد

ولد في ١٩١٦، وكان شقيقه الزعيم مكرم عبيد – أكبر منه ب٢٦ عام- بمثابة الأب والمعلم، تخرج من كلية الحقوق ١٩٣٧، عمل مع أخيه في مكتبه بالمحاماة وشاركه في الحياة السياسية. تعلم من خلال تواجده في حزب الوفد

المواطنة، إذ أن الحزب كان له دور تاريخي مشرف في وحدة المسلمين وإخوتهم من المسيحيين. كما نجح السادات بذكائه ودهائه في الاستفادة منه، فعندما اشتد التيار الإسلامي في أسيوط وصارت مصر كلها علي حافة الهاوية أرسل السادات فكري مكرم عبيد الذي استطاع برصيده الوطني الضخم أن يحتوي الأزمة ويعيد الهدوء إلي أسيوط بمسلميها وأقباطها.

تزوج فكري منوداد إسكندر مينا وهي ابنة عائلة برجوازية من أسيوط. وقد لعبت دورا خفيا في نجاحه وشعبيته، فقد اتسمت بذكاء خارق وخفة دم فاكتسبت الزوجة تقدير كل أصدقائه ومريديه، وجعلت من البيت وجهة لكل معارفه وقاصديه تستقبلهم بترحاب.

١٢- فهمى عمر (الإذاعي)

وُلِد فى ١٩٢٨، حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٤٩. عُين مذيعاً في ١٩٥٠، وبسبب لهجته الصعيدية اشتهر بلقب المذيع الصعيدى. فى صباح ٢٣ من يوليه سنة ١٩٥٢ فتح الاذاعى فهمى عمر الميكروفون لأنور السادات ليلقى أول بيان للثورة المصرية المجيدة. قدم ثلاث حفلات لنجمة الغناء العربى ام كلثوم. قدم برنامج ساعه لقلبك وبرنامج مجلة الهواء. هو صاحب اول تعليق وتحليل لمباريات دورى كرة القدم فى مصر قبل ظهور التليفزيون فكان يقدم نتائج المباريات. وهو المؤسس الحقيقى لاذاعة الشباب والرياضة. قام بتغطية ست دورات أولمبية. تم تعيينه رئيساً للاذاعة المصريه في ١٩٨٢.

١٣- محمد صفاء عامر (الكاتب)

ولد الكاتب في ١٩٤١م ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٦٣، وعمل في السلك القضائي حتى أصبح مستشارًا بمحكمة الإسكندرية، ثم استقال وتفرغ للكتابة . كان صعيد مصر مصدرًا لموضوعات

وقضايا ناقشتها أعماله التلفزيونية والسينمائية ومنها فيلم (صعيدي رايح جاي)، واشتهر عامر بكتابة المسلسلات التلفزيونية التي عالجت قضية الثأر والعادات القبلية في الصعيد ومنها (الفرار من الحب) و(أفراح إبليس) و(ذئاب الجبل) و(الضوء الشارد) و(حدائق الشيطان). توفي في ١٣ أغسطس ٢٠١٣م.

١٤- محمد عبد الوهاب (الصحفي)

الأستاذ محمد عبد الوهاب البعيري بن محافظه قنا (القلعه) والذي يعمل في بلاط صاحبه الجلالة كونه نائب رئيس تحرير جريدة الجمهورية.

١٥- مكرم عبيد باشا

وُلد مكرم عبيد في ٢٥ أكتوبر عام ١٨٨٩ لعائلة من أشهر العائلات القبطية وأثراها، درس القانون في أكسفورد، وحصل على ما يعادل الدكتوراه في عام ١٩١٢ . في عام ١٩١٣ عمل سكرتيراً للوقائع المصرية، ثم سكرتيراً خاصا للمستشار الانجليزي طوال مدة الحرب العالمية الأولى، ولكن بسبب كتابته رسالة في معارضة المستشار الانجليزي "برونيات" شارحاً فيها مطالب الأمة المصرية وحقوقها إزاء الانجليز، استغنوا عنه. فعُين أستاذاً في كلية الحقوق وظل بها عامين كاملين. في عام ١٩١٩ انضم إلى حزب الوفد وعمل في مجال الترجمة والدعاية في انجلترا وفرنسا وألمانيا ضد الحكم والاحتلال الانجليزي، ثار لما تمذُقي سعد زغلول وقام بإلقاء الخطب والمقالات مما تسبب في القبض عليه ونفيه. في عام ١٩٢٨ عندما شكل النحاس وزارته عين مكرم وزيراً للمواصلات، وفي عام ١٩٣٥ أصبح سكرتير عام الوفد وبعد معاهدة ١٩٣٦ عُين مكرم عبيد وزيراً للمالية، وشارك في الوزارات الثلاثة التي تشكلت برئاسة كل من أحمد ماهر والنقراشي في عام ١٩٤٦. كان أحد مفكري الأقباط في حقبة الخمسينات، يُعد أشهر خطيب في التاريخ السياسي المصري الحديث. ولما لا وهو صاحب المقولة الشهير "نحن مسلمون وطناً ونصارى ديناً، اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك، وللوطن

انصارا.. اللهم اجعلنا نحن نصارى لك، وللوطن مسلمين". بالوحدة الوطنية انتصرت ثورة يوليو وحققنا الجلاء لتردد سماوات مصر 'الله أكبر' وتدق أجراس الكنائس في ايقاع متجانس ويعم البلاد، من ساحل البحر الي اقصي الجنوب، شعار 'الدين للديان والوطن للجميع. توفى في ٥ يونيه ١٩٥٩.

١٦- منصور عيسوي (اللواء)

ولد ١٩٣٧م في مدينة إسنا، والتحق بكلية الشرطة وتخرج فيها عام1959 م. بدأ حياته الشرطية في مديرية أمن القاهرة، وتدرج في المناصب، حتى وصل إلى مفتش أمن القاهرة، ثم وكيلاً لإدارة مباحث القاهرة، ثم مديراً لأمن الجيزة ١٩٨٨، واستمر بها ٣ سنوات. وعين مساعد وزير الداخلية بشمال الصعيد ١٩٩١، ثم مساعداً لوزير الداخلية لوسط الصعيد ١٩٩٢، ثم مساعداً أول للوزير ومديراً لأمن القاهرة ١٩٩٣، ثم مساعداً أول لوزير الداخلية للأمن العام ١٩٩٥، ثم عين محافظاً للمنيا ١٩٩٦ حتى ١٩٩٧. آخر منصب شغله اللواء عيسوي قبل تعيينه وزيرا للداخلية كان منصب محافظ المنيا. تم تعيين اللواء عيسوي وزيراً للداخلية في الساعات الأولى من يوم الأحد ٦ مارس ٢٠١١ في وزارة عصام شرف.

(أهم المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في الفصل الثامن)

- وزارة المعارف العمومية: الأيام الملكية في صعيد مصر سنة ١٩٣٠م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣١م.
- ذاكرة مصر: مئوية فاروق الأول "فص الختام في تاريخ الأسرة العلوية". العدد الأربعون- إبريل ٢٠٢٠م.
- أحمد الجارد: أضواء جديدة على الحملة الفرنسية بالبارود بصعيد مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١٧م.
- أنس عبدالقادر (الفنان التشكيلي): شخصيات من دشنا" ، ٢٠١٤م.

- المواقع الإلكترونية:

البوابة الإلكترونية لمحافظة قنا

البوابة نيوز

الجمهورية أون لاين

بوابة الأهرام الإلكترونية.

بوابة المصري اليوم الإلكتروني.

بوابة صدى البلد الإلكترونية.

موقع مصراوي الإلكتروني.

رموز تاريخية من محافظة قنا ومصر على الفيسبوك

ويكيبيديا

مصرنا الغالية في عيون أبنائها

المقولة	صاحب المقولة
مصر أم الدنيا وهتبقي أد الدنيا	الرئيس عبد الفتاح السيسي .
الشعب المصري هو المعلم هو الخالد أبداً	الرئيس الراحل جمال عبد الناصر
مصر كنانة الله في أرض الله	فضيلة الشيخ الشعراوي

مصر ليست وطناً نعيش فيه بل وطن يعيش فينا	 قداسة البابا شنودة
وطن بلا كنائس أفضل من كنائس بلا وطن	 قداسة البابا تواضروس
المصري الحق هو من يخلص في العمل	 سعد باشا زغلول

اللهم يارب المسلمين والنصارى اجعلنا نحن المسلمين لك وللوطن انصارا واجعلنا نحن نصارى لك وللوطن مسلمين	 مكرم عبيد باشا
مصر هبة النيل والمصريين	 المؤرخ العظيم شفيق غربال
من كان أبوه التاريخ، وأمه الجغرافيا فهو ملك	 الراهب جمال حمدان

قسم .....

الفرقة ..... (.....)

اسم الطالب : .....

رقم الجلوس :.....

كيف استفدت من دراسة المقرر لخدمة مصرنا الغالية ومجتمعنا الصعيدى؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

قسم .....

الفرقة ..... (.....)

م الطالب : .....

رقم الجلوس :.....

أحب في هذا المقرر:

.....

.....

.....

لا أحب في هذا المقرر:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الطالب : .....

رقم الجلوس :.....

التوصيات لتحسين وتطوير المقرر:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

قائمة المصادر والمراجع

أولاً :الوثائق (غير المنشورة)

أ – العربية : دار الوثائق القومية؛ محافظ عابدين، مجلس الوزراء.

ب – الأجنبية : F.O.

ثانياً :الوثائق (غير المنشورة)

١– الحكومة المصرية ، لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور ، المطبعة الأميرية ، بولاق القاهرة ، ١٩٢٤ ، محضر الجلسة الأولى فى ١٩٢٢/٤/١٩ .

٢– الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية ١٩٢٣، المطبعة الأميرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٢٤ .

٣– مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة ١٩٢٤ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٢٥ .

ثانياً :الرسائل العلمية :

- ألفت محمود فؤاد عاطف : العمال والحركة العمالية في مصر ١٩٤٢ : ١٩٦١ ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، ١٩٨٥
- حنين عبدالله صالح الحديدي : الحركة النقابية والعمالية فى مصر ١٩٥٢ : ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦
- ولاء وجيه محمد : فاعلية الانفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر ١٩٩١ : ٢٠١١ ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، ٢٠١٣

ثالثاً :المراجع العربية :

- ابراهيم محرم وآخرون : الجمعيات الأهلية وازمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، دار الامين ، القاهرة ، ١٩٩٨
- أحمد فارس عبدالمنعم : السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية١٨٠٥ : ١٩٨٧م . الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٧

- أميمة صابر البغدادى : الحركة الوطنية المصرية من ١٩١١ إلى ١٩٢٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢ ، غير منشورة ٠
- بيتر مانسفيلد؛ ترجمة، عبدالحميد فهمي الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق الاوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥
- جلال السيد ، سامي مهران : البرلمان المصري ،االهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٤
- جلال امين : قصة الاقتصاد المصري " من عهد محمد علي الي عهد مبارك " ،دار الشروق، القاهرة ٢٠١٠
- د٠ على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى ١٩٢٢ – ١٩٥٢) القاهرة ، ١٩٧٧ ٠
- د٠ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج١ ، مكتبة دار المعارف المصرية بالقاهرة ، ١٩٥١ ٠
- د٠ محمود حلمى مصطفى : تاريخ مصر السياسى ١٩٨٢ – ١٩٥٢ ، مكتبة الطليعة بأسيوط ، ١٩٦٧ ٠
- د٠ محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ – دراسة تاريخية وثائقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، ١٩٨٠ ٠
- سامى مهران : الحياة النيابية فى مصر ، جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية – مركز التدريب البرلمانى العربى ١٩٩٥ ٠
- شحاتة صيام : التصنيع والبناء الطبقي في مصر (١٩٣٠ : ١٩٨٠) ، دار المعارف ،١٩٩٠
- طعيمة الجرف : ثورة ٢٣ يوليو ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، ١٩٦٥ ٠
- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية – ثورة ١٩١٩ ، ج١ ، كتاب الشعب ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٩ ٠
- عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومى من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧) ج١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ط١ ، ١٩٤٧ ٠

- عبدالعزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ دراسة تحليلية تاريخية (١٩١٤ – ١٩١٩) دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٦٦ .
- عبدالعظيم رمضان : الصراع الإجتماعي والسياسي في مصر " منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ " ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٨٩
- عبدالعظيم رمضان : تاريخ مصر والمزورون ، مطبعة الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣
- عبدالنعيم ضيفي عثمان : تاريخ الثورات المصرية " من عصر الفراعنة حتي العصر الحديث " دار الرشاد ، القاهرة ، ٢٠١٣
- ماسيمون كامبانيني : تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر الي عصر مبارك ، ترجمة ؛ عماد البغدادي ، مراجعة ؛ عماد ابوغازي ، المطابع الاميرية ، القاهرة ، ٢٠٠٦
- محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، ج٥ ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٩ .
- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ – ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف ، العدد السادس ١٩٥٥ .
- مذكرات إبراهيم الهلباوى ، تحقيق ، عصام ضياء الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ .
- منى مالك : يوسف صديق ودورة في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٩
- الوقائع المصرية ، عدد ٤٢ فى ١٩٢٣/٤/٢٠ .
- وزارة المعارف العمومية: الأيام الملكية في صعيد مصر سنة ١٩٣٠م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣١م.
- أحمد الجارد: أضواء جديدة على الحملة الفرنسية بالبارود بصعيد مصر، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠١٧م.
- أنس عبدالقادر (الفنان التشكيلي): شخصيات من دشنا" ، ٢٠١٤م.

رابعاً :المراجع الاجنبية :

- A report by thesolidarity center ; The struggle for worker rights , printed in US.
- Joel Gordon : Nasser’s blessed movement , new york , oxford

خامساً :الدوريات :

- جريدة الاهرام
- جريدة الجمهورية
- الجريدة الرسمية
- مجلة الدراسات التاريخية
- مجلة العربي
- مجلة الهلال

سادساً:المواقع الإلكترونية:

- البوابة الإلكترونية لمحافظة قنا
- البوابة نيوز
- الجمهورية أون لاين
- بوابة الأهرام الإلكترونية.
- بوابة المصري اليوم الإلكتروني.
- بوابة صدى البلد الإلكترونية.
- موقع مصراوي الإلكتروني.
- رموز تاريخية من محافظة قنا ومصر على الفيسبوك
- ويكيبيديا